الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي:

رقم الجرد:

الدعم السياسي التونسي للثورة الجزائرية

(1956– 1962م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:

– فطيمة كرومي

– مريم طلحاوي

إشراف الأستاذ:

– عبد السلام كمون

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
جعفري أمبارك	أستاذ محاضر	رئيساً
بن سويسي محمد	أستاذ مساعد	مناقشاً
كمون عبد السلام	أستاذ مساعد	مشرفاً ومقرراً

السنة الدراسية: 1437- 1438 هـ/2016- 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة و الهناء و الذي لم يبخل علي بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح و الذي علمني ان أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى

والدي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى

إخوتي وأخواتي

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح و الإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى

صديقاتي وزميلاتي

إلى زميلتي التي قاسمتني أعباء هذا البحث العلمي "طلحاوي مريم"

إلى من علموني حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لي من علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم و النجاح

إلى أساتذتي الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع

فطيمة

الإهداء

إلى والداي الكريمين براً وإحساناً.

إلى جميع إخوتي "عبد الله وفتيحة ومحمد وهجيرة وإسمهان وفاطمة الزهراء ويسمين".

إلى كل العائلة الكريمة، كبيراً وصغيراً.

إلى جميع الأصدقاء والأحبة .

ولا أنسى زميلتي ورفيقتي التي قاسمتني أعباء هذا البحث "كرومي فاطمة".

إلى أولئك الذين ساندونا في إنجاز هذا العمل على وجه الخصوص الزميلين "حاج قويدر سليم و عبد المجيد جودي ".

إلى جميع أعضاء أسرة الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين.

وأخص بالذكر " محمد، كلثوم ، زينب ،مصطفى ،احمد ، هاني ن سالمة، نسيبة و وهيبة سمية، سعاد، علي، محمد، عبد الناصر، فاطمة الزهراء.

إلى هؤلاء جميعاً اهدي ثمرة جهدي

مريم

شكر وعرفان

قال الله تعالى:"وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ الآية 7

أولاً نحمد الله تعالى على ما رزقنا من نعم وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل

كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى كل من قدم لنا المساعدة في إعداد هذه المذكرة

نخص بالذكر الأستاذ المشرف"كمون عبد السلام" الذي تابع خطوات هذا العمل بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة، فله كل الشكر والامتنان.

ولا ننسى الأستاذ "بوظفر عبد الرحمان" الذي مد لنا يد العون والمساعدة وسهر على إخراج هذه المذكرة كما هي عليه الآن.

كما لا يفوتنا أن نشكر موظفي مكتبات ولاية أدرار بصفة عامة وموظفي مكتبة المركز الثقافي الإسلامي بصفة خاصة.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الذين سهروا وتعبوا طوال مشوارنا الدراسي من اجل تعليمنا وإرشادنا إلى الطريق الصحيح

والشكر في هذا المقام أيضا موصول إلى أعضاء منظمة الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين عرفاناً لهم بما قدموه لنا من مساعدة.

مقدمة

مقدمة:

انطلقت الثورة الجزائرية في ظروف دولية حاسمة، وأكدت على وحدة المغرب العربي مما خلط أوراق فرنسا في شمال إفريقيا بصفة عامة الأمر الذي دفع بها إلى منح كل من تونس والمغرب استقلالهما وذلك بغرض التفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية وفصلها عن جارتيها، لكن كل هذه الخطط التي وضعتها فرنسا لم تمكنها من الوصول إلى أهدافها والاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة فرنسية.

فجارتي الجزائر الشرقية والغربية لم تتوانى ولو للحظة في دعم القضية الجزائرية مادياً ومعنوياً رغم كل الضغوطات والمضايقات الفرنسية التي تعرضتا لها، فتونس باعتبارها جزء من هذا الإقليم ساهمت بشكل كبير في دعم الجزائر سياسياً وعسكرياً في العديد من المناسبات وفتحت لها آفاقاً جديدة على جميع المستويات –محلياً، وإقليمياً، وعالمياً– الأمر الذي أجبر فرنسا على اتخاذها عدة إجراءات وأساليب لفصل الجزائر عن جارتها التونسية.

وفي هذا الإطار جاء موضوع مذكرتنا الموسوم : "**الدعم السياسي التونسي للثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962**".

دوافع اختيار الموضوع

لقد كان وراء اختيارنا لموضوع الدعم التونسي السياسي للثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962 مجموعة من الدوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي وحسبنا أن نذكر أهمها:

أولاً: الدوافع الذاتية:

من بين الدوافع الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر ما يأتي:

– ميلنا لدراسة تاريخ الجزائر المعاصر بصفة عامة وتاريخ الثورة الجزائرية على وجه الخصوص، ميولنا القوي لموضوع الثورة الجزائرية والذي تولد لدينا خلال مرحلة الليسانس فأردنا تجسيد ذلك من خلال معالجتنا لهذا الموضوع الحساس.

– الرغبة القوية في معرفة علاقة الثورة الجزائرية مع باقي دول العالم وخاصة مع جارتها الشرقية التي كانت تمثل القلب النابض للثورة الجزائرية.

ثانياً: الدوافع الموضوعية:

من بين الدوافع الموضوعية لهذا البحث نذكر ما يأتي:

- تسليط الضوء على هذا الجانب المهم من تاريخ الثورة الجزائرية خاصة وأن معظم الدراسات تناولت هذا الموضوع بشكل عام مما أدى إلى إهمال جزئيات مهمة فيه.

- حساسية الموضوع وخطورته دفعتنا إلى اقتحامه كمحاولة منا لإزالة بعض الغموض واللبس لأنه بالرغم من العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فإنها لم تستنفذ ولن تستنفذ ما قيل وما كتب عن تاريخ الثورة الجزائرية.

- إثراء رصيدنا المعرفي في هذا الجانب المهم والخطير في نفس الوقت من الثورة الجزائرية.

- من بين دوافعنا لدراسة هذا الموضوع هو معرفة أهم الأساليب السياسية التي استعملتها تونس من اجل تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة حول الدعم السياسي التونسي للثورة الجزائرية ومدى تأثيره على مسار الثورة الجزائرية داخلياً وخارجياً.فكيف دعمت تونس الثورة الجزائرية سياسيا وإلى أي مدى استطاعت تونس دعم القضية سياسياً ونقلها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي؟ وفيما تمثل مظاهر الدعم التونسي السياسي للثورة الجزائرية؟

إن هذه الإشكالية الرئيسة تتفرع عنها عدة أسئلة فرعية سنحاول الإجابة عنها من خلال فصول هذه الرسالة وهي على النحو الآتي:

-كيف كان رد الفعل التونسي من تفجير الثورة الجزائرية؟

-فيما تجلت مظاهر الدعم السياسي التونسي المحلي للثورة الجزائرية؟

-فيما تمثل النشاط الدبلوماسي التونسي لدعم الثورة الجزائرية؟

- إلى أي مدى استطاع الدعم السياسي التونسي التأثير على القضية الجزائرية ودفعها إلى مرحلة اللارجوع؟

- ما هي أهم انعكاسات الدعم السياسي التونسي على الجانبين (التونسي والجزائري) سياسياَ وعسكرياَ؟

إطار البحث:

لقد حددنا الإطار الرماني للبحث في الفترة الممتدة من سنة 1954 إلى سنة 1962 بحيث يشير التاريخ الأول إلى السنة التي انطلقت فيه ا الثورة التحريرية الجزائرية ، ويعتبر هذا التاريخ فاصلاً بين مرحلة مضت غير مأسوف عليها وهي مرحلة النضال السياسي ومرحلة جديدة وهي مرحلة الكفاح المسلح والعمل الشاق الذي يتطلب الدعم والتأييد خاصة من طرف بلدان المغرب العربي.

أما التاريخ الثاني فهو يمثل السنة التي أفتكت فيها الجزائر استقلالها من براثن الاستعمار الفرنسي الغاشم, فعموما هذه الفترة محصورة بين "1954-1962" تمثل نقطة تحول جذري هام في تاريخ الجزائر المعاصر بصفة خاصة والمغرب العربي المعاصر على وجه العموم.

أهداف البحث:

حاولنا من خلال دراستنا لهذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:

- معرفة ا لموقف التونسي- حكومةً وشعباً - من اندلا ع الثورة الجزائرية 1954 .
- تسليط الضوء على أهم المؤتمرات والندوات الإقليمية التي من خلالها عملت تونس على دعم ومساندة القضية الجزائرية.
- معرفة أهم التحركات التونسية التي جرت على المستو يين الإفريقي والعالمي من اجل القضية الجزائرية.

مناهج البحث:

لمعالجتنا للإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة وللإجابة على الأسئلة الفرعية اعتمدنا على المنهج الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع وهو:

المنهج الاستردادي: وهو المنهج المناسب لاسترداد الأحداث التاريخية مستخدمين في ذلك مجموعة من الأدوات كالتحليل والوصف والمقارنة

صعوبات البحث:

طبيعي على كل باحث أثناء معالجته لموضوع أو قضية ما أن تواجهه مجموعة من العراقيل والصعوبات معرفية كانت أو منهجية وهو الحال بالنسبة إلينا، فأثناء دراستنا للموضوع اعترضت سبيلنا عدة صعوبات وحسبنا أن نشير إلى أهمها:

– قلة الكتابات التاريخية المتناولة لهذا الموضوع، وحتى وإن وجدت فهي بشكل عام وسطحي مما يؤدي إلى إهمال بعض الجزئيات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع.

– ندرة الوثائق وصعوبة الحصول عليها

– تعذر الحصول على الشهادات الحية وذلك كون معظم الذين عايشوا فترة الدراسة إما توفوا أو عجزوا عن الإدلاء بشهاداتهم بسبب حالتهم الصحية.

– قلة المصادر المتخصصة في الموضوع.

ورغم كل هذه الصعوبات إلا أننا حاولنا قدر الإمكان الإلمام بجميع ثنايا الموضوع ونتمنى أن نكون قد أفدنا وساهمنا ولو بشيء قليل في هذا المجال مما يفيد القراء من طلبة وهواة.

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعنا وبحثنا في هذا الموضوع لم نعثر على أي دراسة أكاديمية بهذا العنوان، إلا أنه هناك دراسات أكاديمية تتقاطع بشكل كبير مع موضوع الدراسة ومنها:

–أطروحة الدكتوراه للدكتور عبد الله مقلاتي المعنونة "العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954–1962"والتي تطرق فيها إلى علاقة الجزائر مع كل من تونس والمغرب وليبيا ودعمها للثورة الجزائرية.

– وهناك أيضا رسالة ماجستير للطالب محمد سريح المعنون بـ : "البعد المغاربي مع الثورة الجزائرية من خلال جريدتي المجاهد الجزائرية والصباح التونسية 1956–1962"، ولقد أفادتنا هذه الرسالة في الإلمام بمعظم التحركات السياسية التونسية، سواء على المستوى المغاربي أو الإفريقي أو العالمي.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا في هذه المذكرة على مجموعة من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوعنا ومن أهمها نذكر:

أولاً: المصادر:

–جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير، والذي قدم لنا مادة معرفية مصدرية تحتوي مجموعة من المعلومات خاصة تلك المتعلقة بالمؤتمرات المغاربية.

ثانياً: المراجع:

تشتمل على المراجع العامة والخاصة ومنها :

- حبيب حسن اللولب : التونسيون والثورة الجزائرية وهو مرجع رئيسي لمذكرتنا حيث استعملناه في اغلب الفصول بالأخص في الفصل الأول.
- معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقويمية.

خطة البحث:

لمعالجتنا للإشكالية الرئيسة للبحث قسمناهإلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة تناولت أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث بالإضافة إلى ملاحق ذات صلة وثيقة بالموضوع، فأشرنا في **المقدمة** إلى أسباب اختيارنا للموضوع وطرح الإشكال العام للمذكرة مع تحديد الإطار الزمني للموضوع، والأهداف من الدراسة وإبراز الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث بالإضافة إلى وصف أهم المصادر والمراجع المعتمدة في المذكرة.

أما **الفصل الأول** تناولنا فيه المواقف التونسية من الثورة الجزائرية وسلطنا الضوء على موقف الحكومة والأحزاب السياسية ضف إلى ذلك موقف الهيئات والمنظمات القومية والشعبية،وعالجنا في **الفصل الثاني** أهم المؤتمرات والندوات التي جسدت الدعم التونسي السياسي المنعقدة محلياً سواء بالمغرب أو بتونس، كما تناولنا أهم المبادرات البورقيبية من أجل دعم القضية الجزائرية. واستعرضنا في **الفصل الثالث** أهم التحركات السياسية والدبلوماسية لتونس في إفريقيا والعالم الغربي بصفة عامة من أجل كسب تأييد دولي للقضية الجزائرية ومحاولة تدويلها في هيئة الأمم المتحدة وإقناع الرأي العام العالمي بشرعية هذه القضية وعدالتها وفي **الفصل الرابع** لخصنا جل الإنعكاسات السياسية العسكرية والإيجابية والسلبية على البلدين.

وأجملنا في **الخاتمة** أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، كما ألحقنا البحث بمجموعة من الملاحق ذات صلة بالموضوع وهي عبارة عن مجموعة من الصور توضح جل الندوات والمؤتمرات.

وأخيراً وليس آخراً نتمنى أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا أو على الأقل نكون قد شكلنا نقطة انطلاق للدراسات اللاحقة، كما نتمنى أن نكون من خلال عملنا هذا قد ساهمنا في إثراء المكتبات الجزائرية وحققنا إضافة معتبرة لكل باحث أو قارئ أو طالب علم.

الفصل الأول: المواقف التونسية من اندلاع الثورة الجزائرية

المبحث الأول:موقف الحكومة والأحزاب السياسية

أولا:موقف الحكومة

ثانيا:موقف الأحزاب السياسية

المبحث الثاني:موقف الهيئات والمنظمات القومية

أولا:الهيئات

ثانيا:المنظمات

المبحث الثالث:موقف الرأي العام التونسي من الثورة الجزائرية

أولا: اللجنة التونسية للحرية والسلم

ثانيا: الشخصيات الوطنية التونسية في المهجر

الفصل الأول: المواقف التونسية من الثورة الجزائرية

لقد كان لاندلاع الثورة الجزائرية أثراً كبيراً على المستوى المغاربي بشكل خاص والعربي –بل والعالمي– على العموم، وتونس باعتبارها جزء من هذا القطر وبحكم الجوار الذي يربطها بالجزائر فقد اتخذت موقفاً مشرفاً اتجاه الثورة الجزائرية ولم يقتصر هذا الموقف على الحكومة وحدها فحسب، بل شمل مختلف الأحزاب والهيئات والشخصيات والجماهير الشعبية وهذه الأخيرة كان لها تأثيراً على موقف الحكومة التي كانت تتخوف من الأثر السلبي للثورة الجزائرية على مستقبلها لكن ضغط الجماهير كان أكثر تأثيراً وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل .

أولاً: موقف الأحزاب السياسية:

1– موقف الحزب الدستوري الحر:

إن الحزب الحر الدستوري كان من طلائع الأحزاب السياسية التونسية تأييدا للقضية الجزائرية منذ الوهلة الأولى، فقد تميز موقفه بالوضوح اتجاه الثورة الجزائرية، حيث بدل جهداً كبيراً لدعم القضية الجزائرية وكان الجانب الإعلامي السبيل الرسمي لذلك، ونلاحظ ذلك من خلال المقال المنشور في جريدة"الإرادة" لسان حال الحزب والمعنون:" على هامش أحداث الجزائر" وجاء في هذا المقال ما يلي:« منذ غرة نوفمبر 1954 هذا الشهر الثورية واسعة أصبحت البلاد الجزائرية مسرحاً لحوادث دموية مؤلمة ظهر فيها إثر قيام حركة انتفاضية على الوضع السياسي الراهن وقد امتدت هذه الحركة من الحدود الجزائرية المغربية إلى التخوم الجزائرية التونسية»[1].

أما فيما يخص اللجنة التنفيذية للحزب فلقد تطرقت للأوضاع السياسية بالجزائر في مؤتمرها المنعقد في 25 نوفمبر 1954 وأصدرت في الختام اللائحة التالية: «إن المؤتمر يحيي الشعب الجزائري الباسل المناضل في سبيل وجوده وحريته ويأمل له الفوز الكامل في تحقيق أماله»، وهكذا استمر اهتمام الحزب للثورة الجزائرية من خلال صحيفته" الاستقلال" فكتبت مقالا بعنوان" من يوم إلى آخر" تنشر فيه ملخص الأوضاع العامة بالجزائر من خلال ما نشره

[1] حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص33.

في الجريدة فإن الحزب تبنى القضية الجزائرية ومطالبها وقام بالدعاية لها على المستويين الداخلي والخارجي لتحسيس الرأي العام التونسي ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل طالب الحزب من خلال جريدة الاستقلال بتدخل بورقيبة في القضية الجزائرية بحكم العلاقة الأخوية التي تربط الشمال الإفريقي، كما طالب بإيقاف القتال بالجزائر ومحاولة إيجاد حل للقضية من خلال المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري [1]. ومن جهة أخرى انتقدت اللجنة التنفيذية للحزب المفاوضات التونسية الفرنسية، واعتبرت استقلال تونس لا معنى له مادامت الجزائر محتلة باعتبارها قلب الشمال الإفريقي وكان ذلك في جريدة الاستقلال بمقال معنون "لا استقلال لتونس والمغرب مادامت الجزائر محتلة".

أما عن اللجنة الديمقراطية للحزب فقد نددت بعملية القرصنة الجوية التي تعرضت لها الطائرة التي كانت تقل الزعماء الخمس [2] من المغرب باتجاه تونس[3]، وأصدرت البيان التالي: نشنع طريقة القرصنة التي سلكتها فرنسا ونظهر بهذه الفعلة الشنيعة، وإننا عبرنا عن مناصرة الشعب الجزائري في كفاحه العظم ونرفع صوتنا بالاحتجاج الشديد على حادث الغدر المنكر الفظيع والتضامن الأكيد مع الإخوان والأبطال الجزائريين والإعجاب بتضحيتهم، في نفس الوقت الحكومتين التونسية والمغربية بالوقوف موقفاً حازماً وصارماً [4]، كما دعا الحزب إلى إضراب عام يوم 30جانفي 1957، تضامناً مع الشعب الجزائري ودعما القضية الجزائري [5]، وكان هذا بمناسبة إضراب الثمانية أيام بالجزائر والذي لقي استجابة شعبية واسعة[6].

---

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص34.

[2] ينظر الملحق رقم 1، ص86.

[3] القادة الخمس هم: بن بلة احمد، بوضياف محمد، محمد خيضر، حسين ايت احمد، مصطفى الاشرف، ينظر:
Le malga. Abdalhafid Boussouf ou la stratégieou service de la révolution. Ghrnata édition Alger 2014. P185

[4] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص46.

[5] مريم الصغير: المواقف الدولية من القصية الجزائرية 1954 -1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص138.

[6] مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية1955- 1962، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص66.

2- موقف الحزب الشيوعي التونسي:

ساند الحزب الدستوري على غرار الأحزاب السياسية التونسية الأخرى الحزب القضية الجزائرية سياسياً على مختلف المستويات وذلك من خلال عقده للاجتماعات والحث على القيام بالمظاهرات والإضرابات إضافة إلى جمع التبرعات وإصدار المناشير وتعليقها [1]، وعلى اثر التطورات التي شهدتها الجزائر أصدر الديوان السياسي للحزب بياناً يدعو فيه الشعب التونسي إلى التعبير عن تضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق والمطالبة بإنهاء القمع الفرنسي وبفتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على أساس تقرير المصير وفق مبادئ الأمم المتحدة، وإلغاء المنطقة العسكرية الواقعة على طول الحدود الجزائرية التونسية حالاً.

وفي هذا السياق كتبت جريدة الحزب :« إنه من واجب الوطنيين التونسيين أن يعبروا عن تأييدهم للشعب الجزائري الشقيق لحركة التحرير القومي بالجزائر وأن يطالبوا فورا بالكف عن مطاردة الوطنيين الجزائريين وعن استعمال البلاد التونسية كقاعدة انطلاق حربية ضد الشعب الجزائري »[2].

3- موقف الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد:

أ/ موقف الديوان السياسي:

كان موقف الديوان السياسي للحزب ايجابياً حيث اصدر البيان التالي:«بعد استعراض الحوادث الأليمة بالقطر الجزائري الشقيق، نترحم على جميع الشهداء الذين سقطوا ضحية السياسة الاستعمارية الفاشلة، ونعلن أن مواصلة سياسة القمع ينافي جو التهادن و التفاهم السائد اليوم في السياسة العالمية وبصفة خاصة بتونس، ونرى وجوب المبادرة للتفاهم مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري الشقيق [3]، ويهيب بالحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي والضمير العالمي لوضع حد للسياسة المتشددة وتعويضها بسياسة التفاهم الحر

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص73.

[2] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص75.

[3] نفسه، ص46.

والتفاوض». وبادرت حركة صالح بن يوسف عشية انطلاق العمليات الأولى لجيش التحرير الجزائري إلى مناصرته على طول الحدود الجزائرية التونسية[1].

كما استعرض الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الأوضاع المتوترة بالجزائر في اجتماع، واصدر بيانا يدين فيه سياسة القمع الفرنسي بالجزائر، فهذه السياسة تتنافى والظروف الدولية الجديدة وتتعارض مع المفاوضات الفرنسية التونسية، كما دعا إلى فتح مفاوضات بين الفرنسيين والممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري وقد تسببت المفاوضات التونسية الفرنسية حول الحكم الذاتي إلى تقسيم الديوان السياسي إلى قسمين: قسم بزعامة صالح بن يوسف رافض لاتفاقية الاستقلال الداخلي وتمثله الأمانة العامة للحزب وأخر مؤيداً لها ممثلاً في المكتب السياسي التي كان يمثله الحبيب بورقيبة [2]، وفي الوقت الذي كانت فيه الثورة الجزائرية تمتد نفوذها إلى تونس وتتعاون مع أنصار صالح بن يوسف لتمرير السلاح وشن الهجمات المشتركة على القوات الفرنسية، كان الصراع السياسي على أشده بين بورقيبة وصالح بن يوسف[3].

ورغم ذلك لم يمنع هذا الانشقاق الحزب من دعم القضية الجزائرية بل واصل دعمه لها من خلال مشاركته في مؤتمر طنجة الذي أعلن من خلاله مساندته المطلقة للشعب الجزائري واعترف بجبهة التحرير الوطني الجزائرية ممثلاً وحيداً وشرعياً له [4].وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة للثورة التحريرية احتضنت اجتماعا شعبيا حضره سياسيون من الديوان التونسي للحزب الدستوري منهم عبد العزيز بوداوي (مندوب الديوان السياسي للعاصمة) و الباهي الادغم وقادة الثورة الجزائريين منهم فرحات عباس وعبد الحميد مهري وربع مليون تونسي كانوا يهتفون في صوت يعلنون تأييد الشعب التونسي المطلق لكفاح الجزائر في سبيل حريتها واستقلالها، وفي هذا الصدد ألقى الباهي الادغم كلمة تعبر عن شعور التعاون والتضامن بين الشعبين حيث قال :« يحق لنا أن نفتخر في هذا اليوم بتضامن الشعبين

[1] علي احمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، 2010، الجزائر، ص-ص127- 128.

[2] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص47.

[3] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص71.

[4] عميرة علية: اليوسفيون وتحرير المغرب العربي، ط2، المغاربة للطباعة والنشر، 2011، ص240.

التونسي والجزائري في السراء والضراء حتى يكون كل تونسي وكل جزائري شاعرا بأهمية الواجب المقدس والقيام بهذا التعهد أمام الله والتاريخ والضمير ولاشك أن هذا التضامن والتعاون بين الشعبين ناتج لما يربطهما منذ القدم من روابط زادها الاستعمار وثوقا خاصة في هذا الظرف الذي تعيشه شعوب إفريقيا»[1].

ب/موقف الأمانة العامة:

تزعم هذا الموقف صالح بن يوسف أمين الحزب فقد طرح مسألة الترابط التاريخي والمصيري بين الشعب الجزائري والتونسي والمغربي، حيث أصبح بن يوسف ممثلا للتوجه العربي الإسلامي وداعيا "لمغربة" النضال التحرري على النطاق المغاربي، ورفض بن يوسف وقادة الثورة المسلحة التونسية بصفة عامة النهج الاستسلامي والإقليمي الضيق، كما رفضوا أن يدفع الشعب الجزائري وحده ثمن الحرية والكرامة وأن تنعزل تونس عن معركة السيادة العربية الإسلامية في الشمال الإفريقي .

ولقد اهتمت الأمانة العامة للحزب بالقضية الجزائرية حتى على الصعيد الخارجي حيث وجه صالح بن يوسف برقية إلى رئيس الكتلة الأفروآسيوية عبر فيها عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق وابتهاجه بإدماج تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة.

كما أدلى بحديث صحفي خاص لصحيفة " الفيغاروا " le figaro"الفرنسية فند من خلاله المزاعم الفرنسية ودحضها وذلك بغرض توعية الرأي العام الفرنسي والعالمي بالقضيتين الجزائرية والتونسية. إضافة إلى ذلك عقد بن يوسف عدة لقاءات وندوات أخرى مع الصحف البريطانية لتعريف الرأي العام الأوروبي بالقضية الجزائرية بصفة خاصة وما يجري بالمغرب العربي بصفة عامة[2].

ج/موقف المكتب السياسي:

[1] محمد سريح: البعد المغاربي مع الثورة الجزائرية من خلال جريدتي"المجاهد الجزائرية" و"الصباح التونسية" (1956-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر « ضفتي البحر المتوسط الغربي » (أوربا –المغرب)، تحت إشراف أ.د/مسعودة يحياوي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ جامعة الجزائر 2009-2010م، ص38.

[2] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص –ص 51-53 .

اتسم موقف المكتب السياسي للحزب الدستوري بالتأييد والمساندة للقضية الجزائرية، فتناول القضية في عدة مؤتمرات وندوات عالج من خلالها كل تطوراتها ومن أهمها مؤتمر صفاقس الذي دام خمسة أيام من 15إلى 18نوفمبر 1955م والذي طالب فيه فرنسا بوضع حد للحرب الاستعمارية الناشئة في الجزائر، والعدول بسرعة عن سياستها الجائرة في الجزائر الشقيقة[1].

المبحث الأول: مواقف الحكومة والأحزاب السياسية.

ثانياً:موقف الحكومة التونسية:

تميز موقف الحكومة التونسية تجاه حرب التحرير الوطنية الجزائرية خلال السنتين الأوليتين من استقلال تونس (1956-1958) بالليونة مع فرنسا، ويرجع ذلك أساساً لتجربة حركة الاستقلال التونسية بقيادة الرئيس بورقيبة [2]، وتميز أيضا ببعض السلوكيات السلبية غير المشجعة للأهداف السامية لجبهة التحرير الوطني [3]، فلم يكن بوسع تونس بعيد استقلالها أن تعلن دعمها للثورة الجزائرية خاصة وأن النفوذ السياسي والاقتصادي الفرنسي ظل سيد الموقف، لذا راحت تونس تناور من خلال بذل الجهود السلمية قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية[4]، ومن جهة أخرى فإن حكومة تونس والمغرب قد اتخذتا موقفاً صريحاً من المشكلة التي يرهن بها توازن الشمال الإفريقي بفضل ضغط الشعبين الشقيقين نظرا إلى ما

---

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص60.

[2] الحبيب بورقيبة سياسي ورجل دولة تونسي من مواليد 1903بتونس تلقى دراسته بها ثم توجه إلى باريس في1924بعد حصوله على الباكالوريا وانخرط في كلية الحقوق والعلوم السياسية اشتغل محاميا انضم إلى الحزب الحر الدستوري سنة 1933و استقال منه وأسس الحزب الحر الدستوري الجديد سنة 1934تعرض للاعتقال عدة مرات لنشاطه النضالي ناضل من أجل استقلال تونس وكان أول رئيس لها بعد استقلالها في 1956خلفه في الحكم زين العابدين توفي الحبيب بورقيبة في 06 افريل 2002. ينظر: قدادرة شايب: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص،ص262،273.

[3] إسماعيل دبش: السياسة العربية للمواقف العربية الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هوم ه، الجزائر، 2009، ص- ص109-110.

[4] مريم الصغير: موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 -1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص133.

آلت إليه حالة الحرب من شراسة وتجاوب وتضامن شعبي في كل من المغرب وتونس مع القضية الجزائرية لسلطات البلدين، فإن بورقيبة والملك محمد الخامس كانا يسعيان للتوسط بين الثوار الجزائريين وفرنسا لإيجاد حل للقضية الجزائرية [1]. لأنه منذ شهر ماي 1956 كان النظام السياسي والعسكري للثورة الجزائرية تحت مسؤولية عبد الحي الأوراسي وجماعة الداخل وبإشراف محساس [2]، حيث يقصد النشاط السياسي والعسكري بقاعدة تونس وأطراف الجاليات الجزائرية، كما ازدادت قوة التأييد الشعبي التونسي للقضية الجزائرية[3].

فالتوجه البورقيبي لم يستطع فصل تضامن الشعب التونسي مع الثور الجزائرية، فأعلن مساندته لها، واجتهد في كسب قادة جبهة التحرير الوطني وإبعادهم عن التحالف مع اليوسفيون[4].لأن نظرة جبهة التحرير الوطني لاستقلال تونس كانت متباينة إذ أن مسئولي الوفد الخارجي وثوار المنطقة المتاخمة للحدود التونسية كانوا يفضلون استمرار تونس في الكفاح ويرتاحون للتعامل مع أنصار ابن يوسف [5] في تزويد الثورة بالسلاح حيث واصل عبد الحي الأوراسي و محساس تعاونهما مع المعارضة عبر الجنوب التونسي [6]، مما حال دون إقامة علاقة

[1] عامر رخيلة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المصادر، ع1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1999، ص152.

[2] احمد محساس مناضل قديم في حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ولدفي 1923 بالجزائر العاصمة تعرض للسجن والاعتقال أكثر من مرة شارك في تأسيس المنظمة الخاصة، قام بتنظيم القاعدة الشرقية وتفعيل نشاط الثورة بتونس بالتنسيق مع اليوسفيين توفي في 2013/02/24. ينظر: محمد عباس: ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومه الجزائر، 2003، ص139.

[3] عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية ، ج1، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص73.

[4] عبد الله مقلاتي وصالح لميش: سلسلة التضامن العربي مع الثور الجزائر "تونس والثور التحريرية الجزائرية"، ج2، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص165.

[5] صالح بن يوسف سياسي تونسي من مواليد 1909 بتونس في جربة بدأ العمل السياسي منذ شبابه أسس حزب الدستور الجديد إلى جانب الحبيب بورقيبة والمطيري عام 1934 تعرض للنفي والاعتقال مع زعماء الحزب حتى 1938 واصبح الأمين العام للحزب في 1948، عارض الاستقلال الداخلي الذي قبل به بورقيبة مما أدى إلى حدوث صدام وخلاف في الحزب الدستوري إلا انه خسر وفصل من الحزب اختار اللجوء إلى المنفى وتقرب من جمال عبد الناصر، اغتيل في جوان 1961 في ألمانيا. ينظر: عبد الوهاب الكيلاني: الموسوعة السياسية، ج3، ص547.

[6] عبدا لله مقلاتي: المرجع السابق، ص72.

ثقة وتعاون متينة مع النظام التونسي، ومنذ عام 1957 ظلت العلاقة بين الطرفين قائمة على أساس اتفاقية تعاون مشترك، حيث اعترفت لجنة التنسيق والتنفيذ بسلطة سيادة تونس مقابل تقديم السلطات التونسية دعمها ومساندتها للثورة الجزائرية[1].

[1] عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المرجع سابق، ص-ص165-166.

المبحث الثاني: موقف الهيئات والمنظمات القومية.

تعتبر الهيئات والمنظمات التونسية التي هي جزء من الحركة الوطنية التونسية من المساندين للقضية الجزائرية ونلاحظ ذلك من خلال المواقف التي كانت تقوم بها إثر وقوع أي حدث بالجزائر كما كان لهذه الهيئات تأثير كبير على قرارات الحكومة ومن بين هذه الهيئات نذكر ما يأتي:

أولا الهيئات القومية:

-الهيئة القومية للأطباء التونسيين:

استنكرت هذه الهيئة الأعمال الاستعمارية الشنيعة بالجزائر وأبدت تضامنها مع الشعب الجزائري إثر حادث اختطاف القادة الجزائريين، وقامت قبل ذلك بعقد مؤتمر في 31مارس 1956 بتونس أكدت من خلاله تضامنها التام والكامل مع الشعب الجزائري، وقد احتجت اللجنة على اختطاف القادة الجزائريين ولم تتوقف عند ذلك الحد فحسب بل اتجهت إلى مطالبة الحكومتين التونسية والمغربية بضرورة اتخاذ إجراءات ردعية ضد الاستعمار الفرنسي بالجزائر، وحظيت القضية الجزائرية باهتمام هذه الهيئة في العديد من المؤتمرات عبرت فيها عن تضامنها ودعمها وتعاطفها مع الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل قضيته الوطنية[1].

-جمعية المهندسين التونسيين:

استنكرت الجمعية تصرفات المسؤولين الفرنسيين اتجاه القادة الجزائريين المختطفين خلال بيان أصدرته جاء فيه:«إن جمعية المهندسين التونسيين تعلن عن غضبها الشديد للاعتداء الفظيع الذي قامت به السلطات الفرنسية والمتمثل في اختطاف زعماء حركة التحرير الجزائرية، ساخرة من كل التقاليد الدولية وهي واثقة من إن المسؤولين في تونس ومراكش سيضاعفون من مساعداتهم للشعب الجزائري المناضل باتخاذ الوسائل الإيجابية الصارمة التي يقتضيها هذا الظرف الخطير»[2].

---

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص 175.

[2] نفسه، ص178.

ثانياً: المنظمات الشعبية:

– الإتحاد العام التونسي للشغل:

عند اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 أعلن الاتحاد عن تأييده ومساندته لها وتجلى ذلك من خلال البيانات واللوائح التي كان يصدرها [1]، وحسب ما جاء في جريدة المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائرية أن الاتحاد التونسي للشغل قرر ان ينظم يوم أول نوفمبر 1956 يوم العمل للشمال الإفريقي وسيعلن الاتحاد التونسي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد المغربي للشغل في كل من تونس والجزائر والمغرب على التوالي إضرابا عاماً لمدة 24 ساعة [2]، ولهذه المناسبة طبع عدد خاص من جريدة "العامل الجزائري"وقد شارك في تحرير هذا العدد بالإضافة إلى أعضاء أمانة الاتحاد العام للعمال الجزائريين إخواننا وأصدقاؤنا الأمين العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة وأحمد بن صالح أمين الاتحاد العام التونسي للشغل والطيب بوعزة أمين الاتحاد المغربي للشغل[3].

وفي الاتجاه نفسه قام الاتحاد التونسي للشغل بدعوة نظيره الاتحاد العام للعمال الجزائريين لحضور الاجتماع المنعقد بمدينة سوسة في 11نوفمبر 1956، وقد لبى الجزائريون الدعوة حيث حضر الاجتماع مندوب الاتحاد العام للعمال الجزائريين [4]، وكان الهدف من ذلك هو إبراز الاتحاد العام للعمال الجزائريين كقوة عمالية مغربية في إطار التنسيق مع الاتحاد المغربي كذلك، قصد إيجاد السبل الناجعة لإشراك الوفد الجزائري في اجتماع بروكسل في 5جويلية 1957 حتى يتمكن من عرض القضية الجزائرية على أعلى مستوى دولي [5]. وفي إطار دعمه للقضية الجزائرية قام باحتضان اتحاد العمال الجزائريين عندما نقل هذا الأخير نشاطه إلى تونس في مارس1957، ودعم الاتحاد جميع القوى المساهمة في تحرير الجزائر[6].

---

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص194.

[2] جريدة المقاومة الجزائرية، ع1، 1نوفمبر 1956، ص2.

[3] نفسه، ص2.

[4] مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 1662، المرجع السابق، ص135.

[5] مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 1962، المرجع السابق، ص84.

[6] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، دار السبيل، 2009، الجزائر، ص194.

– الاتحاد العام للطلبة التونسيين:

اهتم الاتحاد العام للطلبة التونسيين على غرار المنظمات الأخرى بالقضية الجزائرية وساندها داخلياً وخارجياً حيث قام بالتوعية و التحسيس للقضية وذلك عن طريق الاجتماعات والإضرابات والمظاهرات وأصدر الاتحاد لائحة تضامنية مع الإخوان الجزائريين اثر انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد أواخر جويلية 1955. كما عارض بشدة قام تجنيد التونسيين لمقاتلة إخوانهم الجزائريين، وظل الاتحاد مهتم بالقضية الجزائرية بحيث كانت حاضرة في اغلب اجتماعاته وكان يعبر عن اهتمامه بالقضية من خلال إصداره للبيانات في آخر كل اجتماع أو مؤتمر يقوم به [1]، كما ساهم الطلبة التونسيين بدورهم في دعم القضية من خلال دعوة اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين لحضور المؤتمر الطلابي الذي ضم الاتحادات الطلابية الثلاثة وهي الاتحاد القومي للطلبة المغاربة والاتحاد العام للطلبة تونس واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين وكان الهدف من عقد المؤتمر هو البحث عن صياغة عملية لدعم الكفاح في الجزائر والمساهمة الفعالة من اجل تحقيق الوحدة الكاملة بين أقطار المغرب العربي الثلاث، وقد خرج المؤتمر بتوصيات هامة تؤكد على تعلق الطلبة بمبدأ توحيد المغرب العربي وقد ربط ذلك باستقلال الجزائر [2].

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص-ص277 279.

[2] مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية1954-1962، المرجع السابق، ص91.

المبحث الثالث: موقف الرأي العام التونسي من الثورة الجزائرية .

كان للرأي العام التونسي موقفا حاسما اتجاه القضية الجزائرية، فقد تناولها بكثرة ويتضح ذلك من خلال مختلف اللجان والجمعيات المعبرة باسمه وقد ارتأينا تناول هذا الرأي في نموذجين:

أولاً: اللجنة التونسية للحرية والسلم:

كانت هذه اللجنة من المناصرين والمؤيدين الأوائل للقضية الجزائرية، فتبنت الدفاع عنها داخل تونس وخارجها وذلك خلال اجتماعاتها، و لتحسيس الرأي العام في العالم الغربي أرسلت اللجنة التونسية للحرية والسلم رسائل إلى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى تعبر فيها عن إحساس الشعب التونسي وشعوره العميق بما يجري في الجزائر من حوادث مؤلمة وأعربت عن تضامنها المطلق وتأييدها للشعب الجزائري، وفي نفس الوقت احتجت على السلطات الفرنسية لإرسالها جنود تونسيين لمقاتلة إخوانهم الجزائريين، كما أدانت عملية القرصنة التي قامت بها السلطات الفرنسية إثر اختطافها للقادة الجزائريين، ونددت بذلك في عدة لوائح احتجاجية ولم تتوقف عند هذا الحد فحسب بل سارعت إلى تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وذلك بمشاركتها في اجتماع المجلس العالمي للسلم الذي انعقد بمدينة كولومبو عاصمة جزيرة سيلان، من 10إلى 16جوان 1957م، حيث ألقى الدكتور سليمان بن سليمان مداخلة تحدث فيها عن أعمال فرنسا الإجرامية بالجزائر، وعن الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري، وختم كلامه بضرورة وضع حد لهذه الحرب عن طريق التفاوض والاعتراف باستقلال الجزائر[1].

كما عارضت اللجنة فرنسا عند عزمها على إقامة التجربة النووية برقان الصحراء الجزائرية فعقدت يوم 16نوفمبر اجتماعاً عاماً بتونس بينت فيه لجميع الحاضرين أخطار تفجيرات القنابل الذرية واحتجت من خلاله على إجراء تجربتها النووية وفي الاتجاه نفسه وجهت اللجنة التونسية للحرية والسلم برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال "دي غول" تضمنت احتجاجا هذا نصه:«إن اللجنة التونسية للحرية والسلم تحتج شديد الاحتجاج ضد مشروع تفجير القنبلة الذرية بالصحراء وهي تعرب عن امتعاضها لعزم الحكومة الفرنسية على

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص63-64.

تنفيذ هاته التجربة بالرغم من معارضة شعوب العالم لذلك كما أنها تطالب بإلحاح العدول عن هذا التفجير»[1].

ثانياً: الشخصيات الوطنية التونسية في المهجر.

كان تناولنا لهذه الشخصيات في هذا الفصل أمرا لابد منه لأنها لعبت دور أساسي في دعم الثورة الجزائرية على المستوى الإقليمي والعالمي وقامت بالدعاية لها والتعريف بها ومن أبرز هذه الشخصيات نذكر على سبيل المثال ما يأتي:

أ/ حافظ إبراهيم[2]:

كان من المساندين الأوائل في الثورة الجزائرية وذلك في إطار توحيد حركة تحرير أقطار المغرب العربي الثلاث، ونظرا للمساعدة التي قدمها للمغاربة تردد اسمه كثيرا على جبهة التحرير الوطني، وحاولت الجبهة الوصول إليه عن طريق عبد الكبير الفاسي لإمدادها بالسلاح، واجتمع حافظ مع قادة جبهة التحرير في لقاء ضم كل من بن مهيدي وفرحات عباس وعبد الكريم الخطيب في 5 أكتوبر 1955 فوضع حافظ كل شبكات المقاومة تحت تصرف جبهة التحرير، وبعد هذا الاجتماع انتقل بن مهيدي إلى بيت حافظ إبراهيم بمدريد واستقر فيه عشرة أيام وبعدها انتقل إلى القاهرة، كما تعرف على بن بلة وبوضياف وبدأ في إرسال السلاح إلى الجزائر، ويرجع له الفضل في التنسيق بين محمد الخامس ووفد الثورة الجزائرية[3].

كما واصل حافظ إبراهيم دعمه للثورة الجزائرية طوال سنواتها وكثف عبد الحفيظ بوصوف خليفة بن مهيدي –على منطقة وهران– اتصالاته بحافظ إبراهيم خاصة في مجال شراء الأسلحة، كما ربط حافظ إبراهيم علاقته بين وزير الدفاع الإسباني "مونوسواتش" الذي

---

[1] جريدة الصباح، ع 2319، تونس، 26 جانفي 1960، ص05.

[2] حافظ إبراهيم من مواليد 14ماي 1916 في تونس، هو مناضل تونسي امن بوحدة القضية المغاربية شارك منذ صغره في إضراب عن الدروس احتجاجا على الاحتفال بذكرى مئوية احتلال الجزائر في 1929، في 1934 اجتازا امتحان الباكالوريا وانخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي وفي 1935 سافر إلى باريس لإتمام دراسته الجامعية في الفلسفة، ثم تحول سنة 1936 إلى دراسة الطب وتخرج سنة1944 انضم إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا ليصبح كاتبا ثم رئيسا لها، يعتبر صديق حميم لقادة جبهة التحرير الجزائرية.ينظر: حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص161.

[3] نفسه، ص –ص162 –163.

أعرب له عن استعداده لتقديم تسهيلات كبيرة لشراء السلاح للثورة لكن تخوف المسئولين الأسبان حال دون ذلك، فقد تعرض منزل حافظ إبراهيم بمدريد للتفتيش عدة مرات ووصف بأنه غار الثورة الجزائري[1].

ب/حسين التريكي[2]:

كان لاندلا ع الثورة الجزائرية تأثيرًا كبيراً على أفكار ومواقف حسين التريكي فقد اعتبر أن الوضع سيتغير في المغرب العربي لصالح مشروع وحدة الكفاح، وعمل بتشجيع من القوى المناصرة لهذا الطرح على إحياء مقررات مؤتمر المغرب العربي التي تلزم الأقطار الثلاث بخوض معركة موحدة ومنسقة من أجل التحرر الشامل[3]، وعند انتقاله إلى القاهرة تعرف فيها على قادة الثورة الجزائرية الذين قاموا بإرساله إلى أمريكا اللاتينية للتعريف بالقضية الجزائرية ضمن وفدهم إلى جانب كل من فرحات عباس وعبد الرحمان كيوان في جويلية 1956م[4]، وفي سبتمبر 1956م سافر الوفد إلى الأرجنتين والبرازيل والأورغواي والبيرو والشيلي وبيروغواي، ونظم فيها عدة لقاءات نشاطات في المؤتمرات الصحفية، والاتصال بالأحزاب السياسية والشخصيات الفاعلة ورجال البرلمان، وشرح القصية للصحفيين والدعوة لتشكيل لجان مناصرة للقضية الجزائرية .

ونلخص أهم أعماله من اجل القضية الجزائرية فيما يلي:

1-الاتصال بالشخصيات السياسية وقوى المجتمع المدني للتعريف بقضية الشعب الجزائري العادلة وكسب المساندة لها .

2- عقد الاجتماعات وتنظيم المحاضرات وحضور المنابر للحديث عن القضية الجزائرية.

3-تشجيع الصحافة والإعلام على مناصرة القضية الجزائرية وشجب السياسة الفرنسية[5].

---

[1] عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المرجع السابق، ص-ض184 185

[2] ولد التريكي في1915م بالمنستير من أصول ليبية وهو شخصية نضالية تونسية بارزة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، كان عضو فعال في الأمانة العامة إلى جانب صالح بن يوسف بدل جهد في التعريف بقضايا المغرب العربي في اسبانيا وتحول إلى مناضل في صف جيش التحرير الجزائرية في 1956 و أصبح ممثلاً للجبهة في أمريكا اللاتينية. ينظر: نفسه، ص195.

[3] نفسه، ص211.

[4] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص165.

[5] عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المرجع السابق، ص- ص235 236.

من خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل نستنتج أن المواقف التونسية حكومة وشعبا ومنظمات وأحزاباً كلها كانت تصب في اتجاه واحد وهو الدعم المطلق والمساندة الفعالة للثورة الجزائرية ولشعبها الأبي رغم أن القطر الشقيق كان لا يزال حديث العهد بالاستقلال، هذا إن ذل على شيء إنما يدل على أن البلدين لهما ناتجا مشتركا ومصير مشترك على غرار تعرضهما للاستعمار واحد وهو الاستعمار الفرنسي الذي نكل بشعبي البلدين واستغل خيراتهما ومصادراتهما لخدمة اقتصاده.

الفصل الثاني: الجهود السياسية من خلال المبادرات والندوات والمؤتمرات الإقليمية

المبحث الأول:مؤتمرات وندوات تونس

أولاً:ندوة تونس 1956

ثانياً: ندوة تونس1957

ثالثاً:مؤتمر المهدية

المبحث الثاني:المبادرات البورقيبية لحل القضية الجزائرية

أولاً:التنازل على بنزرت مقابل استقلال الجزائر

ثانيا:لقاء ديغول وبورقيبة

المبحث الثالث:ندوات ومؤتمرات المملكة المغربية

أولاً:مؤتمر طنجة

ثانياً: مؤتمر الرباط

الفصل الثاني: الجهود السياسية من خلال الندوات والمؤتمرات الإقليمية

عند اندلا ع الثورة الجزائرية واجهت الحكومة التونسية ضغط كبير من طرف الجماهير التونسية المؤيدة لها ومن طرف فرنسا التي تحاول أن تجعل منها ورقة ضغط لإحباط ثورة الجزائر ورغم كل هذا إلا أن تونس وبعد حصولها على استقلالها سنة 1956 حاولت جاهدة لتوحيد استقلال القطر المغاربي بصفة عامة ويتأتى ذلك باستقلال الجزائر ويظهر ذلك جليا من خلال مشاركتها القوية في الندوات والمؤتمرات الإقليمية وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل .

المبحث الأول:مؤتمرات وندوات تونس.

أولا: ندوة تونس 1956:

جاءت هذه الندوة في إطار المبادرات التي قامت بها الحكومة التونسية قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية ولقد اشرف الحبيب بورقيبة بنفسه على التحضير لهذه الندوة لأن الحكومة التونسية أدركت خطورة انعكاسات حرب الجزائر على الاستقلال التونسي الذي أكدت انه لا يزال ناقصاً ولن يكتمل إلا بإيجاد حل للقضية الجزائرية، وعليه قام الرئيس بورقيبة منذ سنة 1956 بتقديم اقتراحات للمفاوضات بين طرفي النزاع كما دعا للتعاون بين أقطار الشمال الإفريقي الثلاث لإيجاد تسوية للمشكلة الجزائرية، وتوالت الاتصالات بين المسؤولين الجزائريين وحكومة تونس للتحضير لعقد ندوة تونس يوم 23 أكتوبر 1956 للتباحث والتشاور فيما يخص وحدة شمال إفريقيا وسبل فض المشكل الجزائري وعلقت تونس أماني كبيرة على نجاح الندوة وكان بورقيبة يعتقد أن الحكومة الفرنسية تبدي رغبتها في عقد لقاء ثلاثي يجمعه مع محمد الخامس ملك المغرب وقيادة جبهة التحريري الجزائرية لضبط مطالب مشتركة تقدمها إلى فرنسا[1].

وفي المنحى نفسه اجتمع بورقيبة يوم الجمعة 07سبتمبر1956بجنيف السويسرية بوفد جبهة التحرير الجزائرية يضم فرحات عباس ومحمد يزيد ومحمد فرنسيس وعبد الرحمان

[1] محمد شبطي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954 -1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف د/عبد الكريم بوصفصاف،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص93-94.

كيوان وشخصيات أخرى وكان الاجتماع طول النهار مخصص للمشكلة الجزائرية وأوصى بورقيبة مبعوثي جبهة التحرير بأن يكونوا متفقين فيما يتعلق بمبدأ الاعتراف للأمة الجزائرية، ورفض كل ماله صلة قريبة أو بعيدة مع السيادة الفدرالية، وبعد هذه المحادثات سافر إلى باريس يوم 19 سبتمبر 1956 حيث استقبله رئيس الحكومة الفرنسية وأحاطه علما باتصالاته مع فرحات عباس ومساعديه معربا عن أمله في حصول اتفاق بين الجانبين والتفاوض حول مائدة مستديرة على قاعدة الاعتراف بالدولة الجزائرية [1]، وقعت جبهة التحرير الوطني بين خيار حضور أو عدم حضور المؤتمر وعلى الرغم من أن تحالفها مع القوى الحزبية والشعبية – المعارضة– لا تزال قوية ورغم ان علاقة الثورة الجزائرية بمصر كانت توفر لها مكاسب لكن تكريس العلاقات المغاربية الرسمية لها أهميته اكبر تكمل في وحدة المغرب العربي الدعم المغربي للثورة الجزائرية حتم عليها الاستجابة لحضور ندوة ترفع شعار وحدة المغرب العربي خاصة وأن هذه الندوة تحقق لها أهداف إستراتجية هامة منها:

–تأكيد البعد المغاربي للثورة الجزائرية والسعي مع مختلف الأطراف لتحقيق هذه الوحدة وإبداء التضامن الحقيقي، وتخلص أقطار المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية.

–توضيح رؤية جبهة التحرير الوطني للرأي العام الدولي ولفرنسا خاصة بوحدة قضايا الشمال الإفريقي واندماجها وربط استقرار المنطقة بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية[2].

من المؤكد أن ندوة تونس سوف تتجه إليها أنظار العالم لأن محمد الخامس سينزل ضيفا على تونس ولأول مرة لحضور هذه الندوة التي تجمع المغرب وتونس وجبهة التحرير الوطني لدراسة مستقبل المغرب العربي ومحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية كما سلفنا الذكر على غرار الحل الذي استفادت منه تونس والمغرب وهذا المسعى شجعه غي مولي ليطبق على مجموعة دول شمال إفريقيا، وقد دافع منديس فرانس وألان سافري (وزير الشؤون المغربية والتونسية) عن هذه السياسة عندما حاز المغرب وتونس على استقلالهما لكنهما اشترطتا لوقف القتال الذي تطالب به الحكومة الفرنسية ثلاث شروط:

[1] حبيب حسن اللولب:المرجع السابق، ص198.

[2] عبد الله مقلاتي: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، ج9، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص362.

-اعتراف فرنسا بشكل صريح باستقلال الجزائر .

-إطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين دون استثناء.

-تشكيل حكومة جزائرية لإجراء المفاوضات.

يتضح من خلال شروط كل من تونس والمغرب اختبار مدى استعداد السلطات الفرنسية لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، وخاصة أن سياسة غي مولي في هذه الفترة كانت تتسم بالغموض تجاه القضية، ربما يعود ذلك إلى الضغوط التي تعرض لها من طرف روبير لاكوست الذي سبق وأنذره بأنه إذا أجبر على أن يتخلى على الجزائر فإنه سيتحمل تبعات ذلك وبالفعل فقد رفضت الحكومة الفرنسية مقترحات جبهة التحرير الوطني واقترحت بديلا لذلك وهو أن يكون وقف القتال أولا ثم الانتخابات وبعد ذلك تأتي المفاوضات، وقد رفض الوفد الخارجي مقترحات الحكومة الفرنسية، والجدير بالذكر أن ندوة تونس تزامن انعقادها مع انعقاد دورة الجمعية الوطنية الفرنسية، وأيضا انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وربما كان المقصود من اختيار يوم 23 أكتوبر 1956 لانعقاد الندوة هو إيصال انشغالات المغرب العربي للبرلمانيين الفرنسيين المجتمعين في هذا اليوم والى أعضاء الأمم المتحدة الذين سيجتمعون في وقت لاحق من شهر نوفمبر 1956 وبالتأكيد سينقلان ممثلي المغرب وتونس نتائج هذه الندوة وتوصياتها للجمعية العامة ويعتبر كذلك انعقاد هذه الندوة بمثابة خطوة سياسية إيجابية حققتها الأقطار الثلاثة لتغلب منطق الحوار والتفاوض على منطق القتال ومن هذا المنطلق فإن جبهة التحرير الوطني بقبولها حضور ندوة تونس قد بعثت برسالة مباشرة إلى الفرنسيين الذين يريدون الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال[1].

لكن ثقة بورقيبة والملك محمد الخامس في فرنسا وثقة قادة جبهة التحرير الوطني في قادة الشمال الإفريقي كانت نتيجتها القرصنة الجوية للطائرة المقلة للزعماء الجزائريين الخمسة وهي في طريقها من المغرب إلى تونس[2]وكان على الطائرة المغربية أن تمر على "بالما" الاسبانية،

[1] رابح رضا: مظاهر النضال المغاربي المشترك 1926-1962،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحركات المغاربية،تحت إشراف د/بن داود نصر الدين،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013 2014، ص48-49

[2] محمد شبطي:المرجع السابق، ص94.

وطلبت السلطات الفرنسية من قائد الطائرة الفرنسي التوقف في وهران لكنة أظهر رفضه في البداية وعند مروره بالأجواء الجزائرية أجبرته الطائرات العسكرية الفرنسية بالتوقف في مدينة الجزائر وهكذا قامت السلطات الفرنسية بعملية قرصنة جوية تم على إثرها اعتقال قادة الثورة الجزائرية بالخارج وعلى رأسهم احمد بن بلة[1].

وتجدر الإشارة إلى ان ما تشير إليه بعض الروايات عن حقيقة الدور الذي لعبه الأمير الحسن ولي العهد في ظروف وملابسات عملية الاختطاف داخل القصر الملكي بحيث تراجع الملك محمد الخامس عن قرار مصاحبة الإخوة الجزائريين في طائرته الخاصة في السفر إلى تونس في آخر الوقت وتخصيص طائرة ثالثة لم تكن مقررة في برنامج السفر لتقل بن بلة ورفقائه الطائرة مع عدد من الصحفيين الأجانب والمغاربة[2].

استنكرت تونس هذه العملية حيث قام الحبيب بورقيبة باستدعاء السفير الفرنسي بتونس إلام دي لاسن وأبلغه استنكاره وإدانته لهذا الوضع وفي نفس الوقت استقبل سفراء الدول الأجنبية بتونس وطلب منهم لفت أنظار حكوماتهم إلى الحوادث وما ينتج عنها وفي هذا الإطار عقد بورقيبة ندوة صحفية لشرح ملابسات الاختطاف بحضور أعضاء الحكومة التونسية ووفد جبهة التحرير الوطني الجزائري واتحاد العام للعمال الجزائريين أما من الناحية السياسية فالندوة التي كانوا يعتقدون أنها ستفشل قد تمت رغم المكيدة وزادت في تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير[3].

انعقدت هذه الندوة بقصر السعادة بالمرسى بتونس يوم 22 أكتوبر 1956 وجمعت ممثلو الحكومتين التونسية والمغربية وبحضور وفد من الجزائر نيابة عن القادة المختطفين[4] والمؤكد أن المجتمعين انشغلوا بموضوع الاختطاف وسبل مواجهة الموقف، ناقشتا

---

[1] رضا ميموني: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال ، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تحت إشراف د/لمياء بوقريوة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2012/2011، ص98.

[2] فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، مصر، 1984، ص274-275.

[3] ربح راضا: المرجع السابق، ص50.

[4] فائزة فكرين: الدعم التونسي للثورة الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر،أ/ابرهيم غاشي،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص38.

الحكومتان في جلسة عمل جدول أعمال الندوة ويبدو من خلال البيان المشترك تنسيق المواقف اتجاه فرنسا والقضية الجزائرية، وتم التصريح في القطرين خصوصا عن الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة، وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه لمسألة وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري من أجل نيل حريته نظراً لما يربط المغرب العربي من روابط الدين والثقافة والتاريخ والمصير المشترك، كما اتفقوا على تنسيق جهودهم في الميادين التي تجعل من التعاون التونسي المغربي حقيقة واقعية وعلى أن يظلوا على اتصال مستمر لتبادل الرأي في كل ما من شأنه أن يحقق مصلحة أقطار المغرب العربي الشقيقة[1] والملاحظ أيضا أن نتائج ندوة تونس قد أعطت القضية الجزائرية دفعاً وحزماً جديد حيث تم إعلان التضامن التام التونسي المغربي مع الثورة الجزائرية من أجل حصول الجزائر على استقلالها وأقرت أيضا أسس التعاون على حل القضية الجزائرية وتدعيم أواصر الأخوة كما أوضحت الندوة الطريق أمام المغاربة وأقرت التضامن مع الجزائر الشقيقة ومهدت للتعاون الصدق بين الحكومتين التونسية والمغربية ومن نتائجها شد أزر المجاهدين الجزائريين[2].

ثانياً:ندوة تونس 1957:

في إطار تضامنها مع الثورة الجزائرية قامت الحكومة التونسية في أول الأمر بمساعٍ سياسية لتقريب وجهات النظر بين الفرنسيين والجزائريين، فقدمت العديد من الاقتراحات من أجل إيجاد حلاً للقضية الجزائرية وكان من بين هذه الاقتراحات هو عقد مائدة مستديرة تجمع كلا من جبهة التحرير الوطني وفرنسا والمغرب وتونس، وقامت لجنة التنسيق والتنفيذ بدراسة هده الاقتراحات في ندوة انعقدت بتونس من 25 إلى 29 أكتوبر 1957 بمنزل خاص يقع بضواحي تونس وتم الاتفاق في هده الندوة على ان يكون الاستقلال شرطا أساسيًا، وأقروا كذلك بضرورة عقد ندوة ثلاثية في القريب العاجل، ومن اجل تجسيد مقررات هده الندوة على ارض الواقع سافر بورقيبة إلى المغرب لينسق المواقف مع الملك محمد الخامس وصرح بورقيبة إثر توجهه إلى المغرب قائلا: «سنعمل خلال هذه المرحلة على وضع أسس صحيحة لوحدة شمال إفريقيا وتدعيمها بتقريب ساعة الخلاص وتحرير شقيقتنا الجزائر » وقد ناقش

[1] عبد الله مقلاتي: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص375.
[2] رابح رضا: المرجع السابق، ص61.

الرئيس بورقيبة خطة الوساطة مع الملك محمد الخامس وأطلعه على موقف لجنة التنسيق والتنفيذ واتفقوا على إحلال التفاوض محل الحرب ودعوا الطرفين الجزائري والفرنسي إلى الدخول في مفاوضات مباشرة قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية وهو الاستقلال التام[1].

ومن هذا المنطلق سعت الحكومة التونسية للتوسط بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني لإجراء مفاوضات مباشرة تؤدي إلى حل عادل للقضية الجزائرية يضمن السيادة والاستقلال للشعب الجزائري، ووافقت جبهة التحرير الوطني على الوساطة التونسية والمغربية لكن فرنسا رفضتها بحجة أن تونس والمغرب غير محايدتين، وأمام تعنت السلطات الفرنسية والإخفاقات المتكررة خاصة بعد اختطاف الطائرة [2] التي كانت تقل الوفد الجزائري الذي كان حينها بالمغرب في زيارة رسمية إلى جلاله الملك محمد الخامس قبل التوجه إلى تونس للمشاركة في قمة تونس إلى جانب الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس هذه العملية التي أعدت لها المخابرات الفرنسية ونفذتها السلطات الاستعمارية الحاكمة في الجزائر، وبعد هذه الحادثة أصبحت الحكومة التونسية تركز أكثر في التحرك على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وتطالب بتدخلها لإيجاد حل للقضية الجزائرية حيث طالبت بتدخل قواتها في الجزائر لتضع حدا للمجازر التي يرتكبها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري.

وبعد أحداث ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958 عمل بورقيبة على تفعيلها لصالح القضية الجزائرية خاصة بعد عرض الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وساطتهما حيث اشترط عليهما بورقيبة أولا معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في الحملة العسكرية الفرنسية لإخماد الثورة الجزائرية[3].

وخلال زيارة بورقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ألقى خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أدان فيه الجرائم الفرنسية التي ترتكب في حق الشعب الجزائري قائلا: (نحن نشاهد اليوم حربا طاحنة تدور رحاها في الجزائر ضد شعب أبى لا ذنب له سوى تعلق

[1] حبيب حسن اللولب:المرجع السابق، ص446-443.

[2]Zouzou, Abdelhamid.lesreferences historique de letatAlgerien(instifions et chartes),alger:édition houma,2005,P 30.

[3] فايزة فكرين: المرجع السابق، ص42.

إرادته بالتخلص من السيطرة الأجنبية وتشاهدها أمم العالم الحر في غير اكتراث وهي مجزرة فضيعة تبيد كل يوم شبابا من الجزائر فما بال الضمير المتمدن وكيف استطاع الصمت أمام الحرب المسلطة على الجزائر فهل نعزي ذلك على التفرقة العنصرية أو الدينية فالمنطق يفرض علينا أن نناهض العدوان أينما ظهرت معالمه فعلى الأمم المتحدة أن تمد يدها إلى الشعوب التي مازالت تكافح لتحقيق مطامحها القومية، وقد قدم الرئيس التونسي مقترحا يتكون من ثلاث نقاط لحل المشكلة الجزائرية وتتمثل فيما يلي[1]:

-وقف القتال

-إرسال شرطة دولية إلى الجزائر

-بعث لجنة دولية للوساطة بين الجزائر وفرنسا

كما قام أيضا من جهته السفير التونسي بالأمم المتحدة المنجى السليم بمساع لدى وفود الكتل الإفريقية والآسيوية يوم 06 فيفري 1957 لتقديم لائحة مشتركة موجهة إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة هذا نصها «الجمعية العامة تلفت نظركم إلى الحالة المضطربة وإلى الكفاح الجاري بالجزائر والذي سبب آلاما بشرية عديدة تعكر التحالف بين الأمم، ولهذا نطالبكم بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها طبقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة » فقد دعا من خلال هذا الخطاب إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفتح المفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين لإيقاف الحرب وتسوية نزاعهما وفقا لمبادئ ومقررات الأمم المتحدة[2].

وفي السياق ذاته اتصل السفير التونسي بالأمم المتحدة برؤساء وأعضاء الوفود المعتمدة لدى الأمم المتحدة يطلب منهم تأييد القضية الجزائرية خلال المناقشات، وألقى كلمة في الأمم المتحدة دحض فيها الأفكار الفرنسية وقال: « إن الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيام» ودعا إلى وقف القتال وفتح مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما أشارت الحكومة التونسية أيضا إلى حالة اللاجئين الجزائريين

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص452.

[2] فايزة فكرين: المرجع السابق، ص43.

المأساوية والمشاكل التي يعانونها جراء التعسف والاضطهاد المسلط عليهم من السلطات الفرنسية[1].

والملاحظ أن البعثة التونسية بالأمم المتحدة قامت بجهود حثيثة للتعريف بالقضية الجزائرية وفضح الفرنسيين وجرائمهم التي يقومون بها في حق الشعب الجزائري، وقد كللت هذه المساعي والجهود التونسية بالإضافة إلى مساعي جبهة التحرير الوطني والدول الصديقة للثورة الجزائرية بالنجاح، حيث أصبحت القضية الجزائرية قضية دولية تم رفعها إلى مجلس الأمن وكان لها صدى بعيد في الأوساط السياسية العالمية ومثلت أول خطوة في طريق تدويل القضية الجزائرية التي كثيرا ما سعت فرنسا إلى جعلها قضية داخلية فرنسية.

كما قامت أيضا الدبلوماسية التونسية بمساعي لدى الكتلة الإفريقية الآسيوية بالأمم المتحدة لتأييد القضية الجزائرية، وقررت تشكيل لجنة لمتابعة القضية الجزائرية برئاسة تونس[2]، كما قامت بتوجيه مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 26 فيفري 1958 تلفت فيها نظره إلى العواقب السيئة التي ستترتب عن إنشاء منطقة محرمة على طول الحدود التونسية الجزائرية وطرد وتشريد الأهالي الجزائريين من أراضيهم، كما أكدت تونس من جهتها أن الوضع في شمال إفريقيا لن ينفرج إلا بحل القضية الجزائرية، ورفضت الحكومة التونسية المقترح الفرنسي القاضي بنشر قوات للأمم المتحدة على طول الحدود التونسية الجزائرية لمراقبتها والحد من تهريب الأسلحة ودخول المقاومين الجزائريين لأن ذلك يساعد الفرنسيين على القضاء على الثورة الجزائرية ولا يحل المشكلة الجزائرية بل يزيد في تدهورها، كما أقامت السفارة التونسية بالأمم المتحدة حفل استقبال على شرف وفد جبهة التحرير الوطني المشارك في مناقشات الأمم المتحدة بحضور عدة شخصيات، ومن جهته عبر وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن امتنانه لما تقوم به الحكومة التونسية من مساعي لخدمة القضية الجزائرية[3]، وفي برقية بعث بها إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة جاء فيها: «نريد أن نعبر

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص449.

[2] فايزة فكرين: المرجع السابق، ص44

[3] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص457.

لكم عن ارتياحنا لما يقوم به الوفد التونسي برئاسة المنجي سليم من مساندة فعالة للقضية الجزائرية».

لقد قامت الحكومة التونسية بمساعي كبيرة خدمة للقضية الجزائرية مستغلة في ذلك منبرها للدعاية والتعريف بها وكسب أنصار ومؤيدين لها، وفضح الممارسات القمعية الفرنسية في حق الشعب الجزائري وتكثيف الاجتماعات والمساعي لدى الدول المعتمدة بها للتصويت لصالح القضية الجزائرية، وقد نجحت الدبلوماسية التونسية إلى حد ما في هذه المهمة بشهادة البعثة السياسية لجبهة التحرير الوطني بالأمم المتحدة وعملت على إخراج القصية الجزائرية من الثنائية الفرنسية–الجزائرية إلى الصعيد الدولي وذلك بإشراك وإدخال أطراف أخرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي كانت تدعم فرنسا ماديا وعسكريا مستغلة في ذلك تدخلها كوسيط عند قصف ساقية سيدي يوسف لإثارة القضية الجزائرية، ومن جهة أخرى عملت الحكومة التونسية على التنسيق مع الدول العربية لتنسيق المواقف الجهود والتحرك بصورة جماعية لمساعدة الجزائر، حيث صرح بورقيبة اثر زيارته الى ليبيا:(نظرنا في إمكانية القيام بعمل مشترك يرمي إلى الأخذ بيد شقيقتها الجزائر في محنتها وأردنا سلوك أقرب السبل وأنجعها لتخفيف المحنة التي يكابدها أشقاؤنا الجزائريون[1].

كما قامت الحكومة التونسية بالرد على الصحف الفرنسية حيت قدمت تصريحا لصحيفة "ايل تامبو" الإيطالية تحدثت فيه عن الثورة الجزائرية قائلة: «إن التونسيين لن يمنعوا إخوانهم الجزائريين من الالتجاء إلى أراضيهم لأن الجزائريون يكافحون من أجل قضية عادلة وحتى هذه الأسلحة الخفيفة والبنادق التي تهرب عبر الحدود التونسية، وليس هناك أي داع يثير الدهشة أو التأثر ولسنا مستعدين لمساعدة الجيش الفرنسي على تقتيل إخواننا الجزائريين خاصة عندما يعلم الشعب التونسي أن الانتصار الفرنسي بالجزائر يعني إعادة احتلال تونس ويعني نهاية الاستقلال » وقد رفض بورقيبة حق تتبع الجزائريين بالتراب التونسي وعبر عن امتعاضه من الاعتداءات التي يتعرض إليها الجزائريون.

لقد عقد المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية بتونس أيام 25إلى30جانفي1960 حيث تعرف من خلاله الأفارقة على الثورة الجزائرية عن قرب وناقشوا بإيفاض القضية الجزائرية

[1] فايزة فكرين: المرجع السابق، ص44.

وأعلنوا في ختامه عن دعمهم ومساندتهم لمواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وتأكيدهم على أهمية القضية الجزائرية وصادقوا على لائحة خاصة بالجزائر تضمنت جملة من التوصيات أهمها:

– على الحكومات الإفريقية المستقلة التي لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تعترف بها حالا.

– الإلحاح على سحب عشرات الآلاف من جنود إفريقيا السوداء الذين تحتفظ بهم فرنسا ضمن جيشها بتواطؤ مع قادة بلادهم ودعوة كافة الدول الإفريقية والشعوب الإفريقية إلى بذل كل ما في وسعها لإنهاء هذه الفاجعة بين الإخوان الأفارقة.

–إنشاء فرقة من المتطوعين الأفارقة للمشاركة في حرب استقلال الجزائر وعلى جميع الدول الإفريقية المستقلة تيسير تحقيق ذلك.

–نظرا لاستفحال خطورة الحالة في الجزائر بصورة مباغتة فالمؤتمر يتوجه للأمم المتحدة من أجل فرض السلم والاعتراف باستقلال الجزائر[1].

إذن فقد كان من الضروري بذل الجهود في الميدان الدعائي والدبلوماسي ومضاعفة الجهود والمبادرات للتعريف بالقضية الجزائرية والدعوة لحلها بما يتفق ورغبة الجزائريين في الحرية والاستقلال، فالقضية الجزائرية أصبحت اليوم مركز القضايا المغاربية العربية فإذا سارت هذه القضية سيرًا سليماً نحو منطقها وتطورها الطبيعي فان ذلك يعود بخير كبير على القضايا المغاربية التي أنيطت بها وإذا أصيبت القضية الجزائرية بنكسة فإن ذلك يكون نكسة لكل القضايا المغاربية ويكون له تأثيراً حتماً على بقية القضايا العربية[2].

ثالثاً:مؤتمر المهدية:

لقد فتحت الحكومة التونسية مجال واسعا لنشاط الجزائريين على أرضيها من خلال مشاركتهم في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية متبنين الدفاع عنها رغم كل المضايقات الفرنسية فجاءت ندوة المهدية في وقت حساس فقد عُين شارل ديغول في 01جانفي سنة 1958رئيساً للحكومة الفرنسية بعد أحداث 13 ماي التي طالب فيها إنهاء (الجزائر

[1] عبد الله مقلاتي ودحمان تواتي: البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائريين في تحرير إفريقيا ، الجزائر، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص68.

[2] فايزة فكرين: المرجع السابق، ص45.

فرنسية)من قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وطالب غلاة المعمرين بعودة الجنرال ديغول إلى السلطة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية وإبقاء "الجزائر فرنسية"[1].

وحسب ما جاء في جريدة المجاهد « ما كاد الجنرال دي غول يتولى الحكم في فرنسا حتى أسرع إلى التوجه برسالتين مختلفين في اللهجة والمحتوى إلى كل من رئيس الدولتين المستقلتين في شمال إفريقيا فكانت لهجة إحداهما تعبر عن لين واحترام ولهجة الثانية تعبر عن ترفع، ولكن سرعان ما جاء الجواب على فشل هذه المحاولة الأولى فتأكد أن البلدين المستقلين لا يمكن التفريق بينهما »[2]، لكن هذه الأحداث لم تقف عائق أمام الزعماء المغاربة متمثلين في الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني في تنظيم هذا اللقاء رغم المحاولات الإعلامية لفرنسا لأجل تقسيم صفوف المغاربة مؤكدة على عدم مشاركة الطرف الجزائري وذلك لضرب الوحدة المغاربية التي جسدها مؤتمر طنجة، وقد عقد مؤتمر المهدية بتونس خلال الفترة الممتدة من 17إلى 20جوان 1958 للنظر في تطبيق قرارات مؤتمر طنجة وترسيمها[3].

أما عن الوفود المشاركة في هذا المؤتمر:

1.وفد الحزب الدستوري التونسي ممثلا في:

- الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس.
- الصادق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية
- الطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية .

2.وفد حزب الاستقلال المغربي بتمثيل كل من:

-احمد بلافريج رئيس الحكومة .

-عبد الرحيم بوعبيد نائب رئيس الحكومة.

3.وفد جبهة التحرير الوطني ومثله كل من :

-فرحات عباس .

---

[1] عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص290

[2] المجاهد: المصدر السابق، ع26، ص2.

[3] فائزة فكرين: المرجع السابق، ص38.

-كريم بلقاسم .

-عبد الحفيظ بوصوف [1]، وهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ [2]. إلى جانب قائد القاعدة الخلفية في تونس الرائد قاسم وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل وايت أحسين عن جبهة التحرير الجزائرية في الخارج بالإضافة إلى أمين العام للعمال الجزائريين السيد رشيد قايد.

أما عن جدول أعمال المؤتمر فقد اشتمل النقاط التالية:

1- تطبيق نتائج وقرارات مؤتمر طنجة المتمثلة في:

- دعم الثورة الجزائرية .
- جلاء قوت الاستعمار الفرنسي من منطقة المغرب العربي.
- إدانة سياسة الجنرال شارل دي غول العسكرية في الجزائر.
- توحيد الجهود في الهيئة الدولية من أجل نصرة القضية الجزائرية
- الإسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ودعمها.

2- دراسة الهياكل المنبثقة عن مؤتمر طنجة وتفعيلها وهي:

-المكتب الدائم.

-المجلس الاستشاري[3].

وتمت الموافقة من جميع الحاضرين على أن تكون جلسات الأعمال سرية وأن لا تصاغ ولا تكتب بعض الملاحظات والقرارات في محاضر الجلسات، وبدأت أشغال الندوة [4]، وأسندت رئاسة هذا المؤتمر إلى السيد فرحات عباس عن الوفد الجزائري المشارك مع عضوين آخرين هما اليدان أحمد التليلي وآيت أحمد، وقد بادر بافتتاح الجلسة حيث أعطى مباشرة الكلمة إلى السيد الباهي الأدغم عن الوفد التونسي راعي المؤتمر [5]، وانطلقت فعاليات المؤتمر

---

[1] ينظر: المجاهد 1نوفمبر1957، ع 11، ص87.

[2] **لجنة التنسيق والتنفيذ:** هي مجلس حزبي حقيقي فهي التي تقود وتوجه جميع فروع الثورة:الفرع العسكري والسياسي والدبلوماسي ومن اختصاصها الإشراف على جميع مرافق الثورة السياسي – الإداري.

[3] مريم الصغير: مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص140-141.

[4] محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعاً "واقع فكرة الوحدة 1954-1975"، البصائر الجديدة، 2013، ص343.

[5] مريم الصغير: مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص141.

ونوقش جدول أعماله كالتالي: فكانت النقطة الأولى في جدول الأعمال كما سبقنا الذكر تتعلق بإعانة الجزائر ومساندتها فأظهرت المناقشة في هذه الندوة الأهمية القصوى التي يوليها البلدان الشقيقان على هذه المسألة فوقع درس الإعانة المالية التي تطبق وإعانة اللاجئين والإعانة في ميادين أخرى وكانت دراسة هذه النقطة مستفيضة كاملة استغرقت كل تفاصيلها واتخذت في هذه المسألة قرارات على غاية من الأهمية ووقع تكليف المكتب الدائم للمغرب العربي بتنفيذها.

وفي اليوم الموالي أي يوم الخميس 19جوان انتقل المؤتمرون إلى بحث النقطة الثانية في جدول الأعمال تتعلق بإعانة الجزائر في مسالة الإدماج في فرنسا. وبذلك اهتمت الأقطار الثلاثة كلمتها بلسان هيئتها التنفيذية على رفض سياسية الإدماج ثم أخذ المؤتمرون نفس الكلمات التي استعملت في مؤتمر طنجة وعبروا بها من جديد عن حق الشعب الجزائري الذي لا جدال فيه في السيادة والحرية كما استعملت مؤتمر تونس نفس الكلمات التي استعمل في مؤتمر طنجة للإعراب على ان استقلال الجزائر هو الحل الوحيد للنزاع الفرنسي الجزائري.

وفي يوم الجمعة 20 جوان بحث المؤتمر بكل عناية المواقف المشتركة الذي ينبغي اتخاذه في الدورة القادمة للأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية ثم أن المناقشات بعد ذلك تناولت مسألة الحكومة الجزائرية الوطنية المقبلة علماً أن مؤتمر طنجة قد أوصى بتكوين حكومة جزائرية حرة بعد استشارة البلدين الشقيقين، وعندما تنتهي المشاورات التي أوصى بها مؤتمر طنجة ستعمد لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الإعلان عن حكومة حرة للجمهورية الجزائرية، وبعد الانتهاء من مناقشة هذه القضية انتقل المؤتمرون إلى بحث تطبيق المؤسسات التي أوصى بها مؤتمر طنجة وهي تكوين المكتب الدائم للمغرب العربي والمجلس الاستشاري وسيتألف المكتب الدائم للمغرب العربي من ستة أعضاء وهم عن تونس (احمد التليلي وعبد المجيد تاكو) عن الديوان السياسي وعن جبهة التحرير الوطني (أحمد فرنسيس وأحمد بومنجل) أما العضوان المغربيان فسيعينان في الأيام القامة[1].

[1] المجاهد: المصدر السابق، ع 26، ص8.

المبحث الثاني: المبادرات البورقيبية لحل القضية الجزائرية.

أولاً:التنازل على بنزرت مقابل استقلال الجزائر.

قدم بورقيبة مبادرة للفرنسيين لحل القضية الجزائرية وتتمثل في التنازل عن بنزرت مقابل الاعتراف بحق الشعب الجزائري في كفاحه التحريري، يتجلى ذلك من خلال تصريحات الساسة التونسيين وعلى رأسهم الرئيس بورقيبة، ويظهر كل هذا من العناوين التي خرجت بها "الصباح"، تقول على لسان الرئيس بورقيبة:«مستعد لتأجيل مناقشة قضية بنزرت إلى تاريخ مقبل ».ومنها العنوان الذي تصدر "الصباح" على لسان الرئيس بورقيبة:(فقدان بنزرت ومطارات الجنوب يساوي فقدان الجزائر) وتضيف "الصباح" أن بورقيبة أدخل وسيط سامي "مصل همرشولد" الأمين العام للأمم المتحدة لإنجاح مسعى الوساطة الفرنسية التونسية، لقد وضع بورقيبة المسألة الجزائرية في كفة وبنزرت ومطارات الجنوب في كفة أخرى وهذا يعني أن بورقيبة مصر كل الإصرار على وضع حد، للحرب في الجزائر: «فخامة الرئيس بعد أن تحدث في ندوته الصحفية الهامة عن الجاسوسية وحوادث الاعتداء على التراب التونسي، يلقي قنبلة سياسية جديدة من العيار الثقيل: تونس تمنح فرنسا حق المرابطة في بنزرت مقابل منح الجزائر استقلالها»[1].

وفي الاتجاه نفسه قال بورقيبة :«نحن نعتبر اليوم إيجاد حل لقضية بنزرت يكون تنازلا منا لفائدة فرنسا بشرط أن تقبل الحكومة الفرنسية بحل قضية الجزائر على أساس الاستقلال فإذا كنا نستطيع إعانة إخواننا الجزائريين بفضل بنزرت فنحن مستعدون لقبول الحل الوسيط الذي يكون من نتائجه وضع حد للحرب الجزائرية من جهة والتعجيل بوحدة شمال إفريقيا وإن هذا العرض يبقى قائما حتى يوم 17جوان 1959»[2]، وأكد بورقيبة حرصه البالغ على محاصرة الحرب حتى ولو كان ثمن ذلك التنازل عن جزء من السيادة التونسية[3].

ومما عزز هذا الطرح أكثر هو التصريح الذي أدلى به الرئيس بورقيبة لمبعوث جريدة "فرانس سوار" :«سأطالب باسترجاع قاعدة بنزرت قبل 17 جوان إن اضطرت لذلك، وقد

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص189.

[2] حبيب حسن اللولب:المرجع السابق، ص438.

[3] محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص233.

يكون في تاريخ أبعد إذا لاح أمل بخصوص التفاوض حول حرب الجزائر »، ومما قاله في هذا الشأن:«المهم هو الاقتراح الذي قدمته في شأن بنزرت، إنه أمر إنشائي عرضته لتكوين جو جديد وتشجيع بادرة كان لدىَ حلان إما أن أطالب بعودة بنزرت إلى تونس وإما أن أتفاوض في احتلال فنٍي للقاعدة من طرف فرنسا والآن أقدم حلاً ثالثاً: تصبح بنزرت قاعدة جوية وبحرية فرنسية بتونس على شرط أن تشرع فرنسا في فتح مفاوضات حول الجزائر، إني لا أضع شرطا لذلك إنما أقوم ببادرة ان القاعدة تسمح بصورة غير مباشرة بامتداد حرب الجزائر».

لقد أكد الأستاذ محمد المصمودي-كاتب الدولة للأخبار الإرشاد التونسي- ان ما قاله الرئيس بورقيبة بشأن بنزرت إشارة واضحة عن موقف الحكومة الفرنسية السيئ الظن بالمبادرة التونسية في قوله لصحيفة "لوموند" ان اقتراح الرئيس بورقيبة حول بنزرت قوبل قبولا سيئا، كان الاقتراح يرمي قبل كل شيء إلى بعث روح جديدة في المشكل الجزائري الذي ما يزال دائما في مأزق ويرمي كذلك إلى تجسيد ما صرح به الرئيس بورقيبة مرات عديدة أي أن تونس مستعدة للتنازل عن جزء من سيادتها لفائدة تشجيع تسوية القضية الجزائرية[1].

ثانياً:لقاء ديغول وبورقيبة:

في إطار المساعي الحميدة التي تقوم بها الحكومة والدبلوماسية التونسية لتقريب وجهات النظر بين الفرنسيين والجزائريين، تقابل سفير تونس بباريس الحبيب بورقيبة الابن مع الجنرال دي غول وتناولت المحادثات القضية الجزائرية ساعيا من أجل تدويلها وحصول الجزائر على استقلالها[2]، تحدث تقرير الجيش الفرنسي بتونس عن الرئيس بورقيبة ومساعيه السياسية لحل القضية الجزائرية عبر المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية تقول: «ان بورقيبة يسعى إلى تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من منطق الثنائية الفرنسية الجزائرية ». حاولت الحكومة التونسية إجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية في ميلانو حيث

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص194.

[2] ربح رضا:المرجع السابق، ص69.

استقبل الباهي الأدغم يوم 8جويلية 1960وفدا من الحكومة الجزائرية يتكون من (رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، وكريم بلقاسم والعقيد قاسي) [1].

ودائما في نفس الإطار تقابل الرئيس بورقيبة وديغول أثناء زيارته لفرنسا يوم 27 فيفري 1961 ومن جملة القضايا التي أثارها الطرفين في محادثاتهما القضية الجزائرية وتقول"الصباح":«تعرض الجانبان طويلا للقضية الجزائرية والى مستقبل إفريقيا الشمالية واتفق الجنرال ديغول والرئيس بورقيبة على تسجيل الإمكانيات والآمال التي أصبحت موجودة من الآن فصاعدا حول تطور إيجابي وسريع لهذه القضية»[2].

بعد محادثات ديغول-بورقيبة أدلى هذا الأخير بتصريح له جاء فيه: «أرجو أن يدرك الطرفان وعلى الأخص الطرف الجزائري أهمية الدور العظيم الحالي وأن الجنرال ديغول مصمم على السير إلى النهاية وأنه سوف يجد من طرف المسؤولين الجزائريين-كما وجد من طرف التونسيين التفهم الضروري لتحقيق هذا الانتصار الكبير الذي يتوقف عليه استقرار إفريقيا وسعادة الشمال الإفريقي، ذلك ما أتمناه وأنا متفائل خيرا » وأضاف: « لقد تعرضنا مع الجنرال ديغول بإسهاب كبير إلى المشكل الجزائري ونحن نأمل من هذه المحادثات أملاً كبيرًا » وتقول الصباح تعليقا على الزيارة «ديغول التزم بإخراج الاستعمار من الجزائر في القريب »، انتصار ديغول في الظروف الراهنة معناه انتصار لاستقلال الجزائر بعد أيام قلائل تظهر الآثار الإيجابية للمحادثات التي أجراها فخامة الرئيس مع ديغول وفي نهاية الزيارة صرح الرئيس بورقيبة للصحافة والإذاعة التونسية بقوله: «أشعر وأنا على وشك السفر إلى الرباط أننا قطعنا أمس خطوة كبيرة وأنه لن تمضي بضعة أيام ولا أقول بضعة أسابيع حتى يحدث شيء جديد في القضية الجزائرية وأرجو أن يدرك الطرفان وعلى الأخص الطرف الجزائري أهمية الدور العظيم الحالي وان الجنرال ديغول مصمم على السير إلى النهاية وأنه سوف يجد من المسؤولين الجزائريين كما وجد من طرف التونسيين التفهم الضروري لتحقيق هذا الانتصار الذي يتوقف عليه استقرار إفريقيا وسعادة الشمال الإفريقي ذلك ما أتمناه وأنا متفائل خيرا ... لقد تعرضنا

[1] حبيب حن اللولب: المرجع السابق، ص-ص439-440.

[2] محمد سريح:المرجع السابق،ص193.

مع الجنرال ديغول بإسهاب إلى المشكل الجزائري ونحن نستمد من هذه المحادثات أملاً كبيراً»[1].

ولخصت "الصباح": «ان انتصار ديغول في الظروف الراهنة معناه انتصار لاستقلال الجزائر بعد أيام قلائل تظهر الآثار الإيجابية التي أجراها فخامة الرئيس مع ديغول بتزامن وصول وفد تونسي إلى المغرب وعن الزيارة علق الملك الحسن الثاني إننا نتابع بإتمام المجهودات المبذولة من طرف الحكومة التونسية وعلى رأسها فخامة الرئيس بورقيبة قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية»[2].

وقد أكدت الحكومة التونسية دعمها للوفد الجزائري المفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي في افيان، واستمر التأييد والتضامن التونسي للقضية الجزائرية إلى غاية تحقيق استقلال الجزائر[3]، وفي السياق ذاته صرح وزير الخارجية التونسي السيد الصادق المقدم: « إن المحادثات التي أجراها فخامة الرئيس بورقيبة مع الجنرال ديغول قد مهدت السبيل وأعانت على خلق الأجواء المواتية للشروع في مفاوضات جدية بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أساس تصفية الأوضاع الاستعمارية تصفية حاسمة ليس فيها ولا التواء»[4].

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص193

[2] نفسه، ص193.

[3] رضا ميموني: المرجع السابق، ص116

[4] محمد سريح: المرجع السابق، ص193.

المبحث الثالث: ندوات ومؤتمرات المملكة المغربية

أولاً:مؤتمر طنجة المغاربي17-30 افريل1958

-ظروف ودوافع الانعقاد:

لقد أدى استمرار الثورة الجزائرية عقب استقلال تونس والمغرب إلى بقاء القوات الفرنسية في البلدين، لان قوة الثورة وأتساع مجال المواجهة مع الاستعمار الفرنسي، جعل من تونس والمغرب قاعدتين خلفيتين لدعم الثورة وهذا ما أعطى دفعا كبيرا للشعب التونسي والمغربي أن يقف مع الشعب الجزائري ويدعم الثورة بكل الوسائل مما دفع بالسلطات الفرنسية أن تضغط أكثر على حكومة البلدين لتضييق الخناق على جيش التحرير الجزائري[1].

وقد شهدت أيضا سنة 1957 تطورات هامة في منطقة المغرب العربي فقد دعا بورقيبة إلى تكوين (مجموعة فرنسية شمال إفريقيا) لم ترتح لها جبهة التحرير الجزائرية، فدعت لجنة التنسيق والتنفيذ في أكتوبر 1957 إلى عقد لقاء مغاربي موحد مع الحكومتين التونسية والمغربية من أجل وضع خطة تمكن الجزائر من الحصول على استقلالها [2]، حيث كان مؤتمر طنجة من أهم المؤتمرات، فبعد التداعيات والآثار التي أنتجتها الحرب في الجزائر على دول الجوار عقب سلسلة من الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية على أكثر من صعيد خلال السنوات الثلاث الأولى إلى بداية 1958 رأت الطبقة السياسية بالمغرب العربي ضرورة عقد مؤتمر مع جبهة التحرير الوطني لدراسة الأوضاع المستجدة على الساحة المغاربية وتوحيد المواقف تجاه الاستعمار وبناءاً على ذلك جاءت فكرة مؤتمر طنجة التي دعا إليها السيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي[3].

ورغم أهمية هذا المؤتمر بالنسبة للقضية الجزائرية إلا انه كان محل خلاف بين زعماء جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بمشاركة أو عدم مشاركة الجبهة في المؤتمر حيث ظهر رأيان داخلها، فالأول عارض مشاركة الجبهة في المؤتمر بدعوى ان المؤتمر في حد ذاته مؤتمر قطري

---

[1] رضا ميموني: المرجع السابق، ص104.

[2] بشير سعيدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، ج2، دار مداني، الجزائر، 2013، ص89.

[3] عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص106.

انفصالي ولا يعبر عن البعد الحقيقي العربي للقضية الجزائرية، ومن هذا المنطلق لا يحق لجبهة التحرير تزكية النزعة الانفصالية، أما الرأي الثاني فقد أكد على ضرورة المشاركة في المؤتمر لسببين اثنين هما:

أولاً: أهمية المغرب الأقصى وتونس بالنسبة للثورة الجزائرية

ثانيا: ضرورة استغلال هذا المؤتمر لدعم الكفاح المسلح داخل الجزائر.

وفي الأخير نجح الرأي الثاني في إقناع الجبهة للمشاركة في هذا المؤتمر[1].

انعقاد المؤتمر:

بعد شهرين من الاتصالات المكثفة والجادة بين الأحزاب الثلاثة تم الاتفاق على عقد المؤتمر الثلاثي بمدينة طنجة وحدد تاريخ انعقاده بشهر أفريل من سنة 1958، وبعد ان تم الاتفاق على تحديد التاريخ والمكان أصدر ممثلو حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي بلاغاً مشتركاً جاء فيه ما يلي: «إن ممثلو الحزبين نظروا في إبراز وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي التطبيقي وسجلوا وحدة نظرهم في المشاكل القائمة بالشمال الإفريقي وعلى رأسهما ضرورة استقلال الجزائر»[2].

وقد بلغ عدد الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضواً وقائمة الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمر كالتالي:

1-الوفد الجزائري:

فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري [3]، الدكتور احمد فرانسيس، احمد بومنجل، مولود قايد (المدعو رشيد).

---

[1] مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955 -1962، المرجع السابق، ص - ص 26 27.

[2] معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر 2010، ص136.

[3] مهري عبد الحميد:من مواليد سنة 1926 بسكيكدة عضو في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم أصبح عضو في اللجنة المركزية، دخل السجن نوفمبر 1954 وأطلق سراحه فيما بعد في سنة 1955 أرسل لدمشق كممثل دائم لجبهة التحرير الوطني، وكان من أعضاء الوفد الجزائري في مؤتمر طانجة توفي جانفي 2012.ينظر.طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، ص 600-601.

2-الوفد التونسي:[1]

الباهي الادغم، الطيب مهري، عبد الله فرحات، احمد تليلي، علي البهلوان، عبد المجيد شاكر.

3-الوفد المغربي:

علال الفاسي، احمد بلافريج، المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد، الفقيه البصري، محجوب بن صديق، أبو بكر القادري[2].

انعقدت الجلسة الافتتاحية العامة للمؤتمر بحضور أزيد من 150 صحفي من جنسيات وأقطار مختلفة[3].

توالى على المنصة رؤساء الوفد وأعطى علال الفاسي الأمين العام للحزب الاستقلالي كلمة الافتتاح لأحمد بلافريج [4]، حيث حدد فيها الأهداف المتوخات من وحدة المغرب العربي التي تعتبر حقيقة تاريخية وتلاه عبد الحميد مهري الذي ألقى كلمة الجزائر بالنيابة عن فرحات عباس رئيس الوفد الجزائري الذي اعتبر المؤتمر تاريخيا نظرا لكفاح شعوب المغرب العربي عشرات السنين من أجل تحرير وحدته وأكد على ان وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لتخليص الجزائر من الاستعمار ولتحقيق حريتها واستقلالها، وجاءت الكلمة التالية لرئيس الوفد التونسي الباهي الادغم الذي قال بان المؤتمر هو نقطة انطلاق وتحول بارزة في التاريخ المعاصر بانسجامه الوثيق مع الواقع السياسي وما يمكن ملاحظته ان خطب الافتتاح التفت كلها على محور استقلال الجزائر[5].

---

[1] ينظر الملحق رقم(3) صورة للوفد الجزائري بطنجة، ص88.

[2] معمر العايب: المرجع السابق، ص138.

[3] محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص343.

[4] علال الفاسي:من مواليد 1910 بمدينة فاس المغربية درس بجامعة القيروان حيث تلقى تكوين إسلامي، كان نشاطه معادي للإستعمار الفرنسي مما ساهم في نفيه إلى الغابون سنة 1937نثم عاد سنة 1946 ليواصل نشاطه من أجل النضال داخل لجنة تحرير المغرب العربي وداخل الحكومة المغربية كوزير للشؤون الإسلامية وتوفي سنة 1974. ينظر Benjaninstora .akramellyas;les 100 portes du maghreb.editionpahlab .p68-70 .

[5] ينظر الملحق رقم(4) الكلمات الافتتاحية ص89.

ونلمس من خلال الخطب الافتتاحية للوفود ان فكرة الاستقلال كانت المحور الأساسي الذي التقت فيه خطب الوفود المشاركة فبقاء الجزائر مستعمرة بعد استقلال كل من تونس وتعرضها لأعتى أنواع الاضطهاد والإبادة قد جعل القيادات التاريخية لحزبي الاستقلال والدستور الجديد تشعر بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها المتمثلة في استمرارية الالتزام بوعودها اتجاه القضية الجزائرية بمكتب المغرب العربي ولجنتها وهي نفس المسؤولية التي ذكر بها احمد بن بلة في رسالته التي وجهها إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قبل توجههم إلى طنجة، ومن خلال خطابات ممثلي الوفود المشاركة في المؤتمر تتضح المكانة التي حظيت بها مسألة حرب الجزائر وآفاقها.

مقررات المؤتمر وأهميتها:

وبانتهاء كلمات الافتتاح حدد رئيس المؤتمر جدول الأعمال التالية:

1_حرب استقلال الجزائر:من أهم النقاط المعالجة في هذا المحور

-انعكاسات الحرب على مستوى المغرب العربي.

-تدخل الغرب وتواطؤه مع فرنسا.

_الوسائل العملية للتعجيل باستقلال الجزائر[1].

2_تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي. واهم نقاطها:

-المناطق التي ما تزال تحت الإشراف الفرنسي في المغرب.

-انسحاب القوات الأجنبية.

-الوجود الفرنسي في الإدارة والاقتصاد.

-المشاكل الحدودية.

3_وحدة المغرب العربي: وتطرقوا فيها إلى ضرورة الوحدة وأشكالها والمرحلة الانتقالية ومحتواها.

4_الهيئة الدائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر[2].

[1] معمر العايب: المرجع السابق، ص – ص139 140.

[2] محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص – ص 343 344.

أخذت هذه المسألة النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية[1]، فحسب ما جاء في جريدة المجاهد: «ففي الجزائر حرب لا ترحم، جديرة بالدرس وباتخاذ موقف إيجابي موحد وسريع اتجاهها وهذا الموقف الإيجابي سيجعل حتما نهاية للمجزرة وسيكون الإسمنت الذي يربط بين أجزاء المغرب الكبير برباط لا ينفصل»[2]. وانطلاقاً مما سبق أقر المؤتمر بعد تشريحه لطبيعة الحرب الاستعمارية، ان تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله ومساندة شعوبها وتأييداً لحكوماتها ونظراً لما تحظى به القضية الجزائرية من تأييد دولي وشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس وقد نالت المسألة الأخيرة نقاشاً مستفيضا.

5-التنديد بالموقف الغربي وتصفية بقايا الاستعمار:

نظرا للإعانة التي تتلقاها فرنسا من الحلف الأطلسي والدول الغربية، استنكر المؤتمر هذا الموقف وطالب بوضع حد لهذه الإعانة السياسية والمادية التي ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي [3]، ففي تونس والمغرب الأقصى حرب باردة فقضية الجيوش الأجنبية المتمركزة بكلى القطرين المستقلين لم تعد ذات موضوع بعد الاعتراف بالاستقلال وبعد ان أصبح لكلا البلدين كيان دولي ونحن لن نجد تفسيرا لتمركز الجيش الفرنسي بكل من تونس والمغرب الأقصى إلا تهديدا لهذا الاستقلال الوليد وتحقيقا لنوايا الاستعمار وبعد ان تجري فرنسا أول تجربتها الذرية حتى تصبح في عداد الدول التي لا تسأل عما تفعل وتهدئة تونس والمغرب سيكون لها قانونها ونظامها السياسي ولن تتراجع فرنسا في الاعتراف بالاستقلال للمغرب أو تونس ولكنها ستضع على عرش الاستقلال رجالا مؤمنون بالديمقراطية الفرنسية، وتخلص فقط الشعوب من دكتاتورية بورقيبة الدستورية وإسلامية محمد الخامس التي تتنافى مع الجمهورية الرابعة [4].

[1] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 218.

[2] جريدة المجاهد: المصدر السابق، ع22، 15 أفريل 1958، ص2.

[3] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية، ج1، المرجع السابق، ص218.

[4] جريدة المجاهد: المصدر السابق، ع23، 15 افريل 1958، ص3.

وحدة المغرب العربي:

قرر المؤتمر حول وحدة المغرب العربي وحدد الشكل الوحدوي والمؤسسات الوحدوية كما يلي:

1-إنشاء جمعية استشارية تأسيسية مهمتها النظر في مسائل المصلحة المشتركة.

2-سكرتارية (أمانة عامة)دائمة متكونة من ستة أفراد عضوين عن كل دولة مهمتها تنفيذ قرارات الأجهزة الأخرى، ولهذه الأمانة مكتبين واحدة في الرباط والثاني في تونس.

كما تقرر عقد لقاءات دولية بين الأقطار الثلاثة كلما اقتضت الضرورة ذلك[1].

وبعد ثلاثة أيام من الحوار والمناقشة خرج المؤتمرون في اليوم الرابع بالتوصيات التالية :

أ- حرب التحرير الجزائرية تطوراتها وانعكاساتها القريبة والبعيدة على المغرب العربي وإفريقيا والعالم.

ب-تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في منطقة المغرب العربي بما في ذلك موريتانيا.

ج-تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر تتكون من ستة أعضاء مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.

د-قرار توحيد منطقة المغرب العربي من خلال إتحاد فدرالي[2].

وحسب جريدة المجاهد إن المؤتمر اتخذ قرارات سرية لم تنشر ومن بينها القرار الذي ينص على الوسائل العملية التي سيقوم بها الحزب الدستوري وحزب الاستقلال لمساندة الثورة الجزائرية، والقرارات التي اتخذها المؤتمر تصبح سارية المفعول حالاً من طرف الأحزاب المشاركة فيه وبما ان الحزب الدستوري هو المسيطر على الحكومة في تونس وحزب الاستقلال هو المسيطر في المغرب، وجبهة التحرير هي هيئة التنفيذ في الجزائر فإن هذا ما يزيد في أهمية القرار[3].

[1] رضا ميموني: المرجع السابق، ص106.

[2] مريم الصغير: موقف الدول العربية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص166.

[3] جريدة المجاهد، المصدر السابق، ع23، 15 أفريل 1958، ص09.

وكان رد الفعل التونسي حول مقررات المؤتمر متمثل في انعقاد مؤتمر تونس الذي مثل مرحلة انتقالية في تاريخ الوحدة المغاربية رغم الضغط والمضايقة الفرنسية من اجل إفشال تطبيق مقررات مؤتمر طنجة وعزل الثورة الجزائرية عن المغرب وتونس[1].

وبعد انتهاء أشغال المؤتمر ألقى السيد علال الفاسي الخطاب الختامي الذي أكد من خلاله على مطلب استقلال الجزائر قائلا: «وإنني لأوجه من هذا الدار المباركة نداء حارا لفرنسا طالبا منها أن تراجع نفسها وتعرف مصلحتها فتعلن حالا استقلال الجزائر وتنهي الحرب الاستعمارية »[2].

وفي الاتجاه نفسه كتبت جريدة " لومانيتي " في عددها الصادر يوم 02 ماي 1958 قائلة: « في طنجة قضي على مراوغات دعاة الحرب حول الاختلافات الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية إذ توطد توطدا وثيقا، فالمغاربة والتونسيون قرروا تأييد إخوانهم الجزائريين بصفة فعالة، فتوصية مؤتمر طنجة الخاصة بتأليف حكومة جزائرية تمنح لجبهة التحرير الوطني الجزائرية سلطة دولية لا جدال فيها أكبر من التي كانت بيدها لحد الآن»[3].

ثانياً: ندوة الرباط:

في سياق التنسيق والتشاور بين الأقطار المغاربية الثلاثة (تونس الجزائر المغرب)ومتابعة تطورات الأوضاع على الساحة الدولية واقتراح الحلول المناسبة [4]. جاءت هذه الندوة لمواصلة تنفيذ مقررات مؤتمر طنجة وتكملة لما أنجز في ندوة المهدية، عقدت الكتابة الدائمة للمغرب العربي اجتماعاً يوم 15 أكتوبر1958 حضره ممثلو الأحزاب الثلاثة.

1- جبهة التحرير الوطني:

-أحمد بومنجل

-أحمد فرنسيس

[1] رشيد قاسم: مشاريع الوحدة المغاربية مؤتمر طنجة المغاربي 1958 انموذجاً، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص110.

[2] المجاهد: المصدر السابق، ع23، 15 أفريل 1958، ص10.

[3] عامر رخيلة: المرجع السابق، ص154.

[4] محمد سريح: المرجع السابق، ص181.

2- الحزب الدستوري الحر:

-الفرجاني بلحاج

-أحمد التليلي.

3- حزب الاستقلال:

-محمد بوستة

-عبد الحفيظ القادري[1].

وعند انتهاء الجلسة قرأ احمد التليلي على الصحفيين البلاغ التالي يحتوي جدول أعمال الندوة الكتابة الدائمة للمغرب العربي

1 تطورات القضية الجزائرية بعد إعلان الحكومة المؤقتة الجزائرية...وقبيل الانتخابات الفرنسية.

2 مضاعفة عمل المغرب العربي لفائدة استقلال الجزائر.

3 مضاعفة التعاون بين الشعوب وحكومات المغرب العربي[2].

ومن خلال جميع الندوات والمؤتمرات المغاربية يتضح لنا ان المجهودات السياسية التي قامت بها تونس لأجل دعم القضية الجزائرية كانت معتبرة وفعالة وذات أفاق واسعة لكن كثرة التدخلات والمضايقات الفرنسية في العلاقات المغاربية حال دون تحقيق المشاريع الوحدوية المغاربية التي أقرها وجسدها مؤتمر طانجة.

[1] بشير سعيدوني: المرجع السابق، ص103.

[2] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص437.

الفصل الثالث:المساعي الدبلوماسية التونسية لدعم القضية الجزائرية

المبحث الأول:التحرك على مستوى الغربي

أولاً:التحرك على مستوى هيئة الأمم المتحدة

ثانياً:التحرك على مستوى الدول الغربية

ثالثاً:التحرك لدى بعض الدول الأوربية

المبحث الثاني:التحرك على المستوى الإفريقي

أولاً:موتمرأكرا1958

ثانياً:مؤتمر أكراد ديسمبر1958

ثالثاً:مؤتمر الدول المستقلة بأديس أبابا جوان 1960

رابعاً:مؤتمر الدار البيضاء جانفي 1961

خامساً:مؤتمر تونس جانفي 1960

الفصل الثالث:المساعي الدبلوماسية التونسية لدعم القضية الجزائرية.

دائما وفي إطار إيجاد حل للقضية الجزائرية حاولت تونس جاهدة على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية والإقليمية وتجسد ذلك بمشاركتها في المؤتمرات الإفريقية وتناولها للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة محاولة التعبير عن ما يحدث في الجزائر ومطالبة فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول:التحرك على المستوى الغربي.

-أولاً:التحرك على مستوى هيئة الأمم المتحدة:

بذلت كل ما في وسعها لتقريب وجهات النظر بين الفرنسيين والجزائريين، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الرئيس الحبيب بورقيبة يعتبر أول مسؤول تناول القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة قصد تدويلها وإخراجها من الثنائية ويتجلى ذلك في مداخلاته المختلفة، فبعد 10 أيام من قبول تونس كعضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 12 نوفمبر 1956 قام الرئيس بورقيبة بزيارة إلى الأمم المتحدة ألقى خطاباً كبيراً أمام الجلسة العامة للمنظمة الأممية وأعلن فيه أن تونس تناهض المعتدين وتناصر الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الحرية والكرامة[1]، وأمام الجلسة العامة للأمم المتحدة قام بورقيبة [2] بإدانة الجرائم الفرنسية التي ترتكب في حق الشعب الجزائري واستنكر ازدواجية التعامل مع المجازر وقدم مشروعاً لإنهاء الحرب بالجزائر[3].

وأوضح الرئيس بورقيبة اهتمام بلاده بالمشكل الجزائري ودعا فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري الطبيعي في السيادة وطالب الأمم المتحدة بضرورة تدويل القضية الجزائرية قائلا(لقد تأكد أن تساعد هيئة الأمم المتحدة فرنسا على تحديد علاقاتها بالشعب الجزائري للوصول إلى حل يعبر عن إرادة الشعب الجزائري، التي لا تتزعزع في أن تعترف بحقه الطبيعي في الاستقلال) [4]، ولقيت القضية الجزائرية جهودا مكثفة لتدويلها خلال دورة ديسمبر

---

[1] المقاومة الجزائرية: المصدر السابق، ع9، 18مارس 1957، ص7.

[2] ينظر الملحق رقم (5) صورة للرئيس بورقيبة بالأمم المتحدة ص90.

[3] محمد سريح: المرجع السابق، ص194.

[4] عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المرجع السابق، ص122-123.

1957 بالأمم المتحدة بفضل الوساطة التونسية التي عرضتها تونس والمغرب، والجهود المبذولة من طرف الدبلوماسية التونسية لتنسيق المواقف الأفروآ أسيوية من أجل مواجهة الموقف الفرنسي المتشدد، ورد ممثل تونس المنجي سليم على افتراءات وزير الخارجية الفرنسية كريستيان "بينو" في خطاب مطول كان له تأثير على أعضاء الجمعية العامة شدد فيه على تأكيد هوية الجزائريين بضرورة الاعتراف بهويتهم واستقلالهم وذكر أن حوادث الجزائر ليست مجرد تهدئة للأوضاع بل هي حرب شرسة تطال الشعب الجزائري ودعا المنجي سليم إلى تأييد مشروع الوساطة التونسية المغربية للإسراع بإيجاد حلول سلمية للقضية الجزائرية[1].

وفي فيفري 1957 قام المنجي بمساع لدى الكتلة الإفريقية الأسيوية بتقديم لائحة مشتركةبموافقة17وفداً سبعة موجهة إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة هذا نصها: الجمعية العامة تلفت نظركم إلى الحالة المضطربة وإلى الكفاح الجاري بالجزائر والذي سبب آلاما بشرية عديدة تعكر التآلف بين الأمم لهذا نطالبكم بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها طبقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ونطلب من فرنسا والشعب الجزائري أن يدخلا حالا في مفاوضات من أجل إيقاف القتال وتسوية نزاعهما سلميا وفقا لمبادئ الأمم المتحدة، تحدثت عن الأوضاع الجزائرية المضطربة بسبب الحرب التي أصبحت تهدد السلم العالمي وطالبت بالاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره وبفتح المفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين لإيقاف الحرب وتسوية نزاعهما وفقا لمبادئ الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار اتصل المنجي سليم [2] كذلك برؤساء وأعضاء الوفود المعتمدة لدى الأمم المتحدة وطلب منهم تأييد القضية الجزائرية خلال المناقشات[3].

---

[1] عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945 1962، دار بوسعادة، الجزائر، 2013، ص122.

[2] المنجي سليم: (1908-1969) سياسي تونسي من قادة حرب الدستوري الجديد درس الحقوق في فرنسا وماؤس المحامات في تونس ثم انضم إلى حزب الدستوري الجديد وأصبح أمين سر مجلسه الوطني وبعد استقلال تونس عين سفيرا في الولايات المتحدة وممثلا دائما لها لدى الأمم المتحدة وفي عام 1961 انتخب رئيسا للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وعند عودتة إلى تونس أصبح وزيرا للخارجية ثم مندوب متجولا للرئيس بورقيبة عام 1964 تسلم وزارة العدل وبقي على هذه حتى وفاته . لمزيد من المعلومات ينظر: الكيالي عبد الوهاب: المرجع السابق، ج6، ص337.

[3] محمد سريح: المرجع السابق، ص196.

وفي الاتجاه نفسه قام نائب رئيس المجلس التونسي الباهي الادغم في السابع من أكتوبر سنة 1957 بعرض مشروع الوساطة التونسية السالف الذكر كاقتراح لحل المشكلة الجزائرية ويتضمن هذا المشروع عقد ندوة تضم ممثلين عن فرنسا، تونس، المغرب، جبهة التحرير الوطني الجزائرية[1].

وفي الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة طالب ممثل تونس بضرورة الاعتراف بوجود طرفين متحاربين والسماح لممثل جبهة التحرير الوطني بحضور مناقشات القضية الجزائرية خلال الدورة المقبلة للأمم المتحدة، وعلى هامش انعقاد هذه الدورة أقام المنجي سليم حفلا على شرف الوفد الجزائري حضره وفد المغرب وليبيا وعدد من الدبلوماسيين والصحفيين وتم التأكيد خلاله على الدعوة لنصرة القضية الجزائرية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال[2].

وبهدف إقناع المجتمع الدولي بعدالة القضية الجزائرية ألقى ممثل تونس في الأمم المتحدة المنجي سليم وأمام عشرين دولة من دول أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة بيانا شرح فيه تفاصيل المشكل الجزائري واستعرض مراحل حرب الجزائر ولائحة الأمم المتحدة التي صادقت عليها العام الماضي وتجاهلتها فرنسا هذه التوصية يقول:(إن الذي نريده هذا العام هو أن تسهل بواسطة مقترحات إيجابية افتتاح مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية لتسوية المشكل الجزائري في نطاق احترام كرامة المقاومين الجزائريين ..."وأضاف"...على الأمم المتحدة أن تبحث عن صيغة مقبولة تساعد على اجتماع الجزائريين والفرنسيين حول مائدة مستديرة ...)[3].

وفي الدورة الرابع عشر منع الوفد الجزائري من الدخول من قبل إدارة التشريفات لحضور المداولات الجزائرية الأمر الذي جعل مندوب تونس والوفود العربية تحتج على هذا التصرف لدى همارشولد ويقدم هذا الأخير اعتذاره أمام حل المشكل الجزائري بكيفية

[1] عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص58.

[2] عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المرجع السابق، ص124.

[3] محمد سريح: المرجع السابق، ص198.

ديمقراطية حسب الميثاق الأممي وبيان 16سبتمبر وجواب الحكومة في 28سبتمبر 1959[1]، وبهذا بدأت مناقشات القضية الجزائرية خلال دورة نوفمبر 1959للأمم المتحدة بحضور الوفد الجزائري كطرف ملاحظ وافتتح ممثل تونس جلسة المناقشة بخطاب أكد فيه خطورة الوضع الحالي في الجزائر وضرورة الوصول إلى حل سلمي وهو اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره لكن فرنسا مارست ضغوطات على الدول الموالية لها لإفشال مشروع قرار أممي يجسد ضمانات حق تقرير المصير للشعب الجزائري مما أثار ردودا تونسية لشجب مناورات الدبلوماسية الفرنسية والتأكيد على ضرورة تحقيق ضمانات مناسبة وفعالة لإجراء المفاوضات خاصة بعد فشل محادثات مولان ومناقشة القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة خلال أكتوبر 1960 إذ سجلت الدبلوماسية التونسية تحركات فعالة لتأييد مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتأسف ممثل تونس على فشل مفاوضات مولان مبرراً ذلك بعرقلة الوفد الفرنسي للمفاوضات وأكد أن الحل الوحيد يتمثل في إجراء استفتاء جدي تحت إشراف الأمم المتحدة وأن بلاده ستستمر في دعم الحكومة الجزائرية المؤقتة.

وقد حققت هذه الدورة قرارات حاسمة في كسب التأيد الدولي للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال [2].وكأمثلة عن التجاوب الدولي الذي حظيت به مع القضية الجزائرية بفضل مجهودات السفير التونسي في هيئة الأمم المتحدة نجد التعاليق التي المندوبين في الأمم المتحدة الذين أشادوا بما ورد في خطاب المندوب التونسي من اجل لفت أنظار العالم للقصية الجزائرية وضرورة إيجاد حل لها، وهذه بعض التعاليق لممثلي الوفود :

سفير بورما- رئيس الكتلة الإفريقية، الاسياوية -:«إن السفير التونسي وجه إنذارا شديدة اللهجة إلى الحكومات الغربية حول ضرورة القيام بمساع عاجلة حتى تنتهي الحرب الدامية فيستقل شعب الجزائر المناضل ولقد أثار خطاب السفير التونسي قلقا شديدا لدى الدوائر الرسمية الأمريكية التي اعتبرته بمثابة آخر إنذار لواشنطن حول المشكلة الجزائرية».

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص201.

[2] عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المرجع السابق، ص124.

جوزيف وسانتواي—وكيل الخارجية الأمريكية في الشؤون الإفريقية قال معلقا على الخطاب : «إن الحالة ولا شك دقيقة جدا إذ نرى أنفسنا في موقف حرج لقد أدركنا تمام الإدراك ما الذي يعني به المنجي سليم»[1].

وزير خارجية النرويج : «إن كلام السفير التونسي حول المشكلة الجزائرية له أهميته بسبب السياسة الحكيمة التي دافع عنها المنجي سليم ...وهكذا ظهرت تونس أنها دولة افريقية عربية تسعى لإقرار السلام العالمي وتتخذ لنفسها موقفا استقلالياً تجاه القضايا الدولية تمليها عليها مصلحة الشعب التونسي، هذا الشعب الذي هو جزء لا يتجزءا من شعب شمال إفريقيا الكبير».

هذه المساعي الدبلوماسية التونسية لقيت ترحيباً كبيراً من طرف القادة الجزائريين أمثال: كريم بلقاسم، أحمد فرانسيس، محمد يزيد أعربوا للرئيس بورقيبة عن ارتياحهم العظيم لخطاب المنجي سليم واعتبروا خطابه حول الجزائر مساهمة ذات أهمية كبرى لفائدة نجاح القضية الجزائرية والمغرب العربي.

وفي الدورة الخامسة عشر عبر السفير التونسي بباريس وعضو الوفد التونسي في الأمم المتحدة عن ارتياحه الكبير للنجاح الذي أحرزته الجزائر قال : «أعتقد أن الصحافة قد تتبعت يوميا نشاط الوفد التونسي ونحن نعتبر أن ما وصلنا إليه وخاصة في قضية الجزائر يعد نجاحاً باهرًا فهذه المرة الأولى التي تعترف فيها 63دولة في الأمم المتحدة بحق الجزائر في تقرير مصيرها واستقلالها وذلك بمصادقة هذه الدول على الفقرة الثانية من اللائحة الإفريقية الاسياوية أما الفقرة الثالثة من هذه اللائحة وقد صادقت عليها الدول أيضا فهي تعترف بما على عاتق الأمم المتحدة من مسؤولية في تجسيم حق الجزائر في تقرير المصير»[2].

ثانياً–التحرك على مستوى الدول الغربية:

–الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد حادثة اختطاف قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري خيبت أمال تونس في فرنسا عملت تونس على إخراج القضية الجزائرية من الثنائية الفرنسية الجزائرية وذلك بإشراك

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص205.

[2] نفسه، ص206.

وإدخال أطراف أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقامت تونس بحملة تحسيسية وتوعوية لفائدة القضية الجزائرية بحيث اغتنم الرئيس بورقيبة زيارته لأمريكا لتمثيل تونس بالأمم المتحدة وحينها قام بمحادثات أو مشاورات مع المسؤولين الأمريكيين [1]. كما التقى الرئيس بورقيبة بالرئيس الأمريكي ايزنهاور يوم 21نوفمبر 1956 وشرح له القضية الجزائرية وأطلعه على التدابير التي اقترحها على فرنسا والمتمثلة في الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ويكون هذا الاستقلال داخلا في نطاق وحدة شمال إفريقيا الواسعة والتي تضم تونس والجزائر والمغرب وتكون بدور ها مرتبطة بفرنسا بروابط التعاون الحر أساسه حرية تقرير المصير، وطلب من الرئيس الأمريكي التدخل والمساعدة لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية

وأعطى بورقيبة توصيات أخرى خلال لقاءه بالرئيس إيزنهاور وقال: «بأن أبرز موضوع تناولته محادثاته هو موضوع القضية الجزائرية حيث وقع تبادل الأراء في شأن الحلول الممكنة وصرحت أنه لا يمكن وقف القتال إلا بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وكل ماعدا ذلك من إصلاحات مقترحة لا سبيل إليها ولا يمكن أن ترضي المجاهدين الجزائريين بتسليم البلاد ووقف القتال وأنه ليس لأي كان في الاقتصاص من إخواننا الجزائريين في ترابنا التونسي »[2]، ولم يتوقف الأمر عند هذا بل اتجه إلى كسب تعاطف الرأي العام الأمريكي مع القضية الجزائرية فقام الرئيس بورقيبة وبحديثين واحد صحفي والآخر للإذاعة والتلفزة الأمريكية وقال فيه: «إن الهدف الأول للسياسة التونسية هو وحدة الشمال الإفريقي في نطاق اتحاد يضم دولة الجزائر وتونس والمغرب وأكد أنه لا تعاون مع فرنسا إلا بعد ما تتخلى عن سلوك السياسة الاستعمارية تجاه شمال إفريقيا ولن يستقر بشمال إفريقيا ولن تقوم علاقات دائمة بين فرنسا وشعوب المنطقة الإ بعد أن تعترف فرنسا بمبدأ استقلال الجزائر».

وفي المنحى نفسه وفي حديث صحفي أجراه مع صحيفة الولايات المتحدة الأمريكية"نيويورك تايمز"دعا إلى التدخل قصد وضع حد للحرب الجزائرية مثلما فعلت في العدوان الثلاثي على مصر وقضية قبرص وقال: «...إن أمريكا التي جعلت حداً لهذه الحرب

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص461-461.

[2] محمد سريح: المرجع السابق، ص207-208.

الفاجعة ذلك بأن المسألة إنما هي مسألة مصالح أمريكية ... »، وفي السياق نفسه قام وزير الخارجية التونسي الدكتور الصادق لمقدم في مساعيه لإرجاع السلم بالجزائر بالاتصال بالخارجية الأمريكية دعاها إلى تشجيع الرد الجزائري وبذل مجهودات إزاء فرنسا للتعجيل بالسلم في الجزائر ومما قاله لوزير الخارجية الأمريكي: «أن أمريكا قد تساهم في إرجاء السلم بالجزائر إذا بذلت مجهودات لدى فرنسا وهيئة الأمم المتحدة قصد حصول اتصالات مباشرة لإيجاد حل عن طريق التفاوض»[1].

وفي 27 ديسمبر 1959 التقى بورقيبة بالرئيس الأمريكي إيزنهاور وطلب التدخل لدى فرنسا من أجل القضية الجزائرية على أساس مبادئ الأمم المتحدة، وفي زيارة أخري قادته إلى الولايات المتحدة الأمريكية أجرى خلالها الرئيس بورقيبة محادثات مع نظيره الأمريكي جون كنيدي يوم 04ماي 1961 وكانت أهم نقطة تناولتها هذه المحادثات هي قضية الجزائر حيث طلب بورقيبة ممارسة الضغط على فرنسا كي تسرع بإنهاء الحرب بالجزائر، ولقي بورقيبة تجاوباً تاماً من قبل الرئيس الأمريكي الذي أخبره بأنه مسانداً لاستقلال الجزائر وقد أدلى بورقيبة للصحافة الأمريكية والعالمية بأنه وجد الرئيس الأمريكي متفهما للقضية الجزائرية[2]، وفي المنحى نفسه قام السفير التونسي بزيارة لوزارة الخارجية الأمريكية بحيث اجتمع كاتب الدولة للخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس" ودامت المحادثات ساعة وركزت على القضية الجزائرية وطالب السفير التونسي بالتدخل الأمريكي وبتأييدها في مناقشات الأمم المتحدة، والملاحظ أن الاهتمام الأمريكي بالقضية الجزائرية ازداد وتطور ونلمس ذلك من تصريح عضو مجلس الشيوخ الأمريكي كيندي الذي انتقد سياسة فرنسا بالجزائر وإصرارها على حرب لا ترجى منها نتيجة ولهذا بعث له رئيس المجلس التأسيسي التونسي برقية يشكره ويثني فيها على مواقفه وكذلك فعلت عدة منظمات تونسية [3].

ونستنتج مما سبق أن المجهودات التونسية لأجل القضية الجزائرية كان لها نتائج فعالة فقد أثرت في رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية مما ساهم في فتح أفاق جديدة للثورة الجزائرية.

---

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص209.

[2] بشير سعيدون: المرجع السابق، ص ص269-279-280.

[3] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص465.

- بريطانيا:

إن المجهودات الدبلوماسية لتونس من أجل دعم القضية الجزائرية عند بريطانيا باعتبارها احد القوى العالمية في تلك الفترة اتجهت إليها الدبلوماسية التونسية من أجل إيجاد حل للقضية. فعند حادثة اختطاف الزعماء الجزائريين قام السفير التونسي بالمملكة البريطانية بزيارة إلى وزارة الخارجية البريطانية واستقبل من طرف وزيرة الخارجية "السم سلوينلويد" ودار الحديث حول الحادثة[1]، واثر قصف ساقية سيدي يوسف وافق بورقيبة على مساع ووساطة بريطانيا حيث عينت مبعوثا لها هو "مسير هار ولدبيلي" الذي قام بزيارات عديدة لتونس واستقبل من طرف بورقيبة، كما طلبت الدبلوماسية التونسية من المملكة البريطانية المساعدة على إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وقد أجرت معها مشاورات واجتماعات لكي تضغط على الفرنسيين وتوقف مساعدتها المادية وقد نجحت إلى حد تغيير الموقف البريطاني[2].

وأثناء زيارته لبريطانيا أدلى الحبيب بورقيبة بحديث صحفي صرح فيه قائلاً: «هناك أمالاً كبيرة بأن تؤول المفاوضات إلى نهاية الحرب والمهم هو إطلاق وقف النار وإحلال السلم الحقيقية محل الحرب أي إقرار تعاون صادق بين شعبي فرنسا والجزائر والاتجاه يسير نحو ذلك منذ ان قبل الجنرال ديغول مبدأ تصفية الاستعمار، وسيكون التعايش بين المجموعتين بعد الاستقلال أمرًا ممكناً كما هو الحال في تونس»، واستطرد قائلا:« وإذا ما قررت فرنسا تصفية الاستعمار وعدم الانغماس في الاحترازات والتشبث بنظرية " العبد المحروس " ... فأعتقد أن جزائر الغد تشبه تونس اليوم، أما إذا سرنا إلى الوراء وحمل الجزائريون على قبول الإعانات العسكرية والدبلوماسية من المعسكر الشرقي فلا يجدر والحال تلك أن نستغرب إذا ما تجدد وضع الهند الصينية إلا أنني واثق أن الجنرال ديغول يرغب حقا في تصفية الاستعمار»[3].

ثالثاً-التحرك لدى بعض الدول الأوربية:

واصلت تونس جهودها لدعم القضية الجزائرية في باقي الدول الأوروبية الشرقية والغربية لتنوير الرأي العام الأوروبي وتحسسيه وفي نفس الوقت الرد على تصريحات الصحف

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص477-448.

[2] فتحي الديب: المصدر السابق، ص 304.

[3] محمد سريح: المرجع السابق، ص 214.

الفرنسية التي تصير الذعر والهلع حيث أدلى بورقيبة بتصريح صحفي لصحيفة " أيل تامبوا" الإيطالية تحدث فيه عن الثورة الجزائرية قائلا: «أن التونسيين لن يمنعون إخوانهم الجزائريين من الالتجاء إلى أرضهم وأن الجزائريين يكافحون من أجل قضية عادلة، وإن هذه الأسلحة حقيقية والبنادق التي تهرب عبر الحدود التونسية ليس هناك أي داع يثير الدهشة أو التأثير ولسنا مستعدين لمساعدة الجيش الفرنسي على تثقيل إخواننا الجزائريين، خاصة عندما يعلم الشعب التونسي أن الانتصار الفرنسي بالجزائر يعني إعادة احتلال تونس، يعني نهاية الاستقلال».

وفي نفس الاتجاه دائماً استقبل الرئيس بورقيبة رئيس حكومة السويد السيد "تاج إيرلند" وتركزت المحادثات بين الطرفين على القضية الجزائرية وطلب بورقيبة من السويد التدخل لدى فرنسا للإسراع في المفاوضات، وعند زيارة بورقيبة ليوغسلافيا تحدث مع الرئيس "تبتو" في نفس الموضوع، وألقى بورقيبة خطاب في بلغراد تحدث فيه عن الاستعمار ومناوراته وقال:«ان حرب الجزائر تشكل من دون شك حجر أساس الاستعمار، ولقد دقت ساعته ولكنه أبى ان يلفظ أنفاسه الأخيرة، حيث رفع القناع عن وجهه فتعالى في ركوب الشطط في الاستهتار بالذات البشرية متفانية في طرائق القهر بأفدح الهزائم مما زعزع كيانه»[1].

-التدخل لدى الإتحاد السوفياتي:

إن الاتحاد السوفييتي -ورغم تزعمه الكتلة الشرقية الشيوعية - إلا أنه لم يتجاهل دوره الأساسي بحكم ثقله السياسي والدبلوماسي والعسكري بالإضافة إلى كونه يشغل حيزاً لا يستهان به من القارة الأوروبية ذات التأثير القوي في مسار الأحداث، وبقدر ما اهتمت تونس بالشأن الغربي اهتمت بالشأن الشرقي فالسفير التونسي السيد أحمد المنستير المعين لدى الاتحاد السوفيتي بمجرد وصوله إلى موسكو كسفير أكد أن موقف تونس من الدول العظمى مرهون بموقف تلك الدول من شعوب إفريقيا وخاصة الجزائر مما قاله : «... إن موقف بلادي بالنسبة للبلدان العظمى سيكون حسب موقف هاته البلدان ليس فقط إزاء

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص479-480.

بلادي فحسب، بل إزاء القارة الإفريقية قاطبة وبالخصوص الجزائر التي تكافح منذ ست سنوات لنيل استقلالها»[1].

المبحث الثاني:التحرك على المستوى الإفريقي:

لقد عملت الحكومة التونسية محاولة لحل القضية الجزائرية وذلك بالتنسيق مع الدول العربية وخاصة ليبيا من أجل مساعدة الجزائر الشقيقة حيث صرح بورقيبة إثر زيارته إلى ليبيا «نظرنا في إمكانية القيام بعمل مشترك يرمي إلى الأخذ بيد الجزائر الشقيقة وتخليصها من محنتها، وأردنا سلوك أقرب السبل وإنجاحها لإزالة المحنة التي يكابدها أشقاؤنا الجزائريين»، وفي هذا الإطار أيضا اجتمع بورقيبة ورئيس مجلس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم في الفترة الممتدة مابين 2 و6 جانفي 1957 وأصدرا بلاغا مشتركا تناول فيه الطرفان مجموعة من المسائل منها القضية الجزائرية وأكدا على حلها حلا عادلا والذي أصبح ضرورة لاستقرار الأمن في كامل المغرب العربي واتفقا الطرفان على ان الحل العادل يقتضي الاعتراف بحق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال وتقرير مصيره بكامل الحرية تماشيا مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وانتهزا الطرفان هذه الفرصة لمناشدة الدول الحرة والمحبة للسلام بتضافر جهودها لحل هذه القضية بما يحقق رغبات الشعب الجزائري ويحقن الدماء ويعيد الأمن والسلام إلى هذه المنطقة[2].

وانعقد أيضا اجتماع آخر بين الرئيس بورقيبة ورئيس مجلس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم بطرابلس وتم بحث عدة مسائل أهمها القضية الجزائرية حيث استعرض الطرفان الخطر الناجم عن الوضع الراهن بالجزائر وألقى بورقيبة خطابا قال فيه:« إن فرنسا لن تستطيع إخضاع الجزائر بالحديد والنار...».

وفي ختام الاجتماع صدر بلاغ مشترك بين الحكومتين التونسية والليبية ينص على تناول البحث في المسائل الجزائرية واتفقتا على ضرورة وضع حد للمجازر البشرية وأكدتا من جديد على حل القضية الجزائرية الذي أصبحت ضرورة ملحة لاستقرار الأمن والسلام في كامل المغرب العربي واتفقا الطرفان على الخطوات التي يجب ان تتخذ لمعالجتها .

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص214.

[2] نفسه، ص215.

وتحركت الدبلوماسية التونسية لتنسيق المواقف مع ليبيا إثر قرار الحكومة الفرنسية القاضي بإنشاء منطقة محرمة على طول الحدود التونسية الجزائرية [1]، وذلك نظراً لأهمية تونس بالنسبة للثورة الجزائرية حيث كانت المنفذ الذي تأتي منه الأسلحة لجيش التحرير الوطني[2].

وفي لقاء جمع السفير التونسي بليبيا مع وزير الخارجية الليبي الدكتور هبة البوزيري استعرضا فيه الأوضاع والتحركات المشتركة[3]، ولقد سبق لتونس ان أجرت اتصالات مع ليبيا في أكتوبر 1956 بعد عملية القرصنة التي قامت بها السلطات الفرنسية ضد الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية وأثناءها اجتمع السفير الليبي بتونس مع الرئيس الحبيب بورقيبة حيث استنكر السفير الليبي العملية وكانت تصريحات السفير الليبي واضحة فيما يخص موقف ليبيا من تطورات ومستقبل الثورة الجزائرية وصرح أن موقف ليبيا في هذا الشأن هو إيجاد حل للقضية الجزائرية، واعتبر ذلك أمراً يهم كل شعوب المغرب العربي والبلاد العربية[4].

ومثلما تحركت تونس مغاربياً تحركت إفريقيا كما حاولت كسب الدول الإفريقية لصالح القضية الجزائرية وذلك من خلال زياراتها ومشاركتها في الندوات والمؤتمرات الأفريقية وفي هذا الصدد قام الرئيس بورقيبة بزيارة إلى غانا لحضور عيد استقلالها وناقش مع المسؤولين الغانيين والوفود الحاضرة موضوع القضية الجزائرية لتحسسهم بأهميتها وعدالة قضيتها وضرورة دعمها، وألقى في عاصمتها أكرا خطابا عن الجزائر جاء فيه: « لقد توغلت فرنسا بالجزائر واستعملت سياسة القوة التي لن تنجح أبدا وفهم الشعب الجزائري وأرسل كلمات مأثورة إلى رئيس الحكومة الفرنسية نفسه "لا سلم في الاستعباد"وهو يكافح للتحرر ولا يوجد في العالم حرب سوى الحرب القائمة في الجزائر وفي مكانة الأمم المتحدة ان تعين لجنة من اجل التوفيق بين الطرفين والعمل على إيقاف القتال والشروع في مفاوضات بين الطرفين للوصول إلى حل عادل كما يجب، على الأمم المتحدة ان تبعث بقوة أممية عسكرية تأخذ على عاتقها مهمة مراقبة ووقف القتال».

---

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص482.

[2] محمد لحسن ازغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص182.

[3] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص483.

[4] محمود ودوع: الدعم الليبي للثورة التحريرية، مؤسسة كوشكار، 2008، ص298.

أولاً:مؤتمر أكرا1958:

بدعم منها للقضية الجزائرية شاركت تونس في ندوة أكرا بغانا، وألقى الصادق المقدم كاتب الدولة للخارجية التونسية خطابا عرض فيه القضية وطلب من الأفارقة تبني القضية الجزائرية ودعمها وأعرب عن تضامن تونس مع الشعب الجزائري الشقيق ونديد بجرائم الإبادة التي يقترفها الجيش الفرنسي [1].حيث قال:«بالرغم من إصرار الحكومة الفرنسية على متابعة الحرب في الجزائر وبالرغم من تفاقم الحرب وامتدادها إلى بلادنا فإن الحكومة التونسية لن ترضخ ولن تستسلم ولن تدخر جهداً لإرجاع السلم إلى ربوع الشمال الإفريقي وتحقيق ما يصبو إليه الشعب الجزائري من رغبات شرعية»، وفي هذا المؤتمر تدخل ممثلي جبهة التحرير ببيان أوضحوا فيه ضرورة انتهاج سياسة افريقية مشتركة لتحرير كامل القارة والتوحيد بين بلدانها، وبخصوص العلاقات الجزائرية–الفرنسية قال الوفد الجزائري:« ...يتوقف مستقبل العلاقات الجزائرية مع فرنسا على الكيفية التي يتم بها حصول استقلال بلادنا...»[2].

ثانياً:مؤتمر أكرا ديسمبر 1958:

عقد هذا المؤتمر بالعاصمة الغينية "أكرا" يوم 15 أفريل 1958 حضرته ثمانية دول مستقلة وهي: مصر، الحبشة، غانا، ليبيريا، تونس، المغرب، ليبيا، السودان [3]. الطيب سليم تناول الكلمة قائلا لن تردنا أية قوة في العالم عن إعانة الجزائر وأضاف: «...وقد ظلت الحكومة التونسية صامدة في وجه جميع ألوان الضغط التي تسلط عليها لتتوقف عن إعانتها الفعالة للإخوان الجزائريين وقد واجهتنا في هذا السبيل إجراءات عديدة من الضغط الاقتصادي والمالي...» وأضاف «...وحتى قذف الساقية وأحداث أخرى مماثلة لم تمنعنا من مواصلة إصرارنا على البقاء إلى جانب الجزائريين الإبطال وليست هناك أية قوة في العالم تستطيع أن تزحزحنا عن هذا الموقف »، ثم ذكر بموقف تونس من القضية الجزائرية قبل وبعد حادثة الاختطاف فقال: «إننا نحن التونسيين مصممون بالاتحاد مع الأفارقة الموجودين في هذا المؤتمر على مقاومة العنف إن سلط علينا وعلى مواجهته بجميع الوسائل وفي استطاعتنا

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص484.

[2] محمد سريح: المرجع السابق، ص218.

3 جريدة المجاهد: المصدر السابق، ع22، 15 أفريل 1958، ص10.

أن نؤكد أن فرنسا بتمديدها لحرب الجزائر لن تعجل بتحريرها، أما هذا القمع الدامي فلن ينال من مقاومتنا بالعكس انه يعمل على تعزيز إرادتنا وتصميمنا على طرد الاستعمار من هذه القارة». ولم تكتف تونس بنشاطها داخل جلسات المؤتمر بل امتد إلى خارجه وكان نشاطها حثيثا للتعريف أكثر بالقضية الجزائرية وفي هذا الصدد تنقل "الصباح " نشاط الوفد التونسي خارج جلسات المؤتمر وعرضه لأشرطة سينمائية عن حادثة الساقية وعن اللاجئين الجزائريين بالتراب التونسي وأهم ما أوردته ما جاء على لسان الدكتور رزق الله «ضرورة تحقيق السلم في الجزائر وتحريرها من نيران الاستعمار»[1].

ثالثاُ:مؤتمر الدول المستقلة بأديس أبابا جوان1960م:

"الجزائر تسيطر على أشغال مؤتمر أديس أبابا " عنوان تصدر "الصباح" وفي هذا المؤتمر تناولت تصريحات المندوبين المغاربة (تونس والمغرب) أولائك الذين رافعوا لصالح الجزائر وحشد التأييد الإفريقي لها بشكل خاص، وخلال محادثته لمح الطيب سليم الذي تلميحا واضحاً إلى تصريحات الجنرال ديغول الأخيرة فقال :« إن رئيس الدولة الفرنسية في خطابه الأخير يبدو عليه أنه فتح باباً لآمال جديدة ...و إننا نرى جادين أن كل اتصال مباشر بين الطرفين للشروع في مفاوضات يمثل نقطة انطلاق نحو حل عادل ومرض» وطالب نفس المتحدث بإعانة الجزائر بجميع الوسائل الملائمة.

ومن جهته مندوب المغرب السيد الطيب بن هيمة صرح في خطابه على أن المغرب كان دائما على استعداد لتقديم مساعيه الحميدة وذكر بلقاء جلالة الملك مع ممثلي الحكومة الجزائرية.

ندوة الدول الإفريقية تبرق على الجنرال ديغول والرئيس فرحات عباس معبرة عن ارتياحها وأملها في أنجاح المفاوضات و بعدها أصدرت لائحة حول الجزائر ضبطها رؤساء الوفود توصي بالتفاوض بين الجزائر وفرنسا في سبيل التوصل إلى وقف إطلاق النار والشروط الضرورية لتقرير المصير للشعب الجزائري ك ما وجهت اللجنة الإدارية نداء للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص219.

[2] نفسه، ص221.

رابعاً:ندوة الدار البيضاء:جانفي1961

بعد الندوة الإفريقية التي عقدت في السنة الماضية بتونس، هاهي دولة مغاربية أخرى تحتضن ندوة إفريقية لا تقل أهمية عن سابقتها وفي كل مرة الجزائر تحضر القضية الجزائرية في صلب اهتمامات الدول المغاربية والإفريقية سيما وأن الظروف المستجدة سواء في المحيط الدولي أو الإقليمي تساعد على المضي قدماً في دعم الحركات التحررية واستقلال الشعوب ودخولها حظيرة ما بعد التحرر.

ندوة الدار البيضاء أعطت دعماً معنوياً كبير للقضية الجزائرية بفضل اللائحة التي تضمنت مساندة الشعوب الإفريقية الشعب الجزائري والحكومة المؤقتة بكل وسائل الكفاح من أجلال استقلال وعليه طالبت من كل البلدان مضاعفة المساندة السياسية والدبلوماسية والمادية للشعب الجزائري، من جهة أخرى لتطرقت الندوة إلى قضية التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية وإدانتها بشدة وأصدرت ضدها لائحة جاء فيها :" تعارض الندوة بكل شدة وحزم متابعة فرنسا تجاربها الذرية في الأرض الإفريقية رغم ثورة الضمير العالمي ضد تلك التجارب وعدم موافقة البلاد الإفريقية وتوصيات الأمم المتحدة، وتشهر بقوة بهذا العمل الاستفزازي المدبر ضد الشعوب الإفريقية...وتوجه نداء اً لجميع الشعوب وخاصة الشعوب الإفريقية المهددة لتبذل كل ما في وسعها لإيقاف هذه التجارب ولمعارضة استخدام الأراضي[1]".

خامساً:مؤتمر تونس جانفي 1960:

يتأكد الدعم التونسي السياسي والدبلوماسي من خلال احتضان تونس للندوات والمؤتمرات الإفريقية، واحتلت القضية الجزائرية صدارة الاهتمام وهذا بفعل التأييد التونسي الرسمي، فقد احتضنت تونس مطلع عام 1960 الندوة الثانية للشعوب الإفريقية [2]، واحتضنت تونس هذه الندوة في الوقت الذي كانت فيها لعديد من الشعوب الإفريقية ما تزال تحت وطأة الاستعمار ومنها الجزائر، وكان الرئيس بورقيبة دائما يعمل جاهدًا متى وجد الفرصة سانحة للتعريف بالقضية الجزائرية والمرافعة عنها سيما وان تونس نالت استقلالها،

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص-ص 222-223.

[2] عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دهم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص126.

الندوة فرصة للتشهير بالاستعمار وتكتل أكثر للأفارقة كيف لا وهم الذين نالوا استقلالهم حديثا ذاقوا مرارة ويلات الظلم الاستعماري "الصباح " نوهت بخطاب بورقيبة المطول أثناء افتتاح الندوة التي تعرض فيه بإسهاب لكل القضايا التي تشغل إفريقيا :" إن مستقبل الحضارة والسلام بالعالم في كفة القدر بالقارة الإفريقية، إفريقيا تتكتل في ندوتها التاريخية لتبني مستقبلها "خطاب بورقيبة شامل ضمنه العمل من أجل التحرر السياسي التام من الاستعمار العسكري والدخول في مرحلة التحرر الاقتصادي.

وفي الندوة الإفريقية الثانية بتونس خصصت للجزائر حيزا هاما من المناقشات والمحادثات وقبل إصدار اللائحة كانت مشكلة الذرية الفرنسية في صلب الاهتمامات تقول اللائحة العامة:"...وبعد بحث الدور الرئيسي الذي يلعبه الثبات البطولي وتضحية الشعب الجزائري في معركة ضد التوسع والاستعمار في إفريقيا وبحث عناد فرنسا الإجرامي في إجراء تجاربها الذرية بالصحراء الإفريقية بذلك في قائمة شنائعها ومتحدية استنكار شعوب إفريقيا والرأي العام العالمي وسخطها الجماعي ومعرضة كافة هذه الشعوب إلى أكبر الإخطار[1].

أما ما تناولته الندوة في اللائحة الخاصة بالجزائر هو توجيهها التحية للشعب الجزائري واستنكارها للجرائم المقترفة في حق الجزائريين وتأييدها لموقف الحكومة المؤقتة في محادثاتها وتشهر بسياسة التلاعب والمناورات، أما التوصيات التي خرجت بها الندوة بشأن الجزائر :

-دعوة الحكومات الإفريقية لفائدة الجزائر.

- المطالبة بسحب عشرات الآلاف من الجنود الأفارقة العاملة مع فرنسا إنشاء جيش من المتطوعين الأفارقة لحرب الاستقلال الجزائري .

- توجيه نداء للأمم المتحدة لفرض السلام والاعتراف باستقلال الجزائر[2].

وحققت الندوة نجاحا سياسيا للوفود الجزائرية بإعلان الوفود والمنظمات الشعبية الإفريقية تأييدها لكفاح الشعب الجزائري[3].

---

[1] محمد سريح: المرجع السابق، ص220.

[2] نفسه، ص221.

[3] عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية ، المرجع السابق، ص 126.

من أهم الاستنتاجات التي توصل إليها من خلال مما سبق أن الدعم السياسي التونسي للثورة الجزائرية لم يتوقف عند حدود دول المغرب العربي بل تطور إلى الدبلوماسية العالمية التي كانت لها نتائج هامة على مستقبل الجزائر حيث ساهمة هذه المجهودات في إدخال فرنسا المفاوضات وتوصل الجزائر إلى طموحاتها الاستقلالية.

الفصل الرابع:انعكاسات الدعم التونسي السياسي على مسار الثورة الجزائرية

المبحث الأول:الانعكاسات السياسية

أولاً:تراجع فرنسا عن الاتفاقية الاقتصاديةالفرنسيةالتونسية1957

ثانياً:تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة

ثالثاً:تغير السياسة الفرنسية مع تونس

رابعاً:إثارة المشاكل الحدودية

خامساً:التلويح بالتعاون الاقتصادي

المبحث الثاني:الانعكاسات العسكرية

أولاً:مشروع شال

ثانياً: اختطاف الزعماء الخمس

ثالثاً:معركة بنزرت

الفصل الربع: انعكاسات الدعم التونسي السياسي على مسار الثورة الجزائرية.

لقد كان للدعم التونسي السياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية انعكاسات هامة على مستوى بشكل أساسي البلدين وعلى المستوى المغاربي على وجهه العموم حيث كانت التدخلات الفرنسية في العلاقات المغاربية خلال هذه الفترة كبيرة جدا وهو ما أدى انعكاسات إيجابية وسلبية وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية.

أن الدارس للعلاقات التونسية الفرنسية خلال هذه الفترة يجدها متوترة، ومن مظاهر هذا التوتر مثلا هو من خلال استدعاء الوزير المفوض لسفارة الفرنسية بتونس لأعضاء الحكومة التونسية لحضور حفل أقامه بعد ظهر يوم 5جويلية 1956بدار السفارة بالمرسى. وقد اعتذرت الحكومة التونسية عن تلبية الدعوى وعدم حضورها الحفل نظرا لأهمية هذا اليوم في تاريخ الجزائر حيث احتلت فيه الجزائر من قبل فرنسا ورفض هذه الدعوى يرجع إلى أن الحكومة التونسية لا تريد تزكية الاحتلال الفرنسي للجزائر الذي اعتبرته وجودا غير شرعيا[1].

–أولا: تراجع فرنسا عن الاتفاقية الاقتصادية الفرنسية التونسية 1957.

إن استمرار مساندة الحكومة التونسية للثورة الجزائرية واعتبارها مشروع الوساطة حلا سياسيا حاسما لمعالجة المشكل الجزائري سبب فتورا في العلاقات التونسية —الفرنسية — وأكدت تونس فشل أسلوب التعاون المنتهج مع فرنسا، إذ شكلت مسألة الجزائر حجر عثرة أمام تواصل سياسة التعاون التي كانت تونس في أمس الحاجة إليها لتصنيع البلاد، وهذا ما جعل الرئيس بورقيبة[2]. يعيد النظر في سياسة بلاده الخارجية، فقد أكد أنه لا سبيل لتعاون صحيح نزيه ودائم بيننا وبين فرنسا ما دامت الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي، ولا يمكن أن تكون ضمائرنا مرتاحة لهذا التعاون مع دولة تستعمل وسائل جهنمية لقمع حركة استقلالية ترمي إلى التحرر والاستقلال وإزاء سياسة تونس المتبعة بشأن القضية الجزائرية تلكأت فرنسا بتوقيع الاتفاقية المالية المتعلقة بالقرض الفرنسي لتونس، وأعربت عن عدم استعدادها لتوقيع

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ج2، ص176.

[2] عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص85.

هذه الاتفاقية المقدرة ب 14 مليار فرنك مادامت تونس وحكومتها تؤيد الثوار الجزائريين [1]، وحسب تصريح بورقيبة الذي أدلى بيه لجريدة الصباح قائلا: (أيها المواطنون الكرام: لقد جاءت عدة أحداث منذ الأسبوع الماضي سواء بفرنسا أو بتونس أو بالشرق الأدنى ولكن ما يهمنا بصفة خاصة وما أرى من واجبي أن اطلع عليه الشعب التونسي مباشرة هو الأزمة التي طرأت على عاتقنا مع فرنسا وليست عن الأزمة التي أحاطت بالحكومة الفرنسية إذ هي مسألة تهم فرنسا فأنتم تذكرون أن ألم موريس فور قد استدعى منذ يومين سفيرنا بفرنسا السيد محمد المصمودي وتحادث معه على الساعة الثامنة مساء يوم الاثنين.

كما أن السفير الفرنسي يوم السبت طلب مقابلتي فعينا له موعد المقابلة ليوم الثلاثاء فأعلمنا إنشاء هذه المقابلة بما كان أعلم به آلام–موريس فور سفيرنا الا وهو ان الاتفاق الذي أبرمناه مع فرنسا وأمضته معنا منذ شهر فيما يتعلق بالقرض المالي والذي ننتظره منذ عام والذي وقعت بشأنه مفاوضات عدة بتعديلات وتغيرات وهو قرض لإنهاء الإنتاج التونسي، حينئذ أعلمني السفير الفرنسي بصفة رسمية بأن حكومة فرنسا قررت إبطال هذه الاتفاقية وعدم العمل بها أي إنها تعتبرها ملغاة وكأنها غير موجودة وتمتنع عن دفع تلك القروض والأموال)[2]

وأمام هذه الضغوطات الفرنسية المتوالية أعلن بورقيبة موقف بلاده الصريح في رفض شكل التعاون المشروط الذي تطرحه فرنسا، وأكد ذلك قائلا: «إنني أصرح بصفتي رئيس حكومة أننا لسنا بحاجة إلى تلك القروض التي استعملت كوسيلة ضغط علينا »[3].وحسب ما جاء في جريدة الصباح التونسية أن تونس لم تغير من موقفها في دعم القضية الجزائرية وهذا ما بينه السفير التونسي بفرنسا «أن حكومة تونس لها موقف عدائي بارز من فرنسا ولن تعدل عنه »، وقد أكدت تصريحات الرئيس بورقيبة هذا ويظهر ذلك جليا من خلال الخطابات التي خطبها بتونس وليبيا قال فيها «أن الجزائر ليست فرنسية ولن تكون فرنسية وهذا الكلام يعتبرونه عدائيا لفرنسا، إن السلاح يتسرب من تونس إلى الجزائر...وبناءا على

[1] عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، 86.
[2] جريدة الصباح: المصدر السابق، ع 1668، 24 ماي 1958، ص1.
[3] عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، 84.

هذا قررت فرنسا إلغاء ذلك الاتفاق وعدم العمل به إلى أن تغير الحكومة التونسية موقفها»[1].

ثانياً: تأسيس الحكومة المؤقتة 1958:

لقد كان من بين النتائج المهمة التي خرجت بها جبهة التحرير الوطني من مشاركتها في مؤتمر طنجة إذ باركة تونس والمغرب إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة بالرغم من أن قيادة الثورة قد لاحظت نوعاً من التملص التونسي والمغربي من التزامهم بقرارات مؤتمر طنجة [2]، خوف على سيادتهم القطرية بالإضافة إلى سياسة ديغول التي تخطط لضرب التحالف المغاربي، لكن جبهة التحرير الوطني رأت أن تستغل الاعتراف الحزبي –حزب الدستوري الحر التونسي وحزب الاستقلال المغربي–وكذا الرسمي الممثل في الحكومة التونسية والحكومة المغربية بتمثيل لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر طنجة والمهدية، لتضع البلدين أمام أمر الواقع في أقرب فرصة ممكنة خاصة وأن الظرف كان حاسما للغاية وعلى هذا الأساس قامت جبهة التحرير الوطني باستشارات واسعة مع الإطارات والهيئات المختلفة لبحث الموضوع من جميع جوانبه واستجلاء الايجابيات والسلبيات، وكان الاتجاه في أول الأمر يذهب إلى الإعلان عن الحكومة يوم 5جويلية1958على أساس في مثل هذا اليوم من سنة 1930سقطت الدولة الجزائرية تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي .

لكن هذا لميتم بسبب ردود الفعل داخل تونس والمغرب وذلك بالاختلاف حول استشارتهما بخصوص تشكيل الحكومة المؤقتة، لكن جبهة التحرير تمسكت برأيها وتأويلها للاستشارة وشددت على حقها في الإعلان عن الحكومة، وتماشياً مع هذا الاتجاه قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الاجتماع يوم 9سبتمبر 1958بالقاهرة بعد أن فوض لها المجلس الوطني للثورة في اجتماع سابق تشكيل حكومة مؤقتة والتنسيق مع حكومتي تونس والمغرب، وذلك بقصد إنشاء فيدرالية لدول المغرب العربي بعد حصول الجزائر على استقلالها[3].

[1] جريدة الصباح: المصدر السابق،ع2321 ،12مارس 1960، ص1.

[2] رضا ميموني: المرجع السابق، ص 109.

[3] نفسه، 110.

وفي يوم الجمعة 19سبتمبر 1958على الساعة الواحدة بعد الظهر صدر بلاغ في وقت واحد بالعواصم الثلاثة "القاهرة تونس الرباط "تم الإعلان فيه عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس ونائبه كريم بلقاسم الذي احتفظ بمنصبه في لجنة التنسيق والتنفيذ كوزير مسؤول عن القوات المسلحة.ومما جاء في التصريح الذي وزع على العديد من الدول حول الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة ما يلي: " تم الإعلان باسم شعب يكافح منذ أربع سنوات من أجل استقلاله أن الجزائر في هذا الكفاح لم تعد وحدها وعلى المسؤولين الفرنسيين أن يفكروا أن خلفنا تونس والمغرب اللذين ارتبط مصيرهما بمصيرنا عبر العصور، ومن المنطقي أن تكون الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي وأن تبني مع هذين البلدين اتحاد إفريقيا، فندوة طنجة قد دخلت التاريخ وستبقى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفية لروح هذه الندوة..."، وهكذا جاء تأسيس الحكومة المؤقتة ليؤكد على الروابط المتينة بين الشعوب المغاربية.

ومن خلال التصريح الأول للحكومة المؤقتة يظهر أن نجاحها قد انطلق عبر البوابة المغاربية، لتفتح بعد ذلك أمامها آفاقا واسعة في المجال الإفريقي والعربي والدولي . ومثل إعلان هذه الحكومة المؤقتة مرحلة أخرى جديدة للثورة في مسارها الطويل وانتصاراتها الباهرة على الصعيدين السياسي والدبلوماسي التي أصابت الاستعمار الفرنسي بالدهشة والارتباك، وكما كذبت ادعاءاته حول الصفة التمثيلية لجبهة التحرير الوطني خاصة وان معظم الدول العربية والإفريقية وبعض البلدان الاشتراكية والبلدان الأسيوية قد سارعت للاعتراف في الحين بالحكومة المؤقتة الجزائرية[1].

وقد مثل هذا النجاح صدمة كبيرة للحكومة الفرنسية، وفتح الآفاق لحماسة الشعب الجزائري والمناضل لتجسيد أهداف الثورة على الصعيد الدولي، إذ أصبح للجزائر منذ 19سبتمبر 1958مقوماتها الشخصية الدولية والتي من شأنها أن ترفع الحرج نوعاً ما عن

[1] احمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتةالجزائرية1958-1962، رسالة لنيل شهادة المجاستير في العلوم السياسية فع العلاقات الدولية، تحت إشراف د/ سليمان الشيخ،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985، ص80.

حكومات المغرب العربية في التعامل مع الثورة الجزائرية وبدأت الحكومة المؤقتة [1]. في المرحلة الموالية في كسب التضامن الشعبي الذي من شأنه أن يضغط على الموقف الرسمي في كل من تونس والمغرب، وعملت على إقناع مؤسساتها من أجل المشاركة في مختلف الفعاليات الجماهيرية للتعبئة، فكانت تشرف على أيام التضامن وأعياد الثورة في بلدان المغرب العربي، لتضمن بذلك تجنيد الشعب التونسي والمغربي لدعم الكفاح الجزائري ومشروع وحدة المغرب العربي. وعلى هذا عولت الحكومة المؤقتة على التضامن الشعبي الذي هو من أهم أهدافها لضمان استمرارية الدعم للثورة الجزائرية[2].

ثالثاً: تغير السياسة الفرنسية مع تونس:

في سنة 1958 وبعد أن وطد ديغول سلطته وكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والغربي حول سياسته في المغرب العربي بدأ في طرح عدة مشاريع موضع التنفيذ لضرب التضامن المغاربي الذي أكده مؤتمر طنجة والذي اكسب الثورة الجزائرية مزيداً من تضامن شعوب المغرب العربي معها في المؤتمر بما تركه من صدى إعلامي واسع أصبح هاجساً يهدد المصالح الفرنسية في منطقة المغرب العربي على ضوء الظروف المستجدة في المنطقة وأدرك ديغول ان الاستمرار بتطبيق نفس السياسة المنتهجة مع تونس والمغرب، يؤدي إلى وقوع أزمة بين فرنسا ودول المنطقة الأمر الذي جعل ديغول يغير سياسته مع تونس والمغرب، فالسياسة الفرنسية في المنطقة كانت قائمة على "التلويح بإعادة الاستعمار في تونس والمغرب وعدم احترام استقلال البلدين"[3]، وما يؤكد هذا الطرح هو ما صرح به الجنرال "ماسو" لجريدة "لا ستانيا "الإيطالية في عددها الصادر بتاريخ 17ماي 1958وأكد على ضرورة إعادة احتلال شمال إفريقيا أي تونس والمغرب قائلا:«لو لم يتخل بعض الرعايا الفرنسيين عن تونس والمغرب لما وصلنا إلى هذا الحد فوحدة إفريقيا الشمالية الفرنسية ضرورية لإنقاذ الجزائر».

وهكذا واصل القادة العسكريون الفرنسيون تصريحاتهم المعبرة على أن فشلهم بالجزائر مرده إلى تخلي فرنسا عن تونس والمغرب، ونادوا بضرورة احتلالهما من جديد لإنقاذ

[1] ينظر الملحق رقم(6) صور لأعضاء الحكومة المؤقتةص91.

[2] رضا ميموني: المرجع السابق، ص111.

[3] معمر العايب: المرجع السابق، ص195.

الجزائر من الضياع نظرت جريدة "إيل تامبو" الإيطالية الحديث الصحفي الذي أدلى به بورقيبة في العدد الصادر بتاريخ 3جوان 1958قائلا فيه (لسنا مستعين لمساعدة الجيش الفرنسي على تقتيل إخواننا الجزائريين وعندما يعلم التونسيون أن انتصار الفرنسيين بالجزائر يعني إعادة احتلال تونس[1].

كما عمل ديغول كذلك إلى إقامة علاقات جديدة مع تونس والمغرب مبنية على أساس احترام استقلال البلدين قانونياً وعملياً، حيث أسرع إلى توجيه رسالتين الأولى إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، أكد له فيها على ضرورة تسوية المشاكل العالقة بين تونس وفرنسا.

أما الرسالة الثانية فقد وجهها إلى ملك المغرب محمد الخامس أكد له فيها على عزمه في إقامة وتنمية علاقات تعكس الصداقة بين الشعبين —الفرنسي والمغربي– ومع الحكومة المغربية، فالملاحظة التي يمكن استنتاجها أن لهجة الرسالة الأولى تختلف عن لهجة الرسالة الثانية فبينما اتسمت إحداهما بلهجة تنم عن الرغبة في التقرب كانت الأخرى تنم عن التعالي وكان من الواضح أن اختلاف الأسلوب يهدف إلى القضاء على بذور التقارب[2]. الذي يمكن أن يحدث بين تونس والمغرب حول تصفية القواعد الفرنسية، وهو أحد القرارات التي خرج بها مؤتمر طنجة، فقد استغل ديغول هذا المطلب وجر النظامين إلى مفاوضات أفرغت المطلب من محتواه فلم ينتظر ديغول طويلا حول مطلب تونس والمغرب القاضي بجلاء القوات الفرنسية، حيث شرع في السابع من شهر جوان في تنفيذ الاتفاقيات التي تم اقتراحها منذ 3 جوان على رئيسي البلدين والتي بموجبها تنسحب الجيوش الفرنسية من أقاليمها باستثناء مرفأ بنزرت في تونس ومدن مكناس، ومراكش وأغادير ومرفأ ليوتي، والقنطرة بالمغرب الأقصى.

وبهذه السياسية الجديدة استطاعت الدبلوماسية الفرنسية أن تؤجل انسحاب فرنسا من القاعدة الإستراتيجية من بنزرت، أما في المغرب فالجلاء كان مجرد إعادة انتشار تكتيكي بعد مؤتمر طنجة، وحول هذا الموضوع جاء في كتب المؤرخ محمد حربي ما يلي: أن تحركات

[1] حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص262.

[2] معمر العايب: المرجع السابق، ص195.

فرق الجيش الفرنسي في المغرب كانت تجري عبر الطرق البرية والسكك الحديدية، وكان الغرض هو الحشد المكثف الكافي لإرضاء الأوساط الرسمية في المغرب وإحداث حملة دعائية على نجاح الجلاء[1]

-رابعاً: إثارة المشاكل الحدودية:

استغلت فرنسا مطامح النظامين التونسي والمغربي في الحصول على مكاسب ترابية على حساب الأراضي الجزائرية (الحدود المتاخمة للدولتين)، قبل حصول الجزائر على الاستقلال، حيث شكلت عدة لجان لدراسة الحدود في كلا الدولتين وكان غرضها الدخول مع فرنسا في مفاوضات حول الحدود الجزائرية مع الجارتين. بالنسبة للمغرب فإن مجلس وزرائه، وباقتراح من السيد أحمد بلفريج وزير الشؤون الخارجية، قرر إنشاء لجنة في 2 مارس 1958 وكانت تأمل في عقد اتفاق مع الحكومة الفرنسية وجرت بينها عدة اجتماعات منتظمة في باريس كما في الرباط، وقد عبّر وزير داخلية المغرب آنذاك أن المشاكل الفرنسية المغربية مصدرها عدم ضبط الحدود.

ونفس الرغبة كانت عند النظام التونسي الذي أصبح هو الآخر يطمح في كسب بعض الأقاليم الجزائرية المتاخمة للحدود التونسية خاصة بعدما تم اكتشاف البترول في الجزائر[2]، وبرزت قضية الصحراء ضمن الإستراتيجية الفرنسية توازيا مع تطور عروض السلام لحل القضية الجزائرية دفعت ببورقيبة للتأكيد مرة أخرى على مطالبه الحدودية بشكل رسمي وأمام الرأي العام، ففي فيفري 1961 صرح أمام المجلس الوطني التونسي بضرورة إعادة رسم الحدود مع الجزائر، واعتبر الصحراء الكبرى بمثابة بحر داخلي تشترك فيه كل الدول المجاورة، وهو بذلك تبنى علنا طرح ديغول فيما يخص هذه القضية، مما دفع بالحكومة م.ج.ج. إلى شجب تصريحات بورقيبة[3].

---

[1] معمر العايب: المرجع السابق، ص196.

[2] نفسه، ص197.

[3] سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص137.

وعن المطامح التونسية كتب الجنرال ديغول في مذكراته قائلا: (إن قضية الجلاء من مرفأ بنزرت لم تكن للرئيس التونسي سوى وسيلة للوصول إلى الموضوع الرئيسي، فقد كان همه منصرفا بشكل خاص إلى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية وقد كانت حجة الحبيب بورقيبة حول هذه المطالب أن تخطيط الحدود بين الصحراء وجنوب تونس قد تم قديما بشكل مبهم وقابل للجدل).

إن قبول فرنسا للتفاوض حول الحدود مع تونس والمغرب، لم تكن سوى مناورة أجاد لعبها ديغول، وهذا لإبعاد الدولتين عن تضامنهما مع الثورة الجزائرية، وجعلها تدخلان في صراع مباشر مع جبهة التحرير الوطني، التي كانت ترى أن تسوية المشاكل الحدودية مع البلدين لا تتم إلا بعد أن تحقق الجزائر استقلالها التام، والدليل على أن فرنسا استعملت المفاوضات حول الحدود بغرض إبعاد التقارب الذي حدث في مؤتمر طنجة بين تونس والمغرب لمساعدة الثورة التحريرية، وهو ما ورد في مذكرات ديغول، حيث وضح بكل صراحة سياسته حول الوحدة الترابية للجزائر قائلا(إن تنمية تنقيبنا عن البترول في الصحراء واستثمارنا له، سيصبح غدا بالنسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين عنصرا رئيسيا للتعاون مع الجزائريين فلماذا نقضي مسبقا عليه بتسليمها إلى الآخرين، وهي تعود في وضعها الحالي إلى الجزائر)[1].

إن الأطماع الحدودية التي أوهمت فرنسا بها تونس وترت العلاقات الجزائرية–التونسية خاصة في صيف 1961فقد قام بورقيبة بإثارة مشكلة تعديل الحدود مع الجزائر خلال ندوة رامبويي في فيفري 1961الخاصة باتحاد الدول الناطقة باللغة الفرنسية حيث أكد لديغول خلالها مطالب تونس بأجزاء الصحراء الجزائرية خاصة بعد أن لاحت في الآفاق تسوية القضية الجزائرية[2].

رغم كل المناورات الفرنسية من أجل إثارة مسألة الحدود بين الجزائر وتونس ظل قادة الثورة الجزائرية يتعاملون مع جيرانهم بخصوص هده المسألة بتعقل تام ذلك أنها حاولت تجاوز الخلافات مع تونس والمغرب وتأجيلها إلى ما بعد الاستقلال[3]

[1] معمر العايب: المرجع السابق، ص198.

[2] سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 137-138.

[3] نفسه، ص 140.

_خامساً: التلويح بالتعاون الاقتصادي:

بالإضافة إلى هذا أصبح ديغول يدعو إلى إشراك الدولتين في بعض المشاريع الاقتصادية، ففرنسا كانت تدرك جيدا أهمية التنمية الاقتصادية لدولتين حديثتي النشأة ومدى اختلاف النظامين في تصورهما لشكل هذه المشاريع الاقتصادية على البلدين، هو ربطها مع فرنسا بمصالح اقتصادية، وبالتالي تستطيع فرنسا أن تبعد البلدين عن كل تقارب وتضامن مع الثورة الجزائرية، وفي هذا الإطار عرضت فرنسا على تونس والمغرب الدخول في المنظمة المشتركة لاستغلال الأراضي الصحراوية (O.C.R.S)، وضمن هذه الإستراتيجية استطاع ديغول جر تونس إلى إبرام اتفاقية مع إحدى الشركات البترولية الفرنسية تسمح بموجبها تونس لهذه الشركة تمرير أنبوب البترول من حقل أيجلي بالصحراء الجزائرية عبر الأراضي التونسية إلى ميناء الصخيرة بغرض تصديره، وهذه الاتفاقية كانت محل احتجاج ومعارضة شديدة من طرف جبهة التحرير الوطني التي اعتبرتها خرقا لمقررات مؤتمر طنجة[1].

كان التوقيع على الاتفاقية بين تونس وفرنسا إيذانا بتحول جديد في العلاقات بين النظام التونسي والثورة الجزائرية [2]، بحيث التفت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية وكان العرض الاقتصادي مغريا لتونس، إذ شمل كراء قاعدة بنزرت ونقل بترول ايجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة حتى أن بورقيبة أكد أنه آن الأوان لتشعر تونس بأنها تتوسل أمام فرنسا، وبهذه النظرة الشوفينية أعلنت تونس مصادقتها على اتفاقية 30 جوان 1958 التي تسمح للشركة الفرنسية سترا STRABA بتمرير غاز ايجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس، لقد كان الإعلان مفاجئاً لجبهة التحرير الوطني وسببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس، وذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السائدة بين الطرفين وهو انتهاك صارخ لقرارات طنجة خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع، وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الاتفاقية إذ رفعت لها مذكرة في هذا الشأن في جانفي 1958 وأعقبتها بمذكرة أخرى في جوان من نفس السنة أوضحت فيها الانعكاسات الخطيرة التي تنجم عن توقيع هذه الاتفاقيات والمتمثلة في:

[1] معمر العايب: المرجع السابق، ص199.

[2] رابح رضا: المرجع السابق، ص69.

1- أن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا في التصرف ثروات الجزائر.

2- إن توقيع الحكومة التونسية على هذه الاتفاقية يعني خرقا فادحا لاتفاقية طنجة[1].

3-إن الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، فمقابل استثمار هذا البترول آلاف الضحايا الجزائريين الذي يمثل ضحايا الجزائريين ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.

4- إن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الإستراتيجية.

وأبلغت لجنة التنسيق والتنفيذ وجهة نظرها إلى الرئيس بورقيبة قبل أسبوع من المصادقة على الاتفاقية وأمام تصلب موقفه وجهت له رسالة علنية بتاريخ 23 جوان 1958 بنيت فيها القلق الشديد الذي تشعر به جراء الأنباء المتداولة بقرب الاتفاق على مشروع أنبوب ايجلي، موضحة الأسباب السياسية العميقة وراء مساعي تونس نحو هذه الاتفاقية التي رفضتها ليبيا والمغرب بتوجيه منها غير أن تونس أبت تفهم الموقف الجزائري رغم كل هذه التوضيحات ما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تفقد صبرها ودون جدوى ارتمت المصالح الوطنية الضيقة لبورقيبة في أحضان الإستراتيجية الديغولية الهادفة إلى ضرب التضامن المغاربي وفصل الصحراء واعتماد البترول ورقة إستراتيجية في حرب الجزائر[2].

وهكذا نجحت فرنسا في جر تونس إلى التوقيع هذه الاتفاقية التي تهدف من ورائها إلى:

1-ضرب التضامن المغربي، وبالتالي تحقيق انتصار سياسي داخل منطقة المغرب العربي وإنجاح تحقيق سياستها القائمة مع مبدأ فرق تسد.

2-تضييق الخناق على الثورة الجزائرية من خلال تأمين الحدود الشرقية الجزائرية التونسية.

3-زرع بذور الخلاف بين الشعبين الجزائري والتونسي

[1] عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية، المرجع السابق، ج2، ص252.

[2] نفسه، ص253.

4-استغلال البترول الجزائري بأقل تكلفة ممكنة[1].

المبحث الثاني: الانعكاسات العسكرية

من بين الانعكاسات السلبية التي خلفها الدعم السياسي التونسي للثورة الجزائرية نذكر:

-أولاً: مشروع شال:

منذ تولي ديغول الحكم أسند قيادة القوات الفرنسية إلى الجنرال شال الذي أعد مشروعاً جديداً للقضاء على الثورة الجزائرية وقام هذا المشروع على أساس أن جيش التحرير الوطني مازال في مرحلته الأولى وأن قيادة كل ولاية مستقلة استقلالاً كاملاً عن باقي قيادة الولايات الأخرى وعلى هذه القاعدة بنت القيادة الفرنسية تخطيطها بأن الولاية الرابعة لن تتدخل في الأمر عندما تكون العمليات العسكرية تجري في الولاية الخامسة، وقد سطر الجنرال برنامجه حسب الخطة التالية والمتمثلة في:

أولا: تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والولاية الخامسة فجبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة.

ثانيا: تهدئة الولاية الثالثة وأخيرا تهدئة الولاية الثانية.

وبالموازاة مع مشروع شال حاول ديغول جر قادة الثورة في الداخل إلى سياسته الجديدة المتمثلة في تسليم أنفسهم للقوات الفرنسية في إطار ما أعلن عنه يوم 23اكتوبر1958 بما يسمى "سلم بالشجعان" أو سلم الأبطال (paixdes braves) وكان هدفه زرع الشقاق والخلاف بين قادة الثورة في الداخل والخارج وإرغام الحكومة المؤقتة على التفاوض مع فرنسا من مركز ضعف [2]، وخلال هذه الإجراءات القمعية التي أدخلها الجنرال ديغول على المؤسسة العسكرية يمكن الاستنتاج ان ديغول كان كسابقه يريد الوصول إلى حل عسكري للقضية الجزائرية بالقضاء عليها ورفض كل تفاوض مع جبهة التحرير

[1] نوال علوي: مؤتمر طنجة وآثاره مع العلاقات الجزائرية المغاربية 1958 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المعاصر،تحت إشراف أ/كمال بوعدير،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص69.

[2] معمر العايب: المرجع السابق، ص190.

الوطني وأصبح يدعوا إلى فرض الإدماج، ففي الكثير من المناسبات عبر ديغول عن الإدماج حيث صرح: بأنه سيجعل الجزائريين فرنسيين ويعمل على إيجاد جنسية فرنسية واحدة لكل سكان الجزائر، وفي 4 جويلية 1958 وجه خطاباً للجزائريين صرح فيه: "سندمج الجزائر تماما في فرنسا"، وقد ردت جبهة التحرير الوطني على سياسة ديغول في عدة مناسبات، وأدانت سياسة الإدماج في بلاغ مشترك بين الأقطار الثلاثة أثناء انعقاد ندوة المهدية في جوان 1958، كما رفض كذلك مشروع الصلح الذي قدمه ديغول في إطار ما سماه "سلم الشجان "، وقد حددت جبهة التحرير الوطني بصفة قطعية شروطها القائمة على أساس الاعتراف بالاستقلال التام للجزائر بدون قيد أو شرط[1].

-ثانياً: حادثة اختطاف الزعماء الخمس:

ان الانتصار الذي حققته جبهة التحرير وجيشها على المستويين السياسي والعسكري أجبر المستعمر على اللجوء إلى أساليب المكر ظناً منه أنها الطريقة الوحيدة لإيقاف زحف الثورة فخطط لاختطاف قادة جبهة التحرير في الخارج فقام بعملية القرصنة الجوية عندما كان الوفد الجزائري في طريقه من المغرب الأقصى إلى تونس لحضور المؤتمر الذي دعت اليه تونس أقطار المغرب العربي الثلاث والهدف من هذا المؤتمر هو تأسيس إتحاد فدرالي بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى على ان يساعد هذا الاتحاد على حل المشكل الجزائري وبعد الاتصالات التونسية رحبت فرنسا بالفكرة لكن جبهة التحرير قبلت بتحفظ مع عدم الالتزام بأي شيء من شانه ان يلحق الضرر بالثورة ومستقبلها [2]، وقد اعتقدا الملك محمد الخامس والحبيب بورقيبة بان فرنسا قد رضيت بوساطتهما لحل المشكلة الجزائرية ولم يكونا يعلمان يقيناً ان هناك مؤامرة تحاك في الخفاء وان إعلان فرنسا عن موقفها لعقد مثل هذا الاجتماع بين قادة المغرب ما هو إلا عملية استدراج للزعماء الجزائريين الذين سيحضرون إلى

[1] معمر العايب: المرجع السابق، ص191.

[2] عبد الكامل جوبية: قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص113.

مراكش لمفاوضة السلطان ثم يتوجهون إلى تونس للمشاركة في المؤتمر وكانت أجهزة الاستخبارات الفرنسية تتابع عن كثب وبدقة تحركات وفد جبهة التحرير الوطني[1].

وأثناء مغادرة الوفد الجزائري المغرب لحضور المؤتمر في تونس على متن طائرة مغربية يقودها فرنسي تمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي[2].

وفي الليل أذاع راديو مونتي كارلو النبأ جاء فيه: [...ان السلطة الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين كانوا متوجهين من المغرب إلى تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي وأنزلتهم في مدينة الجزائر حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن...] وهكذا اعتقدت فرنسا أنها بهذه العملية تكون قضت على زعماء الثورة وحققت أهدافها في إضعاف الثورة، إذ أخذت وسائل الدعاية تزعم ان رأس الثورة قد قطع وان الثوار لن يهمدوا طويلا حتى يضعوا السلاح لكن ذلك لم يتم لأن الثورة الجزائرية عملت حسابا لذلك قبل وقوعه فقد وضعت لكل عضو من هؤلاء القادة عضواً آخر يخلفه في حالت غيابه. ولم تستسلم جبهة التحرير للعملية بل ذهبت لاستعمال كل الوسائل العسكرية السياسية والدبلوماسية ضد فرنسا في الداخل وعلى مستوى الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة المؤيدة للقضية الجزائرية للضغط على فرنسا والتنديد بعملية القرصنة وفي نفس الوقت وجهت جبهة التحرير نداءاً للشعب الجزائري لتخفيف وقع الحدث عليه وشد أزره وتقوية عزائمه لمواصلة النضال جاء فيه: [أيها الشعب الجزائري المناضل انه بواسطة خدعة وخيانة لم يشهد التاريخ لهما مثيلًا قد وقع فريق من زعمائنا الأبرار هم المجاهدون: احمد بن بلة، محمد خيضر، حسين ايت احمد، محمد بوضياف، الدكتور مصطفى الاشرف، في اسر القوات الاستعمارية الغاشمة حيث هم الآن يستنطقون في سجون مدينة الجزائر ...لقد خاب ظن المستعمرين إذا هم اعتقدوا أنهم بهذه الخيانة السافلة سينالون من الثورة المطهرة منالًا...فالثورة العارمة هي شعب لا أفراد والثورة العارمة هي عقيدة لا أشخاص وكل رجل في الجزائر هو ابن بلة وخيضر وبوضياف وآيت احمد ومصطفى الاشرف...] وقد توالت ردود الفعل الدولية المستنكرة

[1] مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتابة، الجزائر، 2010، 325.

[2] رضا ميموني: المرجع سابق، ص98.

والمنددة بهذه الخيانة بدءا بالدول العربية التي جسدت احتجاجها على هذا العمل غير الأخلاقي بتنظيم إضراب عام في البلاد العربية وكان ذلك يوم الاحد 28 أكتوبر 1956[1].

واحتجت الحكومتان التونسية والمغربية على الغدر فقامت تونس بسحب سفيرها من باريس، [2] والأمر نفسه قامت به المغرب احتجاجا على العملية المخجلة وبقيت القطيعة السياسية بين المغرب وتونس وباريس قائمة وبلغت في بعض الأحيان حد التوتر الخطير وكان موقف المغرب إزاء باريس هو المطالبة بإرجاع (ضيوفه)الخمسة لا أكثر ولا أقل أو رفع القضية إلى محكمة لاهاي الدولية، أما موقف باريس من الناحية القانونية هو ان هؤلاء الخمسة يعتبرون مواطنين فرنسيين وهم ألان في قبضة سلطة فرنسية ولا يوجد قانون في العالم يمكن ان يحكم على هذه السلطة بتسليم مواطنيها إلى سلطة أجنبية وهكذا تشعبت القضية بين الطرفين في الميدان القانوني وتعكرت في الميدان السياسي وتعطل بسببها استئناف العلاقات الديبلوماسية .

وكان هذا التعقيد من الناحية القانونية والسياسية معا هو الذي أجبر الطرفين على اللجوء إلى لجنة تحكيم تتألف من مغاربة وفرنسيين ومن ثلاثة أعضاء محايدين يمثلون باكستان وايطاليا وبلجيكا واتفقا الطرفان على هذه اللجنة واتفقا أيضا على ان يكون مقرها في جنيف في الأيام القادمة إلا ان هذه اللجنة لم تسفر على أية نتائج، [3]وبالرغم من كل الاحتجاجات فقد مضت فرنسا في مخططاتها العدوانية وظنت ان اعتقال زعماء الثورة سيتيح الفرصة أمامها لتدمير الثورة ذاتها غير ان قيادة جبهة التحرير عملت على تصعيد الصراع وعندما عقدت قيادة الثورة مؤتمر الصومام وتشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان هذا المجلس يضم في تشكيلته الزعماء الأربعة المختطفين بالإضافة إلى رابح بيطاط الذي سجنته السلطات فرنسا منذ فبراير 1955.وعندما تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس في 19 سبتمبر 1958 ضمت هذه الحكومة في عضويتها القادة المختطفين والمسجونين في سجون فرنسا تقديراً لجهودهم وتضحياتهم وفي نفس الوقت يعتبر هذا الإجراء

[1] عبد الكامل جوبية: المرجع السابق، ص ص113_114.

[2] مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص328.

[3] جريدة المقاومة: المصدر السابق، ع12، ص1.

تحدياً للسلطات الاستعمارية وعندما طلبت فرنسا التفاوض مع الحكومة المؤقتة ردت عليهما أن وفدها المؤهل لذلك هم الزعماء المعتقلين ورفضت فرنسا إعطاء الجزائر استقلالها وبقي المعتقلون في السجون الفرنسية حتى تم استقلال الجزائر[1].

ويتحدث بن بلة عن الاختطاف في مذكرته قائلا: «بقي ستة سنوات في السجن كانت فترة طويلة ولكنني لا أتأسف عليها فقد أنضجتني كثيرا وقوتني ...كانت الفترة الأكثر قسوة من أسرنا هي السنتين والنصف التي قضيناها في لاسانتي في مارس 1959 حولنا ديغول إلى جزيرة اكسAix حيث تحسنت نوعا ما ظروف حياتنا ثم حولنا إلى ضفاف لالوار وعشنا في تيركان من مارس 1961الى نهاية ديسمبر من نفس العام وآخر مكان إقامتنا كان اولونوا ومنه تابعنا بواسطة أصدقائنا في الخارج مراحل مفاوضات (إفيان) »[2].

دخل احمد بن بلة ورفاقه السجن بعد هذه العملية الشنيعة ومضت خمسة أعوام وخرج بن بلة ورفاقه يحملون أكاليل الغار بانتصارهم على جلاديهم وسجانيهم، ولم يكن سلاحهم إلا الإيمان بعدالة قضيتهم وثقتهم بانتصارها الحتمي وانتصار الغيمان على القوة لم يكن الإيمان مجرد من القوة وإنما كانت القوة من بعض عدتها، فقد مضت الجزائر الثائرة ومضى معها العالم العربي والإسلامي وأنصار الحرية والتحرر في كل مكان من العالم حتى تحقق النصر وخضعت السلطات الاستعمارية خضوعا غير مشرف لإرادة أسراها ومعتقليها فقد خرج القادة وزراء يمثلون كرامة الشعب الجزائري وعزته[3].

ثالثاً: معركة بنزرت:

رغم إعلان استقلال تونس في مارس 1956لكنها لم تسترجع سيادتها على كامل التراب التونسي، حيث احتفظت فرنسا بقاعدة بنزرت، الأمر الذي جعل الطرف التونسي يطالب باستمرار ببسط سيادته على ترابه، وقابله الفرنسيون بالتغاضي عن هذا الطلب حيناً،

---

[1] بسام العسلي: نهج الثورة الجزائرية، "الصراع السياسي"، جهاد الشعب الجزائر، دار النفائس، لبنان، 2010.ص ص193-194.

[2] أحمد بن بلة: مذكرات احمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تعريب العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، ص126.

[3] مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص331.

وبالمماطلة والمراوغة واستغلال الوضع للمناورة في قضايا أخرى حيناً أخر، مما أدى إلى توتر العلاقات الفرنسية – التونسية في العديد من المرات[1].

في بداية شهر جوان1961بدأ التصعيد في المواقف بين الطرفين التونسي والفرنسي، وصدر في 4 جويلية 1961بيانا من الديوان السياسي للحزب الدستوري يقر بضرورة استرجاع بنزرت، وضرورة الاستعداد لذلك، ومنه سارعت التحركات على المستوى العسكري والشعبي والسياسي، وانطلقت المواجهة بين الطرفين في 19جويلية 1961واستمرت حتى 22 جويلية من نفس السنة بصدور قرار عن مجلس الأمن بوقف إطلاق النار بين الطرفين التونسي والفرنسي بعد مواجهات ومعارك دامية ، وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات الفرنسية التونسية تشهد نزاعاً مسلحاً بينهما ،كانت الثورة الجزائرية تمر بمرحلة هامة وحاسمة وهي مرحلة المفاوضات التي عرفت مساراً متعثراً سواء بالنسبة للقاء(لوسار Lucerne – بسويسرا) 20 فيفري 1961أو ما تبعها من لقاءات جماعية وفردية للوفد الممثل لكل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية وتزامنت أزمة بنزرت في تونس مع تصاعد قضية الصحراء كسبب لتعثر المفاوضات وتوقفها بين الجزائر وفرنسا، أكثر من هذا وتم تحديد يوم 5جويلية1961كيوم للوقوف ضد تقسيم التراب الجزائري وكان في 04جويلية من نفس السنة أن أعلن عبد المجيد شاكر قرار الحزب الدستوري الذي ينص على تطهير البلاد من الوجود الأجنبي وانطلاق عمليات التعبئة لتحقيق الجلاء عن بنزرت[2].

وجاء في افتتاحية العدد 101من جريد المجاهد ما يأتي :« لا يمكن التكهن لحد كتابة هذه الأسطر بعواقب الاعتداء الفرنسي الغادر على بنزرت ولا بمراميه البعيدة، ولكن هذا الاعتداء فتح أعيننا من جديد على حقائق ضخمة كاد أن يغطيها تمويه الاستعمار... فقاعدة بنزرت ليست لها أية أهمية في الدفاع عن أوروبا الغربية» إذا كانت هذه الأخيرة عرضة لهجوم أوروبا الشرقية كما يزعمون، ولكن هذه القاعدة لها أهمية بالغة في الحروب الخ طيرة، كالحرب الاستعمارية التي تخوضها فرنسا بالجزائر منذ سبع سنوات، ومن الصعب عندما نرى

[1] محمد السعيد عقيب: الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد2، 2014، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الوادي، ص11.

[2] نفسه، ص12.

هذا التشبث الأحمق بقاعدة بنزرت أن نصدق أن الحكومة الفرنسية عازمة على إنهاء حرب الجزائر وإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، على أساس الاعتراف للجزائر ، فتشبث فرنسا ببنزرت – حسب جريدة المجاهد– يحقق لفرنسا هدفين الأول الحفاظ على قاعدتها العسكرية لاستغلالها في أي صراع متوقع في منطقة غرب أو شرق المتوسط، وثانيا حتى تكون مرتكزا في الوصول للجزائر وقت الحاجة لمدد من الجيش سواء كانت البحرية أو الطيران، خاصة وأن الحرب في الجزائر لم تنته بعد.

هذه النظرة تربط قضية بنزرت بما يقع في الجزائر، لأن فرنسا بما أنها لا ترغب في منح الجزائر استقلالها، فهذا يجعلها تحاول الاحتفاظ بالروافد التي من الممكن أن تستند إليها وقت الضرورة والحاجة كقاعدة بنزرت، ولذا فهذا الموقف يعتبر مناورة من فرنسا لتحقيق مصلحتها وفق ما تخطط له، دون النظر لتحقيق ما صرح به ديغول من سعيه لتحقيق تقرير مصير واستقلال الدول المستعمرة، وجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها[1].

سجلت الثورة الجزائرية موقفها الجلي من أزمة بنزرت، وبينت تضامنها التام حكومة وشعبا مع الشعب والدولة التونسية في المطالبة بحقها في استرجاع سيادتها على كامل التراب التونسي وجلاء القوات الفرنسية عن بنزرت ففي برقية أرسلها رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس للرئيس الحبيب بورقيبة عبر له فيها عن التنديد بما قامت به فرنسا اتجاه التونسيين الذين أرادو طرد الفرنسيين من بنزرت ومما جاء فيها: (أما ما لاعتداء الفظيع المسلط على الشعب التونسي في بنزرت إننا نؤكد لكم تضامننا الكامل ونندد مرة أخرى بهذه الجريمة الاستعمارية الجديدة، إننا واثقون من أن الشعب التونسي الشقيق سيخرج منتصرا من هذه المحنة الجديدة). وفي غرة جويلية 1961جرت محادثات طويلة بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية شرحت خلالها الحكومة الجزائرية موقفها من مشكل الصحراء وهو الموقف الذي عبر عنه في مذكرة سلمت إلى الحكومة التونسية وفي هذه المحادثات أثيرت قضية جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت صرح الوفد الجزائري للوفد التونسي أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة لتقديم مساهمتها بالرجال والعتاد في الكفاح الذي يقوده

[1] يوسف الورتلاني: معركة بنزرت أسرار وشهادات وصور معركة بورقيبة ام معركة الشعب؟، www.tueess.com، 00: 12، الاثنين17 افريل2017.

الشعب التونسي الشقيق من أجل تحرير بنزرت إن موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعبر بوضوح عن مشاعر الشعب الجزائري الذي يعتبر أن المعركة أجل من جلاء فرنسا عن قاعدة بنزرت هي امتدادا للمعركة التي يقودها الشعب الجزائري من أجل تحرير كامل ترابه الوطني. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تستنكر العدوان الفرنسي على الشعب التونسي وتعبر من جديد عن مساندتها للكفاح من أجل استرجاع بنزرت ، كما بقي الوفد الجزائري متمسكا بموقفه فيما يتعلق ببحث ما يسميه الفرنسيون بمشكلة الصحراء وقد عبرت الحكومة المؤقتة بصوت واضح عن هذا الأمر بالقول: «أن الشعب الجزائري قد حمل السلاح في 1 نوفمبر 1954 لطرد المحتل الفرنسي من كامل التراب الجزائري وبالحدود الجغرافية التي اعترفت القوة الاستعمارية بتبعيتها للجزائر منذ أكثر من قرن، والتي ما تزال تحتلها ... إن الهدف الأساسي لكفاح الشعب الجزائري هو استرجاع السيادة الجزائرية وعلى كامل التراب الجزائري من الحكم الفرنسي كما هو محدد عام، 1954 ولن يبقى أي جزء منه فرنسيا، وهكذا كان الأمر لجميع البلدان الأفريقية الشقيقة الراضخة تحت نير الاستعمار...»[1].

ومما يمكن التوصل إليه من خلال مما سبق هو ان نتائج الجهود السياسية والدبلوماسية التونسية لأجل قضية الجزائر وكان وراء هذه عرقلة المشاريع الفرنسية الهادفة إلى عزل الثورة الجزائرية في العالم والاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة فرنسية والقضاء على الوحدة المغاربية التي أقرها وجسدها مؤتمر طنجة.

[1] يوسف الورلاني: المرجع السابق.

خاتمـــــــــــــة

خاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع خلصنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

أن المواقف التونسية من الثورة الجزائرية حكومة وشعباً كانت جميعها موحدة حيث اهتمت بالقضية الجزائرية وساندتها مساندة تامة رغم كل الضغوطات و الإغراءات التي كانت تتلقاها من الاستعمار الفرنسي للتخلي عن دعم الثورة الجزائرية، كما أنها جسدت البعد السياسي التونسي من القضية الجزائرية وذلك بوقوف جل الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات التونسية إلى جانب الثورة الجزائرية، ويظهر ذلك من خلال إحيائها لمناسبات خاصة بالثورة الجزائرية و الإشادة بها في المحافل والمؤتمرات الدولية والمحلية لاسيما ما قام به الحزب الحر الدستوري الجديد حيث شارك في جميع المؤتمرات المغاربية تضامناً مع القضية الجزائرية وسعياً لإيجاد حلاً عادلاً لها.

ولقد كان في الاتحاد العام التونسي للشغل في طلائع الأحزاب والهيئات التونسية تضامناً مع القضية الجزائرية ويتجلى ذلك من خلال الإضرابات التي كان يقوم ويدعوا إليها تضامناً مع العمال الجزائريين الذين يعانون من ويلات القهر والظلم مع المستعمر الفرنسي، كما ساهم الاتحاد العام للطلبة التونسيين هو الآخر في دعم الطلبة الجزائريين والثورة الجزائرية فقد نظم عدة إضرابات واجتماعات تحسيسية لتوعية الجماهير بالقضية الجزائرية وعدالتها.

ويظهر التضامن والتجاوب الشعبي عموماً مع الثورة الجزائرية من خلال الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات الشعبية والجماهيرية، ضف إلى ذلك أن الموقف الرسمي التونسي أبدى تجاوبه مع القضية الجزائرية بفضل موقف الشعب التونسي لأنه في بداية الأمر لم يكن واضحاً بل كان غامضاً ويرجع ذلك للإتفاقية الاقتصادية التي أبرمتها فرنسا مع تونس عند استقلالها فهذه الاتفاقية كان لها تأثيراً كبيراً على الموقف التونسي الرسمي تجاه الثورة الجزائرية لأن فرنسا كانت تستعمل هذه الاتفاقية كوسيلة ضغط على الحكومة التونسية من أجل عزل الثورة الجزائرية عن جارتها التونسية.

إن مظاهر الدعم السياسي التونسي إزاء الثورة الجزائرية تجلى في عدة أشكال ومظاهر، فكانت البداية مع الوساطة التونسية بين الجزائر وفرنسا والتي أرادت تونس من خلالها إجبار الطرفين على الدخول في مفاوضات رسمية للتشاور من أجل حل المشكل الجزائري وبالتالي تحقيق الاستقلال التام للقطر المغاربي، هذا على غرار المساعي البورقيبية التي قدمها هذا الأخير للجنرال ديغول قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية.

وتجلى الموقف السياسي التونسي الداعم للثورة الجزائرية بوضوح في الندوات والمؤتمرات المغاربية التي تبنت القضية الجزائرية وكانت النقطة الأساسية في جداول أعمالها، فندوة تونس 1956 ساهمت بشكل أساس في توطيد علاقات التآزر والتآخي بين الشعبين الجزائري والتونسي، بالرغم من أن فرنسا سعت فرنسا جاهدة للحيلولة دون انعقادها وذلك باختطافها لزعماء الوفد الجزائري الذي كان متوجها للمشاركة في هذه الندوة إلا أنها لم تنجح في ذلك، ونفس الأمر بالنسبة لمؤتمر طنجة 1958 الذي شاركت فيه تونس هو الأخر وكغيره من المؤتمرات عالج القضية وخصص لها حيزاً كبيراً من الدراسة، وندوة المهدية 1958 المنعقدة بمدينة المهدية التونسية هي الأخرى جاءت لتكمل ما بدأه مؤتمر طنجة من مساندة من أجل دعم الثورة الجزائرية .

ولم تتوقف الجهود التونسية من أجل دعم القضية الجزائرية على المستوى المغاربي بل تحركت تونس دبلوماسياً أيضا فقد حاولت قدر الإمكان تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وعلى وجه الخصوص الإفريقية والغربية، فشاركت تونس في مجموعة من المؤتمرات الإفريقية وتحدثت من خلالها عن القضية الجزائرية ودعت شعوبها للوقوف مع الجزائر ودعمها إلى أقصى الحدود، بالإضافة إلى التحركات التونسية على مستوى القارة الأوربية وذلك بغرض كسب تأييد دولي أكبر للقضية الجزائرية.

كما دافعت تونس دفاعاً شرساً عن القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وعملت قدر الإمكان لكسب أنصار لها داخل الهيئة الأممية ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قامت بعدة تحركات أخرى لدى بريطانيا ولدى الإتحاد السوفيتي.

أمام كل هذه التحركات السياسية التونسية نتج عنها عدة انعكاسات سياسية وعسكرية ومنها الإيجابية والسلبية نذكر منها تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة التي باركها مؤتمر

طنجة وألحت حكومة تونس على الوفد الجزائري بالإسرا ع في الإعلان عنها في أقرب وقت ممكن من أجل تنظيم سير الثورة سياسياً، ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي أمام هذه التحركات التونسية بل سارعت لوضع خطط لإبطال هذا التضامن بين الجارتين فتعرضت العلاقة بين البلدين لعدة أزمات حادة منها الاعتداء على بنزرت، ومحاولة فرنسا إثارة مشكلة الحدود بين تونس و الجزائر إلا ان قادة الثورة الجزائرية تعاملوا بحكمة مع القادة التونسيين من أجل الحفاظ على العلاقة الجيدة معهم، لكن كل هذه المحاولات الفرنسية باءت بالفشل وظلت تونس صامدة إلى جانب الثورة الجزائرية من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو الاستقلال التام للشعب الجزائري.

الملاحـــــــق

الملحق رقم (1):صور الزعماء الخمس الجزائريين الذين اختطفتهم فرنسا وهم في طريقهم لحضور ندوة تونس[1].

السادة الواقفون من اليمين إلى اليسار:محمد يزيد، مصطفى الأشرف، حسين أيت أحمد، محمد بوضياف، أحمد بن بلة.

[1] المقاومة، ط3، ع12، 8 أفريل1957، ص1.

الملحق رقم :(2) صور توضح الوفد الجزائري في ندوة المهدية[1].

من اليمين إلى اليسار:بوصوف عبد الحفيظ، فرحات عباس ، الحبيب بورقيبة

الملحق رقم (3)صورة توضح الوفد الجزائري بعد خروجهم من مؤتمر طانجة[1].

[1] المجاهد: ع6،26جويلية 1958،ص1.

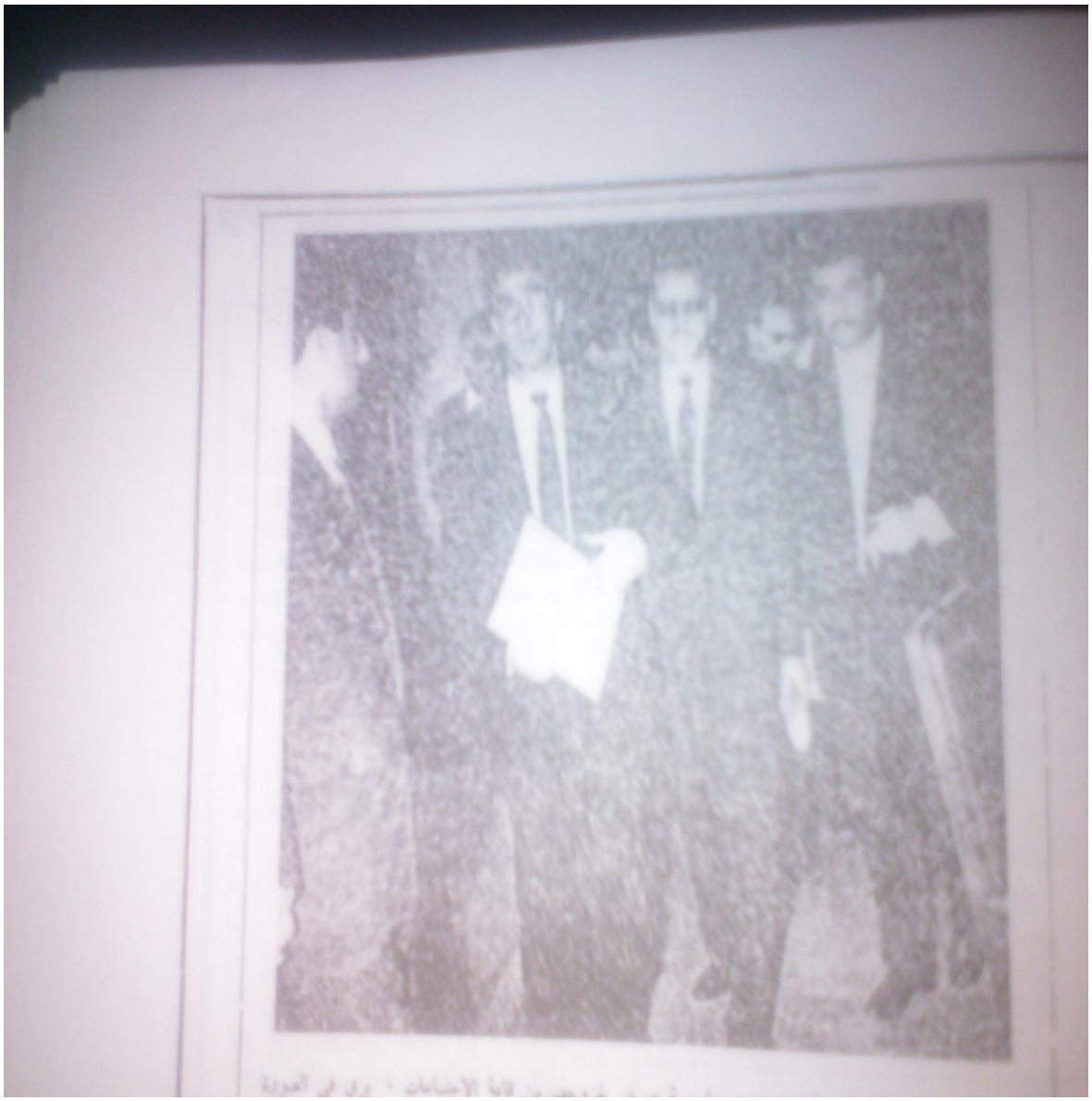

فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري، الدكتور احمد فرانسيس، احمد بومنجل ، مولود قايد.

[1] المجاهد: ع7،23ماي 1958،ص9.

الملحق رقم (4) صور تمثل علال الفاسي في الكلمة الاختتامية لمؤتمر طانجة[1].

[1] المجاهد: ع7،23ماي 1958،ص8.

الملحق رقم :(5) صورة لرئيس بورقيبة خلال زيارته لهيئة الأمم المتحدة 1956[1].

[1] المقاومة: ع9، 18مارس 1958،ط3،ص7.

الملحق رقم(6) يمثل أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

أولاً: الواقفون من اليمين إلى اليسار: لخضر بن طوبال ،عبد الحفيظ بوصوف،يوسف بن خده، عبد الحميد مهري ،محمد خيضر،محمود الشريف، محمد يزيد.

ثانياً الجالسون من اليمين إلى اليسار:الأمين دباغين، أحمد فرنسيس، فرحات عباس، كريم بلقاسم،محمد خيضر.

[1] المجاهد: ع30ن،10اكتوبر 1958،ص1.

قائمة المصادر والمراجع

1) المصادر:

1- أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل ، ترجمة: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت.

2- الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 1990.

3-Le malga. AbdalhafidBoussouf ou la stratégieou service de la révolution. Ghrnata édition Alger 2014

2- جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائري، ع22، 15أبريل1958.

4- جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائري، ع23، 15 افريل 1958.

5- جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائري، ع26، 02جويلية1958

6- جريدة المقاومة الجزائرية ، لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الإفريقي، ع1، 01 نوفمبر1956.

7- جريدة المقامة الجزائرية ، لسان حال جبهة التحرير الجزائرية للدفاع عن الشمال الإفريقي، ع12، 08افريل 1957.

8- جريدة الصباح التونسية: جريدة المغرب العربي لسان حال القومية والحركة التحررية ، ع2319، 27 جانفي 1960.

9- جريدة الصباح التونسية: جريدة المغرب العربي لسان حال القومية والحركة التحررية ، ع1668، 24ماي 1957، ص1.

2-المراجع:

1-ازغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص182.

2- الصغير مريم: موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 -1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

3- الصغير مريم: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955- 1962، دار السبيل، الجزائر، 2009.

4- الصغير مريم : الموقف الدولية من القصية الجزائرية 1954 -1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

5- الكامل جوبية: قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآدابلبيروتية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

6- العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية ، دار الحكمة، الجزائر 2010.

7- العسلي بسام: نهج الثورة الجزائرية، "الصراع السياسي" ، جهاد الشعب الجزائر، دار النفائس، لبنان، 2010.

8- اللولب حبيب حسن: التونسيون والثورة الجزائرية ، ج 1، ط 1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009

9- بوضربة عمر: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية1954-1960، دار الإرشاد، 2013.

10- بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعاً " واقع فكرة الوحدة 1954 - 1975"، البصائر الجديدة، 2013.

11- بن سلطان عمار ونويصر مصطفى وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، 2007.

12- جبلي الطاهر: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962،دار الأمة،الجزائر،2013.

13- جوبية عبد الكامل: قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الادابالبيروتية (1954-1962) ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

14- سعيدوني بشير: الثورة الجزائري في الخطاب العربي الرسمي، ج2، دار مداني، 2013.

15- سيد علي احمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

16- دبش إسماعيل: السياسة العربية للمواقف العربية الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

17- علية عميرة ، اليوسفيون وتحرير المغرب العربي، ط2، المغاربة للطباعة والنشر، 2011.

18- عباس محمد : ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية ، دار هومة، الجزائر، 2003

19- مقلاتي عبد الله .تواتي دحمان: البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائريين في تحرير إفريقيا، الجزائر دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2009.

20- مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945 1962، دار بوسعادة، الجزائر، 2013.

21- مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية ، دار السبيل ، الجزائر، 2009.

22- مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية ، ج2، دار السبيل، 2009، الجزائر.

23- مقلاتي عبد الله ، لميش صالح: سلسلة التضامن العربي مع الثور الجزائرية، ، "تونس والثور التحريرية الجزائرية"، ج2، الزيبان للنشر، الجزائر، 2012.

24- مقلاتي عبد الله: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، أبحاث ودر اسات في تاريخ الثورة الجزائرية، ج9، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

25- ودوع محمود: الدعم الليبي للثورة التحريرية، مؤسسة كوشكار، 2008.

26- طلاس مصطفى، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتابة، الجزائر، 2010

27-Zouzou, Abdelhamid.lesreferences historique de letatAlgerien(instifions et chartes),alger: édition houma,2005.

-الدوريات

1- محمد السعيد عقيب : الثورة الجزائرية وازمت بنزرت ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد، 2014، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الوادي.

2- رخيلة عامر : الثورة الجزائرية والمغرب العربي، المصادر، ع 1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

المذكرات:

1- قدادرة شايب: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة ، أطروحة لنيل شهادة ال دكتوراه، تحت إشراف د/ عبد الرحيم سكفالي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ وعلم الأثار الدرسات العليا جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

2- بن فليس أحمد: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، تحت إشراف د/سليمان الشيخ، معهد العلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985.

3- سريح محمد: البعد المغاربي مع الثورة الجزائرية من خلال جريدتي"المجاهد الجزائرية" و"الصباح التونسية" (1956-1962)،رسالة لنيل الماجستير تخصص في التاريخ المعاصر ضفتي البحر المتوسط الغربي (أوروبا –المغرب)، تحت إشراف د/مسعودة يحياوي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،قسم التاريخ، جامعة الجزائر2010/2009.

5- شبطي محمد: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954 – 1962، رسالة لنيل شهادة الم اجستير تخصص حديث ومعاصر ،تحت إشراف أ/عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

4- قاسم رشيد: مشاريع الوحدة المغاربية، مؤتمر طنجة المغاربي 1958انمودج، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف أ/ نصر الدين مصمودي، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

5- ميموني رضا: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2012/2011.

6- رابح رضا: مظاهر النضال المغاربي المشترك 1926-1962، مذكرةلنيل شهادة الماستر تخصص الحرمات الوطنية المغاربية، تحت إشراف أ/ بن داود نصر الدين،كية العلوم الإنسانية

والإجتماعية، قسم العلو الإنسانية وعلم الأثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.

7- فكرين فائزة: الدعم التونسي للثورة الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر،تحت إشراف إ/ إبرهيم غاشي ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

8- علوي نوال: مؤتمر طنجة وآثاره مع العلاقات الجزائرية المغاربية 1958- 1962، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تحت إشراف أ/ كمال بوغديري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

الموسوعات:

1- الكيلاني عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج3.

2- مقلاتي عبد الله: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، أبحاث ودر اسات في تاريخ الثورة الجزائرية، ج9، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

الموقع الإلكتروني:

[1] يوسف الوسلاني: معركت بنزرت اسرار وشهادات وصورمعركة بورقيبة ام معركة الشعب؟، www.tueess.com، 00: 12، الاثنين17 افريل2017.

فهرس الأعلام و الأماكن

1-فهرس الأعلام:

أ

أحمد ايت حسين ص27-28-72.

أحمد بن بلة ص 13-20-36-72-45.

احمد محساس ص2

أحمد بن صالح ص10.

أحمد بلافريج ص27-34-66.

أحمد بومنجل ص27-29-34.

أحمد فرانسيس ص27-29-34-40-35.

أحمد التليلي ص28-29-34-40.

أحمد المنستيري ص 44.

ألاندي لاسن ص20.

ألان سافري ص18.

الباهي الأدغم ص7-27-28-31-34-36-45.

الحبيب بورقيبة ص 2-2-4-7-17-19-20-21-22-24-25-30-31-
32-33-38-43-47-48-49-50-51-52-53-57-60-61-66-
67-68-69-71-75.

الفقيه البصري ص35.

الفرجاني بلحاج ص40.

الصادق مقدم ص27-33-48.

الطيب المهيري 27-34.

الطيب بوعزة ص.

الطيب بن هيمة ص55.

الطيب سليم ص 54.

المهدي بن بركة ص35.
العربي بن مهيدي ص13.
المنجي سليم ص22-24-44-45-46-47.
الم موريس فور ص61.
ألم سلوينلويد ص50.
إيزنهاور ص48-49.

ت

تاج إيرلاند ص51.
تبتو ص51.

ج

جون فوستر دالاس ص 49.
جوزيف واسنتواي ص 46.
جون كندي ص49.

ح

حافظ ابراهيم ص 13-14.
حسين التريكي ص 14.

ر

رابح بيطاط ص73.
رشيد قايد ص27-34.
رزق الله ص 48.
روبير لاكوست ص 15.

ش

شارل دي غول ص12-26-28-31-32-33-50-54-55-62-64-65-66-67.

ص

صالح بن يوسف ص 3-6-7-8-9.

ع

عبد الرحمان كيوان ص14.
عبد الحي الاوراسي ص 3.
عبد الحميد مهري ص7-34.
عبد الكبير الفاسي ص 14.
عبد الكريم الخطابي ص 13.
عبد الحفيظ القادري ص35.
عبد الحفيظ بوصوف ص 27-5.
عبد الرحمان بوعبيد ص27.
عبد المجيد تاكو ص 29.
عبد المجيد شاكر ص35.
عبد الله فرحات ص31.
عبد الرحيم بو عبيد ص27.
علال الفاسي ص 35-39.
علي البهلوان ص 31.

غ

غي مولي ص 18-19.

ف

فرحات عباس ص 7-14-17-18-27-28-31-35-55-63-75.
فرانس سوار ص30.

ك

كريستيان بينو ص 44.
كريم بلقاسم ص27-31-47-63.

م

ماسو ص64.
محمد الخامس ص3-13-17-18-19-20-21-22-38-65-71.
محمد بوضياف ص 13-72.
محمد خيضر ص 72.
محمد المصمودي ص61.
محمد بوستة ص40.
محمد يزيد ص17-45.
محجوب بن صديق ص35.
مصطفى الاشرف ص72.
مصطفى بن حليم ص45.
مصل همرشولد ص30-45.
منديس فرانس ص18.
مونوسواتش ص14.

هـ

هبة البوزيري ص53.

فهرس الأماكن

أ

أمريكا الاتينية ص13-45.
أرجنتين ص13.
أكرا ص53-54.
أديس ابابا
أغاديرص65.
إيجص60.
إيطاليا64.
إفيان65 33.
أوروغواي13.

ب

باكستان64.
بلغراد44.
بروكسل9.
برازيل13.
بيروغواي13.
باريس18-31-47-73.
بريطانيا22-26-47-50.
بنزرت 30-31-65-66-74.

ت

تونس3-2-4-6-5-7-8-9-10-12-17-18-20-19-21-23-24-
25-29-30-31-33-37-38-39-45-47-48-50-52-53-54-55-
57-58-59-60-62-63-64-65.

ج

جنيف14 -64.

د

الدار البيضاء56.

ر

الرباط32 -38-40-66

رامبوييفي 59.

ساقية سيدي يوسف22-25-50.

سوسة10.

سيلان11.

صفاقص8.

ط

طنجة- 5-28-29-30-33-34-54-36-40-41-62-64-65-67-68.

طربلس52.

غ

غانا53-54.

ف

فرنسا 2-5-6-7-8-9-10-18-19-21-24-59-25-30-33-63-37-58-61.

ق

القاهرة13-56.

القنيطرة65.

ك

كولومبيا 12.

ل

ليبيا45-53-52.

م

المغرب الاقصى4-5-9-10-18-19-2133-45-67-73.

مراكش8 -65.

مدريد12.

المهدية26-27-40-62-63-71.

مصر18-30.

المحر39.

مكناس 65.

مولان 46

و

وهران 13-18.

الولايات المتحدة الأمريكية22-25-47-48-49.

ي

يوغسلافيا 49.

فهرس الموضوعـــــــــــات

مقدمة.....-أ-

الفصل الأول: المواقف التونسية من الثورة الجزائرية.....-5-

المبحث الأول:موقف الحكومة والأحزاب السياسية.....-5-

أولا:موقف الحكومة.....-5-

ثانيا:موقف الأحزاب السياسية.....-7-

المبحث الثاني:موقف الهيئات والمنظمات القومية.....-12-

أولا:الهيئات.....-12-

ثانيا:المنظمات.....-13-

المبحث الثالث: موقف الرأي العام التونسي من الثورة الجزائرية.....-15-

أولا: اللجنة التونسية للحرية والسلم:.....-15-

ثانيا: الشخصيات الوطنية التونسية في المهجر.....-16-

الفصل الثاني: الجهود السياسية من خلال الندوات والمؤتمرات الإقليمية.....-19-

المبحث الأول:مؤتمرات وندوات تونس..... -20-

أولاً:ندوة تونس 1956.....-20-

ثانياً:الوساطة التونسية والعمل الدبلوماسي.....-24-

ثالثاً:مؤتمر المهدية.....-29-

المبحث الثاني: المبادرات البورقيبية لحل القضية الجزائرية.....-33-

أولاً:التنازل على بنزرت مقابل استقلال الجزائر.....-33-

ثانياً:لقاء ديغول وبورقيبة.....-34-

المبحث الثالث:ندوات ومؤتمرات المملكة المغربية.....-36-

أولاً:مؤتمر طنجة.....-36-

ثانيا مؤتمر الرباط.....-43-
الفصل الثالث:المساعي الدبلوماسية التونسية لدعم القضية الجزائرية.....-46-
المبحث الأول:التحرك على المستوى الغربي.....-46-
أولا:التحرك على مستوى هيئة الأمم المتحدة.....-46-
ثانياً:التحرك على مستوى الدول الغربية.....-50-
ثالثاً:التحرك لدى بعض الدول الأوربية.....-53-
المبحث الثاني:التحرك على المستوى الإفريقي.....-55-
أولاً:موتمرأكرا1958.....-57-
ثانياً:مؤتمر أكرا ديسمبر1958.....-57-
ثالثاُ:مؤتمر الدول المستقلة بأديس أبابا جوان 196.....-58-
ربعاً:مؤتمر الدار البيضاء جانفي 1961.....-59-
خامساً:مؤتمر تونس جانفي 1960.....-59-
الفصل الرابع:انعكاسات الدعم التونسي السياسي على مسار الثورة الجزائرية.....-62-
المبحث الأول:الإنعكاسات السياسية.....-63-
أولاً:ترجع فرنسا عن الاتفاقية الاقتصادية الفرنسية التونسية 1957.....-63-
ثانيا:تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.....-65-
ثالثاً:تغير السياسة الفرنسية مع تونس.....-67-
رابعاُ:إثارة المشاكل الحدودية.....-69-
خامساً:التلويح بالتعاون الاقتصادي..... -71-
المبحث الثاني:الإنعكاسات العسكرية..... -73-
أولاً:مشروع شال.....-73-
ثانياً: إختطاف الزعماء الخمس..... -74-
ثالثاً:معركة بنزرت.....-77-